الفلسفة الأمانـاتيّة

"نسق"

فلسطين – نابلس – شارع تونس

بجانب مسجد أم سلمة

الفلسفة الأمـانـاتيـة

(Amanatism)

مبتكر ومؤسس الفلسفة الأمانـاتية

الفيلسوف والمفكر الفلسطيني م.محمد نبيل كبها

2027

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without prior permission in writing of the writer

جميع الحقوق محفوظة، يمنع ترجمة أو نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأيّة وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، بما فيه التسجيل الفوتوغرافي على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أيّة وسيلة نشر أخرى، بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها لأغراض تجارية بدون إذن خطّي من المؤلّف.

إهداء

إلى الأنساق الكوزمولوجية الكبرى "السماوات والأرض"؛ والكتل الجيومورفولوجية "الجبال الراسية"، التي تجلت في مهابة الإشفاق والوعي بحدود الكينونة، فامتنعت عن حمل "الأمانة" إبقاءً على توازن الوجود..

إلى الكائن الإنساني "الأماناتي"؛ هذا التميز الأنطولوجي الفريد، الذي تفطر بنيانه بثقل الإرادة الأخلاقية ومسؤولية الاختيار، فنهض بحمل "الأمانة" في مجاهل الاغتراب الوجودي؛ "إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا".

توطئة حول الفلسفة "الأماناتية"

(Amanatism)

بينما يرتكز أفق "الما بعد الإنسانية" (Posthumanism) وامتدادها التقاني (Transhumanism) على دمج الوعي والبيولوجيا الإنسانية بالمنظومات الآلية بغية هندسة قدرات الذات العقلية والفيزيقية - وهو ما يُفضي إلى تشييء الكينونة واختزالها في حزم بيانية خوارزمية صماء، تلهث وراء علمنة الخلود المادي وبسط السيادة الأداتية الأنانية على العالم- وبينما تُقرر "الوجودية الغربية" (Existentialism) سَبْق الحضور الفينومينولوجي والتحقق التجريبي للذات على معقوليتها وجوهرها القَبْلي "منطلقةً من مقولتها المركزية بأن (الوجود يسبق الماهية)" ـ أي أن الإنسان كائن مقذوف به في صيرورة العالم بلا قصدية ميتافيزيقية أو غائية أنطولوجية، ليتولى بناء ذاته وصناعة معناه بفاعلية معزولة تفجّر صدمة الوعي والقلق الوجودي، وهو التيه الذي يَنجم عنه وعي حاد بالعبثية نتيجة سيولة الخيارات المفتوحة والمسؤولية الأنطولوجية الشاملة إزاء عدمية الكون الفراغية - تأتي الفلسفة "الأماناتية / الأماناتية الوجودية (Amanatism)" بوصفها تياراً مذهبياً نقدياً مجابهاً لـ "ما بعد الإنسانية"؛ لتُثبت أن الكائن الإنساني يحمل "الأمانة" قَبْلياً على رتبته الأنطولوجية، حيث يغدو محكوماً بغائية التزكية والاستخلاف الأخلاقي المشحون بقيم المسؤولية.

كما وتأتي في مكاشفة راديكالية ومقاطعة معرفية شاملة مع "الوجودية الغربية (Existentialism)" ـ وتحديداً في صيغتها الملحدة لدى سارتر، وكامو، وبوفوار، وهايدغر، ونيتشه ـ وبالتوازي مع مأزق "الفلسفة المادية (Materialism)" بتلويناتها وتجلياتها الأيديولوجية والفيزيائية (الساذجة، والميكانيكية، والديالكتيكية، والتاريخية، والإقصائية)؛ حيث تسعى الأماناتية لتفكيك هذه النماذج الاختزالية التي هيمنت على الفضاء الفكري والحداثي لأحقاب متطاولة، معلنةً تقويض صلاحيتها الإبستمولوجية. إذْ تُقْدم الفلسفة الأماناتية على استبدال المقولة المركزية للوجودية الغربية "الوجود يسبق الماهية" بمبدأ كلي أكثر جذْرية وشُمولاً: "الأمانة تسبق الوجود وتَهبه غائيته الأنطولوجية".

ومن هذا المنطلق، ترفض الأماناتية أدبيات العبثية السيزيفية والأطروحة التي تزعم أن الذات كائن "مَقذوف به" بلا قصدية ميتافيزيقية في عالم صلد ومصمت؛ لتُقرر بدلاً من ذلك أن الكينونة البشرية هي مَظْهر لرسالية وجودية متسامية ومحكومة بعهد أماناتي بدئي سابغ المعنى.

فضلاً عن كون الفلسفة الأماناتية تُحيل القلق الأنطولوجي المستشري في الفلسفات الغربية ذات المنزع الإلحادي إلى حالة من الطمأنينة والسكينة الوجودية؛ إذ تُعيد قراءة سُلطة الاختيار المطلق مبرهنةً على أن سيادة الإرادة لا تُفضي حتماً إلى السيولة العدمية، وإنما تتجذر كأداة للتحرر الفعلي من خلال الامتثال الطوعي للقيمة الميتافيزيقية والالتزام بالمعيار الأخلاقي المتسامي. وبناءً على ذلك، تخلع الأماناتية المشروعية الإبستمولوجية عن أطروحات نيتشه وسارتر وكامو التي تؤله الذات

وتجعل الإنسان سيد مصيره المستقل بعيداً عن أي أفق تَعالٍ ـ وهو المنظور الأناني الذي ينتهي بالكينونة إلى وهدة العدم والتيه الوجودي ـ لتمارس بذلك تقويضاً بنيوياً وتفكيكاً جذرياً للمذاهب المادية والوجودية الإلحادية في أسسها المعرفية الأولى.

كما أن الأماناتية لا تتعالى على الحراك الإبستمولوجي الراهن، بل تُمارس تشبيكاً نقدياً حاداً ومثاقفة راديكالية مع الأنساق الفلسفية الغربية المعاصرة التي صاغت معماريّة الوعي الإنساني الحديث ووجهت مساراته الكبرى؛ وعلى رأسها: العدمية التفاؤلية (Optimistic Nihilism)، وما بعد الإنسانية التقاني (Transhumanism)، والعبثية (Absurdism)، والبرغمانية الأداتية أو الذرائعية (Pragmatism)، والنزعة النفعية الكلاسيكية (Utilitarianism)، لتفكك تمفصلاتها المعرفية وتكشف عن مآلاتها الاغترابية.

وتَرفض الفلسفة الأماناتية المساعي الرامية لدمج الكينونة البشرية بالمنظومة الآلية، وتفكك أطروحات "ما بعد الإنسانية التقانية (Transhumanism)" التي تسعى لتشويه الأصالة الفينومينولوجية للفطرة الإنسانية تحت ذريعة التحسين الأداتي.

وبالتوازي مع ذلك، تروم الأماناتية تحرير الفعل الإنساني من إسار المقاربات الحداثية القاصرة، ونزع المشروعية الإبستمولوجية عن حسابات النزوع الذرائعي والمنفعة المادية الضيقة المميزة لـ "النفعية والبرغمانية". علاوة على ذلك، تجتهد الأماناتية في الاستعاضة عن سيولة العبث بالرضا الأنطولوجي، بهدف إعادة تشييد الوجود البشري على مداميك معنى حقيقي، مستقر، ومفارق لعوامل الفناء.

وتتمفصل الفلسفة الأماناتية (Amanatism) بوصفها امتداداً إبستمولوجياً للأفق الفكري التجديدي لدى الفيلسوف والمفكر المغربي طه عبد الرحمن، ودعامة بنيوية للفلسفة الائتمانية؛ حيث تضطلع بمهمة تأصيل المنظومة الأكسيولوجية (القيمية) وتوطينها، وإعادة ربط الآنية الإنسانية بجذرها الروحي والأخلاقي عبر مأسسة مفهوم "الائتمان" التأسيسي. وبذلك، تقدم الأماناتية برادايغماً حداثياً بديلاً يتجاوز الحداثة المادية الأداتية؛ برادايغماً يرتكز على إيتيقا الأمانة ونظام الشهود الأخلاقي، في مقابل نماذج السيطرة والمركزية البشرية القائمة على الآليات الجافة المنزوعة الروح.

وتتجاوز الفلسفة الأماناتية التفكيك البنيوي المجرَّد، لتبني برادايغماً "معرفياً، وأنطولوجياً، وأكسيولوجياً" متكاملاً؛ مستندةً في ذلك إلى رؤية تركيبية بأفق إسلامي كوني يُزاوج بنيوياً بين المعطى الترانسندنتالي (الوحي من القرآن والسُنّة) والمُعطيات الإبستمولوجية المعاصرة والعلوم الفينومينولوجية (التجريبية والإنسانية)، لفهم شروط الواقع المعيش وتفكيك مآزقه الراهنة.

وبناءً على هذه التوأمة المعرفية، تُعيد الأماناتية صياغة المنظورات التأسيسية للكينونة؛ فلا تُختزل الإبستمولوجيا في العقلانية الأداتية المجرَّدة، بل تستنير بالنص المفارق لإعادة تشكيل دلالات الوجود والموجودات وفق نسق إيماني متعالٍ.

ويتجلّى هذا التحول عبر ثلاثة مداميك كبرى: (أولاً: "الفاعلية الاستخلافية للإنسان بوصفه ذاتاً قوامة مكلّفة بإعمار الكوزموس وتوطين الصلاح فيه". ثانياً: "المسؤولية الأنطولوجية الشاملة القائمة على وعي الذات بالآصرة العميقة والأمانة

البينية تجاه الطبيعة والعالم". وثالثاً: "الانعطافة الغائية القفليّة التي تُزيح سديمية العبث وتُحل محلها وجودية إيجابية غائية مشحونة بالمعنى واليقين الأسمى").

ويتجسد في النمط الأماناتي الالتزام الذاتي المستقل المنبثق من إيتيقا الواجب الحيوي (Bio-Deontism) أو الأخلاق الواجبية المتعالية (Deontology) إزاء المصدر الميتافيزيقي الأول (الخالق / الله سبحانهُ)، والكوزموس، والموجودات برمتها؛ حيث يُعاد توجيه الفاعلية البشرية وتحشيد الطاقات الصيرورية نحو الاستخلاف القوامي، وإشادة قيم الصلاح والعدالة التداولية.

وتأسيساً على هذا الترابط البنيوي، ترفض الأماناتية الثنائيات الاختزالية والتقسيمات الديكارتية الفصلية، محطمةً القطيعة المصطنعة بين المدنس والمقدس (الدين والحياة)، أو بين الإبستمولوجيا العِلمية والوعي الإيماني؛ لتطرح بدلاً من ذلك أطروحة برغمانية (عملية) تركيبية، تتجذر كمركب علاجي متكامل لمجابهة الأزمات الوجودية والانسدادات الأنطولوجية التي تكبل الإنسان المعاصر.

المقدمة

تتمحور الفلسفة الأماناتية (Amanatism) بوصفها فلسفة الكينونة، والتبعة، والالتزام الأنطولوجي المشروط بالذات الإنسانية؛ إذ تتخذ من مفهوم "الأمانة" المحدّد الإبستمولوجي التأسيسي والدعامة البنيوية الجوهرية لتفسير تفاعلات الذات وحركيتها التواصلية مع فضاءات البيئة، والمجتمع، والكون، والطبيعة، والذات، والغيرية. ولا تؤسس هذه الفلسفة لمقاربة الإنسان بوصفه مركزاً للكوزموس، أو مالكاً مطلقاً للثروات والموارد، أو مهيمناً أداتياً عليها؛ بل تموضعه بوصفه ذاتاً مستأمنة، وقوامة ائتمانية على الوجود بأسره لطور فينومينولوجي مؤقت وأجل ميتافيزيقي مسمى.

ومن هذا الأفق التأسيسي، تتبدّى المحمّلات الأنطولوجية والمرتكزات المفهومية للفلسفة الأماناتية (Amanatism)، والتي تتكثف في محاور نسقية حاسمة، تنبثق بَدْءاً من مأسسة "الأمانة" بوصفها أسبقية أكسيولوجية (قيمية) وجودية تُشكل النواة الصلبة والجوهر الأنطولوجي للمذهب الأماناتي.

تُمثل الأسبقية القيمية قلب المذهب، فبينما تُقرر الوجودية الغربية سَبْق الحضور الفينومينولوجي على المعقولية ("الوجود يسبق الماهية") ضمن سياق عبثي ومقذوفية أنطولوجية تائهة، تُقرر الأماناتية الأسبقية الأنطولوجية للماهية الأخلاقية والائتمانية على الحضور المادي والفيزيقي. فالإنسان طبقاً لهذا التصور ليس نتاج صدفة عمياء ترتجل دلالاتها من وهدة العدم، بل هو كائن موصول بقصدية غائية وميثاق ترانسندنتالي (متسامٍ) قَبْلي يُضفي على كينونته قيمة متعالية سابقة على

تشكّله البيولوجي، ويحمي أصالته الفطرية وسعادته الوجودية من الاستلاب والتلاعب الأداتي.

وتُعيد الأنطولوجيا الأماناتية هيكلة البنية العلاقاتية للذات الإنسانية إزاء ماهيتها وبيئتها الطبيعية، مستلهمةً الأفق التداولي للمشروع الفلسفي لطه عبد الرحمن؛ فالإنسان لا يحوز ملكية أنطولوجية مطلقة على جسده، أو وعيه، أو شفرته الجينية، بما يُشرعن له ممارسات التشويه والاندماج التقاني الشامل.

وتتأسس هذه الرؤية على محدّد جوهري: الكينونة البشرية هي "وديعة كوزمولوجية ومستأمنة"، لتتفكك بذلك مقولة الحرية بوصفها انعتاقاً عبثياً يُفضي إلى القلق الوجودي والـ "غثيان"، وتتحول بدلاً من ذلك إلى حرية إيتيقية مسؤولة ومحكومة بواجب حفظ الوديعة وتزكيتها أكسيولوجياً. هذا التمفصل المفهومي يمنع تصفية الخصوصية البشرية، ويصد "تشييء" الذات وتحويلها إلى مجرد سلعة بيوتكنولوجية أو حزمة بيانات رقمية صماء خاضعة لقوانين السوق الرأسمالية.

ويتضافر ذلك بنيوياً مع "إيتيقا المسؤولية" عند الفيلسوف الألماني "هانس يوناس" ونقده للمركزية التقانية، بالتوازي مع تفكيك عالم الاجتماع والفيلسوف "يورغن هابرماس" لأطروحة "النسالة الليبرالية"(Liberal Eugenics) ؛ حيث يمتد أفق المسؤولية الأخلاقية ترانسندنتالياً عبر الصيرورة الزمنية لحفظ الحقوق الأنطولوجية للأجيال القادمة، ويلتزم المذهب صراحة بصون الأصالة الفينومينولوجية لبشرية نقية ومستقلة.

وبناءً على هذا المحرك الإيتيقي، يُعد التعديل الجيني "التحسيني" أو الأداتي للأجنة نكوصاً وجودياً وخيانةً للأمانة، بل وجريمة في حق الكينونة؛ لكونه يسلب الإنسان القادم استحقاقه الفطري والأنطولوجي في أن يكون "المؤلف السيادي الوحيد والمسؤول عن سيرته الأخلاقية والوجودية"، نأياً به عن أي هندسة بيولوجية أو برمجة معملية تصادر استقلاليته الذاتية وتشيّئ إرادته الحرة.

ويجابه هنا الطرح باتولوجيا (اعتلالات) وعقم "الاعتراف الافتراضي زائف البنية" في عصر السيادة الخوارزمية، متقاطعاً مع إيتيقا الاعتراف لدى الفيلسوف "أكسيل هونيت"؛ فالوعي ليس مجرد دفق بياني أو شحنات سيبرانية قابلة للتخزين والتحميل عبر الخوادم الرقمية، بل هو كينونة جوانية قوامها الضمير، والمكابدة، والألم الوجودي الحي.

وبناءً على ذلك، فإن الاعتراف الأنطولوجي المتكافئ لا يتمفصل عبر الشاشات والوسائط الآلية الصماء، وإنما يتحقق عياناً عندما يتموضع الذات والآخر في فضاء تداولي يرى فيه كل طَرف في نظيره "شريكاً وجودياً متكافئاً لحمل التكليف الائتماني واستخلاف العالم" وتزكيته أكسيولوجياً.

وهنا تتحدد الأسس انطلاقا من، أولاً- "الاستئمان الأنطولوجي" (الذات المستأمنة)؛ حيث لا يتم تمثّل الوجود بوصفه معطىً اعتباطياً يُبيح للفرد ممارسة النزوع السلوكي بلا كوابح، كما لا يُعد رخصةً فينومينولوجية مفتوحة للسيولة العبثية أو التمركز الأناني المفرط، لكون الكينونة تنطوي بنيوياً على التزام استحقاقي وضمني وثيق. وعليه، يغدو الوجود اختباراً وميثاقاً ائتمانياً كوزمولوجياً خاضعاً للمساءلة

الأنطولوجية الكبرى. ويندرج تحت هذا المدماك "ائتمان الذات"؛ إذ يُقَرَّرُ أن الجسد البشري ـ بمركباته الفيزييقية، وأعضائه الحيوية، وملَكته العقلية ـ هو هبة طارئة وأمانة استُودعت لديه، مثلما أن تشكّله الوعيي يُمثل أصولاً أنطولوجية أُوكلت إلى حيازته، مما يفرض عليه واجب الصون، والتزكية الأكسيولوجية، والرعاية البنيوية، والامتناع عن الفساد والتقويض؛ نظراً لتموضع الإنسان كوكيل قوامي ومستأمَن على هذا الجسد لا مالكاً أنطولوجياً له.

ويتكامل ذلك مع "الحرية الانضباطية والمسؤولة"؛ فالسيادة التفضيلية للاختيار في الأفق الأماناتي لا تنعقد مطلقةً، بل تتوقف حدودها الإجرائية عند التخوم التي تشرع في تبديد "الأمانة" الوجودية أو إلحاق الضرر بميثاقها التأسيسي.

ثانياً- "التكافل الشبكي البيني" (الغيرية بوصفها شريكاً للأمانة)؛ حيث تتأسس الروابط والوشائج البشرية على مقاطعة جذرية للمقاربة الأداتية، فلا يتموضع "الآخر" كمجرد ذريعة أو وسيلة إجرائية لتحقيق غايات أداتية نفعية، بل يتحدد بوصفه ذاتاً مستأمنة وشريكاً أنطولوجياً نتقاسم معه الأصول والمقومات الكوزمولوجية المشتركة. وينبثق من هذا التلازم مبدأ الإنصاف و"العدالة التوزيعية الأكسيولوجية"؛ إذ تُقَرَّرُ الأماناتية أن الأصول المادية والوسائل العينية (الموارد الاقتصادية)، بالتوازي مع الأصول المعرفية والقدرات المعلوماتية والإبستمولوجية (الموارد الرمزية)، لا تخضع لحيازة أنطولوجية مطلقة لفرد بذاته، ولا تُشرعن بقانون "السبق أو وضع اليد البدئي"، بل تتحدد ماهيتها بوصفها "أمانة جمعية مشاعية" يتقاسمها الكل بعدالة تداولية؛ كفالةً لاستدامة الوعي البشري وتحصينه. وعليه، تغدو التضامنية والمسؤولية الاجتماعية (الأمانة الجمعية) منظومة من

الالتزامات الإيتيقية الحتمية والواجبات الأنطولوجية الملزمة، التي تُهندس وتبلور الميثاق التأسيسي والعقد الوجودي للمجتمع الأماناتي، متجليةً في الأبنية التشريعية، والقوانين البنيوية، والمواثيق الكونية الناظمة للحياة المشتركة.

ثالثاً- "الاستدامة الكوزمولوجية" (الكوزموس بوصفه فضاءً أماناتيّاً)؛ حيث يُقَعِّدُ المذهب الأماناتي لمقاربة إيتيقية متعالية ومجرّدة من النزوع الذرائعي (البرغماني الأداتي) إزاء البيئة والمنظومة الحيوية بالطبيعة. فالعالم ـ بموجوداته ومقوماته الفيزييقية كافة هي أمانة (صندوق أماناتي ومستودع أمانة) ـ يتمفصل كبنية استيداعية كبرى وأمانة أنطولوجية أُلحقت عيناً بحيازة الجيل الراهن؛ كفالةً لآلية تفويض قوامية تضمن تسليمها للأجيال القادمة كاملةً، أصيلةً، ونقيةً من الفساد التقاني. وعليه، تحث الأماناتية على "التسامي الحيازي الإيجابي" ونفي النزعة التملكية التقويضية عبر تقويض سيكولوجيا الاحتكار المهيمنة؛ وهو الإجراء النقدي الذي يمارس هدماً بنيوياً لأطروحة "الرأسمالية الاستهلاكية المتوحشة"، ليُحلّ محلها برادايغم "الانتفاع الفينومينولوجي المستدام" كمعيار أكسيولوجي ناظم لعلاقة الذات بالكون.

وأخيراً- "التوريث المعرفي" (الوعي بوصفه أمانة وعُهدة تاريخية)؛ حيث تتحدد المعرفة والحضارة الإنسانية بوصفهما تراكمًا استيداعيًا متعاليًا عبر الصيرورة الزمنية وتتابع الأجيال. وعليه، تتجلى الممارسة القولية المسؤولة والمعلومة الصادقة كنموذج أن "الحقيقة هي أمانة أنطولوجية"، وهو ما يستلزم تمثيل الواقع ونقل الوقائع بالتزام إيتيقي صارم يرفض النقصان أو الزيادة الأداتية، ويذود عن

الحقيقة العِلمية والتاريخية ضد التزييف البنيوي والتشويه الأيديولوجي، مانعًا طمس الاستحقاقات المعرفية.

ويتطلب هذا المسار سيولة إدراكية وتدفقًا معرفيًا حرًا، يلتزم بموجبه الوعي الراهن بإسناد وتسليم المقومات العقلية، والمعرفية، والتقانية للأجيال اللاحقة تسليمًا قواميًا؛ إسهامًا في تفعيل النهضة الفكرية وازدهار الوعي الكوني العام، وقطعًا مع كوابح السيطرة والاستئثار التي تفرضها الأوليغارشية المعرفية والرأسمالية الإدراكية.

وتأسيساً على ما سبق، تترسخ الأصول القَبْلية للفلسفة الأماناتية (Amanatism) بوصفها بدهيات إبستمولوجية ومسلمات أنطولوجية متعالية عن التدليل داخل النسق؛ لكونها تُشكل النواة الصلبة والمدماك التأسيسي الذي ينبثق منه المذهب برمته لتفكيك أطروحات "ما بعد الإنسانية" ومحاصرة النزعات المادية الراهنة. بدءاً من أولاً: قَبْلية "الاستخلاف والائتمان الكوني" (Cosmic Entrustment)؛ إذ يُقَرَّرُ أن الكوزموس والآنية الإنسانية لا يُمثلان نتاجاً لصدفة فيزيقية عابرة أو مقذوفية عشوائية عمياء في وهدة العدم، بل هما منظومة متسقة قائمة بنيوياً على "قصدية غائية عليا" تنبثق من مسلّمة حاسمة، حيازة الإنسان لتكليف أنطولوجي مسبق يتجذر في ماهية "الأمانة".

وعلى هذه البديهية الإبستمولوجية، فإن موضعة الكائن البشري داخل العالم تتحدد بوصفها تموضعاً لـ "ذات مستأمنة"، تسقط معها أطروحات التمركز البشري التي تمنحه صفة المالك المطلق أو السيد المهيمن على الطبيعة والمنظومة البيوحيوية.

لذلك يقف المذهب الأماناتي في قطيعة إبستمولوجية شاملة مع البرادايغم المادي الغربي، الذي يختزل الكوزموس والآنية الإنسانية في عشوائية الصدفة الفيزيقية ومقذوفية العدم العابرة؛ وهي الرؤية الأنطولوجية التائهة التي فرّخت في مسارها التاريخي النزعات العبثية، والعدمية، وأطروحات ما بعد الإنسانية. وفي المقابل، يتأصل المذهب حول قَبْلية حاسمة تُقرر أن العالم بنية غائية محكمة محكومة بـ "قصدية غائية عليا"، وهي القَبْلية التي يرتكز عليها تفعيل الأفق التداولي للفلسفة "الائتمانية" عند الفيلسوف طه عبد الرحمن؛ حيث يُعاد تعيين التموضع الأنطولوجي للكائن البشري في العالم بوصفه "ذاتاً مستأمنة، وراعية، ومستخلفة"، تسقط معها أطروحات التمركز البشري.

وبناءً على هذا الكبح المفهومي، تُخلع المشروعية الفلسفية قَبْلياً عن أيديولوجيا "ما بعد الإنسانية التقانية" (Transhumanism) التي تُشرعن الاستباحة العنيفة وإعادة هندسة الماهية البشرية بدعوى السيادة الأداتية والتملك، ليغدو الفعل الإنساني مشروطاً بنيوياً بالقوامة الإيتيقية والوعي الائتماني المتعالي.

ثانياً: "حُرمة الفطرة وأصالة الوديعة" (The Sanctity of Human Nature)؛ إذ تتحدد البنية الفيزيقية للجسد البشري، والوعي الجواني، والمنظومة البيوحيوية بوصفها "وديعة أنطولوجية مستأمنة" لها حرمة وجودية أصيلة وثابتة، وتأبى الاختزال كمادة خام مشاعية قابلة للتفكيك الأداتي أو الهندسة التقنية.

وتأسست هذه الرؤية على كبح مفهومي صلب: (إن أي تدخل تقاني يروم تصفية "ماهية النوع البشري" أو صهر الوعي الإنساني في البنيات الخوارزمية "كطوباوية

الخلود الرقمي والنسالة التحسينية" لا يعدو أن يكون نكوصاً وجودياً وخيانة للميثاق الأنطولوجي الأول، وتجاوزاً للتخوم التكوينية الفطرية التي تكفل استدامة الأصالة البشرية وصون الكينونة من التلاشي)؛ وعليه، تدعو الفلسفة الأماناتية الى مقاطعة جذرية للمقاربة الأداتية التي تختزل الجسد والوعي البشريين في مجرد "مادة خام" أو حزم جينومية وخوارزمية قابلة لإعادة التدوير والترقية المستمرة داخل مختبرات الرأسمالية الإدراكية السلعية. وتُمثّل هذه المسلمة القَبْلية حجر الزاوية للمحور الأنطولوجي في الأطروحة؛ إذ ينبثق منها حظر كامل لكل مشروع تقاني يروم تجاوز التخوم البيولوجية للنوع البشري (كطوباوية "تحميل الوعي Mind Uploading" لعلمنة الخلود، أو النسالة الليبرالية الأداتية) وإن هذا التمفصل المفهومي ينقل الحِجاج نقلاً نوعياً من رتبة "الجدوى التقنية الأداتية" إلى أفق "الحرمة الأنطولوجية"، فارقاً بصرامة حاسمة بين الممارسة العلمية ذات الغائية العلاجية، والتدخل التقاني التشييئي المعاصر للذات.

ثالثاً: "أسبقية القيمة الأخلاقية"(The Primacy of Ethics)؛ حيث أن الأخلاق والقيم ليست نتاجاً اجتماعياً بعدياً أو عقداً نفعياً مرناً يفرزه التطور المادي، بل هي "سابقة كليّاً على الوجود المادي ومُحَدِّدَة له" والتي تقلب مقولة الوجودية الكلاسيكية؛ فـ"الماهية الأخلاقية للأمانة تسبق الحضور العيني"، والكرامة الإنسانية معطى وجودي ثابت وفطري لا يتأثر بمستوى الكفاءة التكنولوجية أو الجينية للفرد. وهنا يكون المنطلق الأماناتي في مواجهة المقولة الوجودية الكلاسيكية لجان بول سارتر بأن "الوجود يسبق الماهية"، ومقولات المادية التاريخية التي ترى الأخلاق نتاجاً بعدياً يفرزه التطور المادي، حيث يفترض المذهب الأماناتي الجديد بديهية

مضادة "إن الماهية الأخلاقية والائتمانية للإنسان سابقة كليّاً على وجوده المادي ومُحَدِّدَة له"، وهذه المسلمة هي الجسر الرابط بين الإبستمولوجيا والإيتيقا داخل الدراسة؛ فالإنسان لم يأتِ إلى الوجود هَملاً ليرتجل قيمه من عدم، بل حضر متوَّجاً بميثاق الأخلاق والأمانة. وعليه، فإن الكرامة الإنسانية معطى وجودي ثابت وفطري لا يتأثر بمستوى الكفاءة التكنولوجية أو الجينية للفرد؛ مما يضرب منطق التراتبية البيولوجية التي تسعى الما بعد إنسانية لفرضها في مجتمعات المستقبل.

رابعاً: "إيجابية الضعف والحدود البيولوجية" (The Ontological Necessity of Vulnerability)؛ إذ لا تَتَمَثَّلُ المحدودية الفطرية والتناهي البيولوجي للإنسان (من اعتلال، وهشاشة، وفناء) بوصفها "أخطاء ميكانيكية أو عيوباً تطورية" تجب حوكمتها وترقيتها تكنولوجياً، بل تتحدد كـ "شروط أنطولوجية لازمة لنشوء الذات الأخلاقية وتبلورها". فمن دون مكابدة الموت، والوجع، والضعف، يمتنع على الضمير الجواني، والتعاطف البيني، والمسؤولية الرعائية، والكفاح من أجل الاعتراف المتبادل أن يتخلقوا في الكينونة؛ فالقضاء على الهشاشة البشرية بواسطة التقانة الأداتية هو تصفية للماهية الإنسانية ذاتها. وحيث تختزل أطروحات "ما بعد الإنسانية" التناهي الطبيعي للبشر (كالمرض والشيخوخة والموت) في خانة العيوب الميكانيكية التي تفتقر إلى الكفاءة التقنية ويتحتم تقويمها معملياً لبلوغ عتبة "الكائن الفائق"(Posthuman)؛ يُشيد المذهب الأماناتي بديهيته المضادة بأن هذه الهشاشة هي "محددات أنطولوجية بنيوية ونبيلة لتأسيس الذات الإيتيقية". وهنا تتقاطع هذه المسلمة تقاطعاً وثيقاً مع "إيتيقا المسؤولية" عند هانس يوناس؛ إذ بدون اختبار الفناء والمكابدة الوجودية، يستحيل على قيم الرعاية، والشفقة، والمسؤولية التتابعية أن

تنبثق في الوعي البشري. إن محو التخوم البيولوجية والضعف البشري عبر الجبرية الخوارزمية صهرٌ للإنسانية نفسها ونفيٌ لجذرها الأخلاقي، مما يحول حماية الضعف والاعتراف الفينومينولوجي به كقيمة وجودية أصيلة إلى واجب أخلاقي كلي ومتسامٍ.

خامساً: "أصالة التواصل العيني والاعتراف البشري" (The Intersubjective Recognition)؛ اذ لا تَتَأَصَّلُ الهوية البشرية والوعي بالذات داخل الذات المنعزلة أو المنكفئة على ذاتيتها، بل يَتحددان كإفراز بنيوي لـ "اعتراف متبادل وتواصل تداولي عيني بين-ذاتي" (Intersubjective) بين ذوات فينومينولوجية طبيعية تشترك في المنشأ الفطري والائتماني نفسه. وتأسيساً على هذه المسلّمة الإبستمولوجية، تفتقر الأنظمة الخوارزمية والذكاء الاصطناعي الفائق للذاتية الأخلاقية والأهلية الأنطولوجية؛ مما يحول الوجود الرقمي أو "الاعتراف الافتراضي زائف البنية" إلى مجرد تزييف للأركيولوجيا المعرفية للوعي، وباتولوجيا (اعتلال) وجودية تُفضي حتماً إلى التشيؤ الكلي (Reification) والعزلة الأنطولوجية الباردة. ومن هذا المنطلق، توظف الأماناتية الأدوات المفهومية ليورغن هابرماس في "العقلانية التواصلية" وأكسيل هونيت في "إيتيقا الاعتراف" (Ethics of Recognition) لمحاصرة طغيان التقانة السيبرانية؛

ونظراً لكون الآلات كائنات أداتية صماء تفتقر للمكابدة الوجودية والأفق التأسيسي للألم، فإن أي مسعى لتفويض الخيارات الإسكاتولوجية والمصيرية لها، أو إحلال الافتراض الشاشي محل التناغم البيني العيني الحي، ينتهي بنفي المسؤولية التكليفية للذات، وإغراق البشرية في وهدة اغتراب ميكانيكي يجرد الكينونة من رتبتها الائتمانية الأولى.

الأمـانـاتيّة

و

الائتمـانيّة

الأمان والائتمان

يتموضعُ "الأمان" و"الائتمان" بوصفهما محدّدين محوريين ناظمين للممارسات التواصلية، والأنظمة التداولية (المالية والقانونية)؛ ورغم التداخل الفينومينولوجي والتلاحم المفهومي المُحكم بينهما لصدورهما عن جذر اشتقاقي بدئي واحد "أ م ن" -وهو (أَمِنَ)- يُحيل على الطمأنينة وتقويض القلق الوجودي، إلا أن هناك تمايزات جوهرية وبنيوية بينهما (لسانياً، واصطلاحياً، وشرعياً، ودلالياً) تنعكس بصورة حاسمة على فضاءات التطبيق الإجرائية. فمن جهة النمذجة المفهومية، يتجلى "الأمان" كإطار كلي وجامع (Macro-framework) يستغرق أبعاد الكينونة الإنسانية كافة، في حين يتمفصل "الائتمان" كبنية تخصصية ميكروية في داخله؛ نظراً لكون الأمان يُمثّل الفضاء الأنطولوجي الحاضن، والشرط الشارط لانبثاق الائتمان واستدامته.

الفرق في المعنى العام:

يتمركزُ الأمانُ حول صياغة الطمأنينة الأنطولوجية، والاتساق السيكولوجي، والثبات السلوكي، فضلاً عن صون الأصالة الفينومينولوجية للجسد وتحقيق استقرار الكينونة؛ عبر أُفول كوابح التهديد ومثيرات الخطر والقلق الوجودي. وفي المقابل، يتمفصل الائتمان كآلية تداولية ترتكز على إيتيقا الثقة بالمواثيق، والوفاء بالالتزامات، والامتثال الإجرائي لشروط العهد التأسيسي الناظم للممارسات البشرية.

الفرق من الناحية الاصطلاحية:

يتحرك "الأمان" في فلك "حفظ الذات الوجودي"، بوصفه دفعاً للمهلكات وصيانةً لكينونة الأفراد والكيانات من العدم والتلاشي. في حين يتأسس "الائتمان" على "الموثوقية التعاقدية"، بوصفه ممارسةً أخلاقية واقتصادية ترهن الفاعلية الحاضرة بالوعد المستقبلي.

الفرق من الناحية اللغوية:

يتجذر "الأمان" لغوياً في "الأنطولوجيا الوجدانية لطمأنينة الكينونة"، بوصفه حالةً سكونية منبثقة من غياب الروع والخوف. في حين يتأسس "الائتمان" في صيغته الصرفية على "الذاتية العلائقية والتفويض الائتماني"، بوصفه تحويلاً إرادياً للمسؤولية الأخلاقية، ونقلاً للعهد إلى "الآخر" ليصبح حارساً للجوهر، سواء أكان مادةً أم سرّاً أو غيرها.

الفرق من الناحية الشرعية:

يتمحور "الأمان" في فلسفة التشريع حول "الحتمية المقاصدية لصيانة الكليات الست (بحفظ العقل، الجسد، النفس، العرض "النسل"، المال، والدين)"، بوصفه الضامن الوجودي لمنع الفساد والعدم عن الوجود البشري. ويتجلى إجرائياً في "العصمة العقدية والحرمة الاعتبارية" التي تمنح المستأمن حصانة مطلقة. لتتسع هذه المنظومة وتتحول إلى "شمولية تكاملية للبيئة الاستخلافية"، تستغرق كافة أبعاد الكينونة الإنسانية وسلوكها: "من الجوهر الروحي والعقلي والجسدي، إلى الامتداد البيئي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والحياتي، والعقائدي، والرقمي".

قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72]

بينما يتأسس "الائتمان" في إيتيقا المعاملات الشرعية حول "البنية التوثيقية للأمانات والالتزامات الأكسيولوجية"، بوصفه تنظيماً تشريعياً لعقود الأعيان وحرمة الذمم (كالوديعة والرهن والكفالة)؛ وهي البنية التي تنقل المورد المادي من دائرة التوجس الأنطولوجي إلى أفق السيولة والنماء التداولي. ويتجلى ميثاقياً في "الموثوقية الائتمانية والوفاء بالعهد"، التي ترهن الملاءة الإجرائية الحاضرة بالذمة الأخلاقية المستقبلية. لتتسع هذه المنظومة وتتحول من أفقها الأداتي الضيق صوب "الرأسمال الاجتماعي، والأخلاقي، والقانوني، والذاتي"؛ حيث تتحول الثقة المتبادلة إلى المُحرك التأسيسي لتحقيق الطمأنينة الأنطولوجية، والتضامن العضوي البيني، واللحمة الانتمائية داخل الفضاء الإنساني المشترك.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: 283]

الخلاصة

يتحدد "الائتمان" بوصفه بنية ميكروية مقتضبة، ترتكز على الثقة البينية بين أطراف الفاعلية التواصلية، ليشكل جزءاً بنيوياً لا ينفصم عن نسق الأمان الشامل، ومحكوماً بوجود فضاء آمن يضمن ازدهاره وصلاحيته الإجرائية؛ وفي المقابل، يتموضع "الأمان" كالقاعدة الأنطولوجية للهرم الإنساني والشرط الشارط لانبثاق الائتمان واستدامته.

وتأسيساً على السيكولوجيا البنيوية للاحتياجات (هرم ماسلو)، يتجذر الأمان كأولوية قَبْلية في معمارية الاحتياجات الأساسية ملاصقةً لشروط البقاء البيولوجي الفينومينولوجي (مباشرة بعد المأكل والمشرب)؛ إذ في غياب الأمان، تُشل الآنية الإنسانية عن الكينونة، والإنتاج المعرفي، والتموضع الفاعل في العالم.

يستغرقُ "الأمان" ويحتوي في بنيته الكلية نسقَ "الائتمان"، بل ويكتنز في جوهره الأنطولوجي الميتافيزيقا الكامنة وراء الاستخلاف البشري، وإعمار الكوزموس، وتشييد العمران الكوني. واتساقاً مع هذا المجاز الهيكلي، فإذا كان الائتمان يتمفصل كالجسر الإجرائي الذي يعبر عليه الفعل الإنساني، فإن الأمان يتبدى بوصفه القاعدة الأنطولوجية الصلبة والمدماك التأسيسي الثابت الحاضن لهذا الجسر؛ وبدون الأمان، يؤول الجسر وكافة الأبنية المفهومية المرتكزة عليه إلى التقويض الشامل والانهيار البنيوي، لتسقط معها الآنية الإنسانية في وهدة العدم والتلاشي.

الفلسفة الأماناتية والفلسفة الائتمانية

تتبدّى الفلسفة الأماناتية (Amanatism) بوصفها برادايغماً فلسفيا وأطروحة أنطولوجية مبتكرة، تتخذ من "الأمانة" محدّداً تأسيسياً وميثاقاً وجودياً، وأكسيولوجياً، وإبستمولوجياً يضطلع به الكائن البشري داخل العالم. ورغم الأصالة المفهومية والخصوصية النسقية لهذا المذهب الجديد، فإنه يتمفصل في تقاطع بنيوي وثيق مع الفلسفة الائتمانية؛ تلك التي قعّد أصولها المفكر المغربي طه عبد الرحمن استناداً إلى مبدأ الاستخلاف الأنطولوجي، نافياً عن الذات البشرية أي حيازة ملكية مطلقة إزاء الوجود.

إن التلازم العضوي بين المنظومات الإيتيقية والمرتكزات الوجودية في الفضاء الفلسفي الراهن، يشكل فضاءً حوارياً خصباً لإعادة بناء المفاهيم التراثية وتأويلها برؤية تجديدية؛ وفي هذا الأفق التداولي، تلتئم "الفلسفة الأماناتية بالفلسفة الائتمانية" كأطروحتين تسعيان لإحداث قطيعة إبستمولوجية مع الفكر المادي، وصياغة برادايغم كوني بديل يرتكز على قيم المسؤولية والرعاية الائتمانية الكبرى.

ورغم تمحور "الفلسفة الأماناتية (Amanatism)" حول محدّد قَبْلي مركزي، يتجلّى في مفهوم "الأمانة" بوصفها ميثاقاً أنطولوجياً وإيتيقياً يلتزم به الكائن البشري إزاء (ذاته، وملَكته العقلية، ومحيطه الفينومينولوجي، والمصدر الميتافيزيقي الأول "الله سبحانه")، فإنها تتلاقى في غائيتها القصوى وأفقها التحليلي مع "الفلسفة الائتمانية للمفكر طه عبد الرحمن"؛ حيث يتجاوز المنظور الائتماني سيولة النزعة الاستهلاكية المادية، ليطرح برادايغماً يُنكر على الذات الإنسانية أي

حيازة ملكية مطلقة إزاء الوجود، متموضعةً كذات مستأمنة لا مستبدة. بيد أنه، وبالتوازي مع هذا التماهي في المقاصد الأكسيولوجية (القيمية) الكبرى، يتكشف تمايز بنيوي حاسم في البناء المفهومي، والأركان التأسيسية، والمحاور الهيكلية الناظمة لكلا النسقين الفلسفيين (الأماناتية، والائتمانية)؛ إذ تنكفئ كل أطروحة على مرجعية تفسيرية وإبستمولوجية متباينة تُهندس طبيعة الروابط البينية والعمودية بين أطراف هذه المعادلة الكوزمولوجية. ويمكن رصد هذا التباين الهيكلي عبر المحاور التفكيكية الآتية:

بداية، تنبع الفلسفة الأماناتية (Amanatism) من أفق كوزمولوجي رحب مشحون بمحدّدات أنطولوجية وميتافيزيقية منفتحة، يتصل فيها النسق اتصالاً بنيوياً بالوعي الكوني والأبعاد الروحية الشاملة لـ "الأمانة الوجودية" بوصفها معياراً إنسانياً كلياً. وفي المقابل، تتمايز الفلسفة الائتمانية بتمفصلها حول مرجعية ترانسندنتالية (متسامية) صلبة، مشروطة برؤية عقدية توحيدية واضحة المعالم، يتحدد فيها طرفا العهد الوجودي رتبةً وصراحةً ضمن ثنائية مطلقة ومقننة، هما (المؤتمِن الإلهي الأسمى "الله سبحانه"، والمؤتمَن البشري المكلَّف "الإنسان").

ثانياً: تتخذ البنية العلاقاتية للأماناتية طابعاً تداولياً مرناً يتقاطع فيه البُعدان العمودي والأفقي، ممتداً ليستغرق كينونتي الذات والطبيعة؛ حيث يتموضع الكائن البشري كحارس أنطولوجي وقوام أخلاقي على الكوزموس وفق أفق إيتيقي إنساني شامل ومفتوح. وفي المقابل، تتمفصل الهيكلية العلاقاتية في الفلسفة الائتمانية بوصفها "رابطة عمودية ميثاقية صارمة" تتأسس حصراً على ثنائية (الخالق والمخلوق)،

وتصوغ الفاعلية البشرية بأسرها كتحقيق عيني وامتثال إجرائي مشروط باستحقاقات الاستخلاف وتطبيق شروط الائتمان الإلهي المفارق.

ثالثاً: تتمحور الغائية الأكسيولوجية في الفلسفة الأماناتية حول إيتيقا الضمير الجواني (الضمير الأخلاقي الداخلي) والالتزام الكانتي بالواجب الذاتي المستقل لحفظ الودائع المادية والرمزية للإنسانية؛ حيث يتأسس الفعل الأخلاقي على الاعتناق الطوعي والمسؤولية الذاتية النابعة من عمق الكينونة. وفي المقابل، يتجه الأفق الائتماني نحو حوكمة الممارسة وتقنين الفاعلية البشرية في حقولها التداولية (السياسة، والاقتصاد، والإبستمولوجيا)، مستنداً إلى تزكية السلوك البشري وفق محددات المقاصد الشرعية والوعي الدائم بالرقابة الميتافيزيقية المفارقة للمُؤتمِن الأسمى (الله سبحانه).

نبذة حول الفلسفة الائتمانية للفيلسوف والمفكر المغربي طه عبد الرحمن:

تتحدد الأطروحة "الائتمانية" بوصفها صياغة مفهومية وممارسة نقدية معاصرة تروم تقويض القطيعة المعرفية وفك الاشتباك الفصلِي الذي عزل الروافد الثلاثة (العقلانية، الدين، والأكسيولوجيا) في حقول الحداثة الغربية. وتهدف بدلاً من ذلك إلى هندسة أفق وفاقي تتناغم فيه الفاعلية العقلية مع المقاربات الأخلاقية والمحددات الترانسندنتالية للوحي؛ توجيهاً للصيرورة السلوكية واستنقاذ الذات من انسداداتها المجتمعية الراهنة. ومن هذا المنطلق، تنكفئ على مرجعية كونية بأفق إسلامي يتجاوز أطروحات "الدهرانية" (Secularism) الحداثية الغربية التي تؤول القيمة بمعزل عن الأفق المفارق، وتتمحور حول التمركز البشري كمصدر وحيد للأكسيولوجيا والتشريع القيمي. وبذلك، تلتقي مع ركيزة الائتمانية الأساسية التي تنفي الحيازة الملكية المطلقة للإنسان إزاء الوجود، مموضعةً إياه كمستخلف وقوام ائتماني يلتزم بنيوياً بالمسؤولية الإيتيقية والواجب الكوزمولوجي تجاه كينونته والعالم.

المفهوم الأساسي

الائتمانية: مقولة أنطولوجية تخلع المشروعية عن الحيازة الملكية المطلقة للذات إزاء ماهيتها والكون؛ إذ تتحدد الكينونة الإنسانية بوصفها "ذاتاً مستأمنة" طارئة على فضاءات الوجود.

ووفقاً لهذا التمفصل المفهومي المشتق من "الأمانة" البدئية، فإن الإنسان يتموضع كوكيل قوامي على المقومات التكوينية التي حازها من المصدر الميتافيزيقي الأول

(الله سبحانه) من آنية حية، وملَكة عقلية، وسيادة اختيار، وموارد فينومينولوجية معيشة. وبذلك، يُهندس هذا الاتجاه الفلسفي صياغة تركيبية للروابط الكوزمولوجية، تدمج الذات الإنسانية بكينونتها والعالم والمفارق، عبر قنوات الفاعلية الإيتيقية القائمة على العطاء والمسؤولية الأنطولوجية الشاملة.

الركائز الكبرى

تتأصل الأطروحة الائتمانية لدى الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن حول مصفوفة ثلاثية من الفلسفات الفرعية والبرادايغمات التأسيسية المستلهمة من الفضاء التداولي الإسلامي:

فلسفة الشهادة: وتتمثل في مأسسة الوعي بالقوامة الإلهية والرقابة الميتافيزيقية المفارقة، عبر تمثّل الذات الدائم للحضور الإلهي السابغ واضطلاعه الأنطولوجي بكل تفاصيل الصيرورة الوجودية.

فلسفة الأمانة: وتتحدد عبر اضطلاع الآنية الإنسانية بأعباء التكليف الائتماني الكوني، ومسؤولية الاستخلاف في الكوزموس من خلال الذود عن سلامته وصون أصالته الفطرية وعمارته الإيتيقية.

فلسفة التزكية: وتتمحور حول التسامي الأخلاقي الجواني، وتهذيب النوازع الذاتية، بهدف الارتقاء بالوعي والمركبات الروحية صوب رتبة الكينونة المطلقة الأكثر نقاءً وأصالة.

نظرتها للعقل والدين

تُقَرِّرُ الأطروحة الائتمانية أن العقلانية الأصيلة لا تتنافر أنطولوجياً مع اليقين الإيماني المطلق؛ بل إن العقل البشري يمتنع اكتماله البنيوي وتتسدّد آفاقه المعرفية ما لم يتصل مشكاة الفضاء الترانسندنتالي للإيمان. فاللوجوس بطبيعته يمتثل للحقائق الميتافيزيقية للدين بوصفها الرتبة الأسمى من المعقولية والعقلانية المتسامية؛ حيث لا ينعقد تعارضٌ أبستِمي بين الشاكلة الإيمانية والدينية من جهة، وبين الأطر المنطقية من جهة أخرى، بل يتمفصلان معاً كذروة الاتساق المنطقي السليم والصلاح المعرفي الكلي.

الفلسفة الأماناتية

-مفهومها وتعريفها-

المصطلح "فلسفة"

رغم أن المدوّنة المعرفية الكونية تختزل الحضور التاريخي لـ "فيثاغورس الساموسي" في نطاق الأطروحات الرياضية والنماذج الجيومترية (الهندسية) المعروفة "المثلث قائم الزاوية"، إلا أن الأثر الأنطولوجي الأعمق لهذا المفكر اليوناني يكمن في إحداثه انعطافة راديكالية في مجرى الفكر الإنساني؛ وتحديداً عبر صكّه المفهومي لمصطلح "الفلسفة"(Philosophia)، ليغدو الذات الأولى التي تتمايز بلقب "فيلسوف".

وقبل القرن السادس قبل الميلاد ـ الطور التاريخي لانبثاق الفيثاغورسية ـ كان المفكرون الجوّالون والذوات المتأملة المستشكلة لأصل الكوزموس (الكون) يتموضعون إبستمولوجياً تحت مسمى "السفسطائيين" أو الحكماء (Sophists) المشتق لسانياً من اللفظ اليوناني "سوفوس" (Sophos) حيث مارس أولئك الأساتذة نمطاً من "الاستعلاء المعرفي"، محترفين التقنيات الخطابية والبيان وأدوات السيطرة الإدراكية، ومتقاضين عوائد مادية إزاء تمليك هذه المهارات للنخب الشابة؛ مما أفضى إلى احتكار الحكمة ونسبتها لذواتهم الفانية، حتى التمفصل التاريخي لفيثاغورس، الذي واجه هذا الادعاء بتواضع إبستمولوجي ونظرة ميتافيزيقية عميقة، مُقرراً أن صفة "الحكيم" متعالية عن الشرط الإنساني ومقصورة حصراً على الفضاء الإلهي أو المطلق (الإله – "بمفهومه فيثاغورس للإله")، نظراً لكون الحكمة المطلقة واليقين الأسمى يتجاوزان البنية الإدراكية المحدودة للبشر.

وتأسيساً على هذا الكبح المعرفي، رفض فيثاغورس حيازة لقب "الحكيم" (Sophos)، مُعلناً أطروحته التأسيسية: "لستُ حكيماً، وإنما أنا محبٌّ للحكمة"؛ ليتبلور من رحم هذه المواجهة مفهوم "محب الحكمة" (Philosophos) وينماز هذا اللفظ تاريخياً بصدوره عن معمارية اشتقاقية يونانية تتألف من شقين بنيويين: "فيلو" (Philo) الدال على ممارسة فعل المحبة والنزوع الصادق صوب الآخر، و"سوفيا" (Sophia) المحيلة على ماهية الحكمة وجوهر اليقين. وبناءً على هذا المفصل اللساني، يتحدد المعنى الاشتقاقي والمفهومي الحرفي لـ "الفلسفة" بوصفه "محبة الحكمة" والسعي المستدام نحوها؛ لكون الحكمة الكلية والأنطولوجية كما أسلفنا سابقاً مقصورة حصراً على الفضاء الإلهي والمطلق المفارق (الله سبحانه)، بينما يقتصر التموضع البشري داخل العالم على رتبة "محب الحكمة" والمنجذب نحو تجلياتها المعرفية.

أما سقراط، فقد تمفصلت أطروحته تاريخياً بعد فيثاغورس بعقود متطاولة، ليقوم بجذْرنة هذا المفهوم ونقله إلى طور الممارسة البيو-سياسية والوجودية المعيشة، مستنداً إلى آليتي الحِجاج التوليدي والتفكيك النقدي.

ويتبدّى التموضع التاريخي لسقراط بوصفه تدشيناً لانعطافة كوبرنيكية في الفضاء المعرفي؛ إذ يُعزى إليه نَقْل الفلسفة وهبوطها المفهومي من الآفاق الميتافيزيقية الحاصرة للكون والطبيعة (الكوزمولوجيا البدئية)، نحو تخوم الأنطولوجيا البشرية، والأكسيولوجيا، وفلسفة الحق الناظمة للمجتمع (البوليس اليوناني).

ولقد خاض سقراط سجالات إبستمولوجية حادة لتفكيك الاستعلاء المعرفي للسفسطائيين؛ فبالرغم من براعتهم الأداتية وتميزهم التداولي في حقول الخطابة واللسانيات، إلا أنهم سقطوا في فخ النسبية الراديكالية لـ "الحقيقة"، مرتكزين في حسم المناظرات الفضاء العام على التقنيات السفسطائية والتلاعب بالألفاظ بمعزل عن أي قوامة إيتيقية أو نزوع صوب الحقيقة الموضوعية.

ولقد واجههم سقراط بمقاربته المنهجية المزدوجة والمؤسسة على :"التهكم السقراطي" (Eironeia)، حيث كان يُمارس تمثيلاً إبستمولوجياً للجهل وعدم الحيازة المعرفية لاستدراج الخصم وكشف التناقض البنيوي في أطروحته؛ ومن ثم "التوليد المايوتي" (Maieutics)، القائم على صياغة استفهامات متعاقبة وممنهجة لحث المحاور على توليد المعرفة، واستنقاذ الحقيقة الكامنة في ثنايا الذات وجوانيتها.

لقد قعّد سقراط لأطروحته التأسيسية بأن "الآنية غير المفحوصة تفتقر إلى أي مشروعية وجودية"، ومن هذا الأفق الإبستمولوجي يولد المبرر الأنطولوجي للتساؤل؛ ولذلك اعتبر الفيلسوف سقراط أن "الحياة بلا تساؤلات لا تستحق العيش"، إذ ينبثق السؤال الفلسفي من القلق الوجودي الحاد للذات، ودهشتها البدئية الشاملة، وارتباكها الفينومينولوجي أمام لغز الكوزموس وتجليات الكينونة المعاصرة.

السؤال "ما، في، عن، حول" الفلسفة؟

ما الفلسفة؟

يتمفصلُ السؤال الفلسفي بوصفه المحرك الأنطولوجي الفطري للفكر البشري، والشرط القبلي لانبثاق الوعي والانعتاق الذاتي؛ إذ لا تنعقد قيمته الإبستمولوجية في نطاق التبصر المحض أو الاستهلاك المعرفي، بل تتجاوزها بمسافات راديكالية نحو زحزحة الوثوقيات وتحريك المياه الراكدة للوعي الجمعي.

ولا ريب أن الفلسفة تمثل أعرق البرادايغمات الإنسانية لاستكشاف الكينونة، ولا شك أنها واحدة من أعرق المساعي البشرية لفهم الوجود، وتعيين ماهيتها وطبيعتها لا يخرج عن كونه سفراً فلسفياً في الأساس. لأن كنهها والقبض على طبيعتها التأسيسية لا يعدو أن يكون ارتحالاً مفهومياً يكتفي بذاته.

وما زال اللوجوس الفلسفي، عبر الصيرورة التاريخية والامتداد الزمكاني، يُمثل الآلية الأسمى والغائية الأرفع التي تتوخاها الذات لتفسير العالم، وفك مغاليق الموجودات، وتقديم مقاربات تأويلية شافية لما عجزت الأنساق العلمية الأداتية عن تقديم إجابات قطعية وإسكاتولوجية بحقه. وبناءً على هذا المتخيل المعرفي، لا تتبدى الفلسفة كترف فكري أو فضلات ذهنية، بل كفاعلية عقلية حيوية ترافق الآنية البشرية في سيرورتها التواصليّة الدائمة نحو اليقين الأسمى.

ومنذ الانعطافة الفيثاغورسية التأسيسية التي صكت مصطلح "الفلسفة" (Philosophia) بوصفه "محبة للحكمة" ونزوعاً صادقاً نحو المطلق، تلاحقت الأطروحات الفكرية وتمايزت المفاهيم المعيارية لترجمة رؤاها الفينومينولوجية لطبيعة الوجود؛ تباعداً وتقارباً تبعاً لتحولات الحقب، وسياقات المذاهب، وتحيزات التيارات الفكرية المتعاقبة. والى الان ما زال المفكرون يواظبون ويتعاقبون عرض تعريفات ومفاهيم تترجم رؤيتهم للطبيعة والوجود، حيث تتباين هذه التعريفات على اختلاف الحقب والمذاهب الفلسفية أو الإتجاهات والأغراض.

من الجهة اللسانيّة والاشتقاقيّة (الناحية اللغوية)، انصاع المعمار الدلالي للفلسفة حول التحديد الفيثاغورسي البدئي بوصفها "محبةً للحكمة"، بيد أن التمفصل الاصطلاحي شهد تباينات إبستمولوجية حاسمة تَبَعاً للتحولات المذهبية؛ ففي سياق التقصي عن العلل الأولى والمبادئ البدئية للوجود، بزغت الفلسفة اليونانية الكلاسيكية عبر أقطابها الثلاثة: "إذ تبلورت المقاربة السقراطية بتعريف الفلسفة كفعل انكشاف مستمر على الحقيقة عبر آليتي الحِجاج التوليدي والتفكيك النقدي، في حين اتجه تلميذه أفلاطون نحو أفق متعالٍ يُعرّفها بوصفها ارتحالاً معرفياً للقبض على جواهر الأشياء (المُثُل الكامنة في الميتافيزيقا) ونبذ ظواهرها الفينومينولوجية الزائفة، بالمقابل أحدث تلميذه أرسطو قطيعةً منهجية صاغ من خلالها الفلسفة كـ "علم الوجود بما هو موجود" (الأنطولوجيا الأولى والبحث في الأسباب والعلل)".

وتأسست قبالة هذه الأنساق المعرفية الصارمة أطروحة أبيقور، التي أزاحت التنظير المجرّد لتموضع الفلسفة كفاعلية علمية وبرغمانية (عملية) تروم تحقيق السعادة (الأودايمونيا) واستنقاذ الذات الإنسانية في واقعها المعيش.

وفي سياق المنهج ومحددات الصلاحية المعرفية، انبثقتْ الحداثة الفلسفية عبر قطبيها التأسيسيين، إذ مارس إيمانويل كانط انعطافة نقدية قعّد من خلالها الفلسفة بوصفها "نقد العقل الخالص ورسم الحدود الأنطولوجية والإبستمولوجية للمعرفة البشرية"، في حين أسس رينيه ديكارت مقاربة نسقية تؤول الفلسفة كدراسة للحكمة الشاملة الرامية لتوجيه الفاعلية وتدبير السلوك الإنساني في العالم.

أما في أفق التوليفة والترابط البنيوي بين الشريعة والوحي (الحكمة والنقل)، فقد تمفصلتْ الفلسفة الإسلامية بأعلامها الكبار، حيث اعتبر ابن سينا الفلسفة استكمالاً للآنية الإنسانية عبر صياغة التصورات الكلية والتصديق بالحقائق النظرية والعملية في حدود الطاقة البشرية، بينما اختزلها الكندي في كونها "علم الأشياء بحقائقها الكلية المتعالية"، في حين صيرها الفارابي كـ "علم العلوم وحكمة الحكم"، وصولاً إلى ابن رشد الذي دك الأسوار التجريدية ليلخصها إجرائياً في كونها "لا تزيد على النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع".

وفي طور تحليل الواقع وتفكيك الأنساق، تجلت الفلسفة المعاصرة بروادها التفكيكيين، حيث انفرد جيل دولوز بتعريفها كـ "صناعة وإبداع مستمر للمفاهيم"، بينما صاغها فريدريك نيتشه كـ "ممارسة جينالوجية لهدم المألوف ونقد السائد

وثورات القيم"، في حين وضعها برتراند راسل في فضاء "المنطقة المحايدة والمحاصرة بين تخوم المعرفة العلمية الأداتية والتطلعات الميتافيزيقية للدين".

وتأسيساً على هذه التموجات التاريخية، فإن القبض على كنه "الفلسفة" يستلزم تفعيل مستويات المساءلة الثلاثة: إذ نسأل "عنها" لنحدد تموضعها الإبستمولوجي وندنو من ماهيتها، ونسأل "فيها" لنلج الطور الفينومينولوجي ونحيا تجاربها ونختبر لغز الكوزموس من خلالها، ونسأل "حولها" لنمارس نقداً راديكالياً متواصلاً يضمن تحصينها البنيوي ويحول دون انكفائها وتحولها إلى وثوقية دوغمائية جامدة.

السؤال عن الفلسفة؟ السؤال في الفلسفة؟ السؤال حول الفلسفة؟

في تظاهرات الاستفهام الفلسفية المتأصلة بنيوياً في الصيرورة الدائمة للتساؤل، تتمحور القوامة الإبستمولوجية للفكر من خلال التمييز بين ثلاثة مَدايات أنطولوجية حاسمة: "السؤال في الفلسفة، بوصفه حفرية داخل الأنساق المعرفية والوجود المعيش"، و"السؤال عن الفلسفة، باعتباره بحثاً عن الكنه والماهية والجوهر التأسيسي للوجوس"، و"السؤال حول الفلسفة، بوصفه قراءة جينالوجية ونقداً خارجياً يفحص سماتها وإحالاتها وعلاقتها الديناميكية بالواقع الموضوعي".

تتمفصل الكينونة الفلسفية في صيرورتها الاستفهامية كحركية نقدية متعالية عن التكلس الدوغمائي والاستلاب الفكري أمام البنيات الإجرائية الجاهزة؛ إذ يتأسس جوهرها على تفكيك الوثوقيات ونفي السيولة المعرفية سلفاً. وفي المقابل، بينما تتوخى العلوم الوضعية اختزال الظواهر وحسم الإشكالات الإبستمولوجية بتقديم استجابات حتمية صماء، يشتغل اللوجوس الفلسفي بتجذير المآزق الوجودية ويقتات أنطولوجياً على الإرجاء المفهومي للإجابة النهائية؛ نأياً بالوعي عن بلوغ خواتيم تقوض ديناميكية البحث، ورغبةً في تدوير المنظومات الجوابية وإحالتها إلى عتبات تساؤلية متجددة تضمن التوسيع التداولي والازدهار الأكسيولوجي للوعي البشري.

إن هذه الانعطافة المعرفية تتقاطع تقاطعاً بنيوياً مع الأطروحة الإسكاتولوجية لكارل ياسبرز المبرهنة على أن "الأولوية الأنطولوجية في الفلسفة تنعقد للسؤال لا للإجابة، لكون كل انكشاف معرفي يؤول حتماً إلى أفق استفهامي جديد". وتأسيساً على هذا المحدد المنهجي، تتبدى المعمارية الثلاثية الناظمة لمستويات التساؤل المفهومي: "السؤال عن الفلسفة، والسؤال فيها، والسؤال حولها".

السؤال عن الفلسفة

لماذا نسأل "عن" الفلسفة؟

إن هذه الفاعلية الاستفهامية هنا تتموضع كقراءة جينالوجية ونقد خارجي يفحص الفلسفة بوصفها موضوعاً للتعريف والنمذجة المعرفية؛ للكشف عن منشئها البدئي وهويتها الذاتية، وسبر أغوار جذرها التاريخي عبر تفعيل ترسانتها المنهجية ذاتها (من شك منهجي، وتفكيك تحليلي، وصهر تركيبي). ومن هذا المنطلق، يغدو السؤال "عن" الفلسفة هو النواة التأسيسية للوجوس ذاته؛ إذ تتحدد الفلسفة بأصالتها كـ "فن توليد الإشكالات وصناعة المفاهيم"، لا كنسق جوامدي محكوم باستجابات جاهزة صماء.

ولذلك نلج عتبة الاستفهام "عن" الفلسفة للقبض على كنهها، وماهيتها، وجوهرها الأنطولوجي، وتعيين حدود تمايزها الإبستمولوجي عن الأنساق المجاورة كالخطاب الديني، والعلوم الوضعية، والأطروحات الأسطورية (الميثولوجيا)، والمحددات الثقافية السائدة.

وتأسيساً على هذا الأفق الاستعلامي، تنبثق المساءلة حول النجاعة البرغمانية (العملية) للفلسفة في الفضاء المعيش؛ تقصّياً لمدى فاعليتها في هندسة أصالة الوجود، وتوطين آليات العقلانية النقدية الكفيلة بتحصين الذات ضد الاستلاب الإدراكي، والإنتاج الممنهج للتجهيل والتضليل الأداتي.

السؤال في الفلسفة

لماذا نسأل "في" الفلسفة؟

تتمحور غائية السؤال "في" الفلسفة حول التقصي عن العلل الأولى والمبادئ البدئية للمفاهيم؛ وهو ما يتحقق عبر الارتحال المفهومي الفعلي في ثنايا المباحث، وممارسة التفكير النقدي الراديكالي في القضايا المحورية والهيكلية للحضارة الإنسانية: (الوجود، والأكسيولوجيا الأخلاقية، والإبستمولوجيا، وسيادة الاختيار)؛ بُغية تحرير العقلانية البشرية من إسار الهيمنة الدوغمائية، والوثوقيات التليدة، والمنقولات المعرفية التي تلقاها الوعي الجمعي تلقياً سلبياً دون إخضاعها لمشرط النقد والتمحيص.

ولذلك نلج عتبة المساءلة "في" الفلسفة عندما نتموضع فاعلين داخل مشغلها الإبستمولوجي، ونمارس "التفلسف" كفعل فينومينولوجي حي ومكابدة وجودية؛ ليغدو السؤال هنا أداةً مزدوجة للمقاطعة التفكيكية والتشييد البنيوي معاً.

وتتقاطع هذه الممارسة مع الأطروحة الأرسطية التأسيسية التي تجعل من "الدهشة البدئية" علةً أولى للفلسفة؛ إذ يتمايز أفق الفيلسوف عن المنظور العادي برفضه رتابة الاعتياد، محولاً الظواهر المشهودة من رتبة العادي المألوف إلى عتبة اللغز الأنطولوجي والمعجزة الكوزمولوجية التي تستدعي التفكيك والمساءلة.

السؤال حول الفلسفة

لماذا نسأل "حول" الفلسفة؟

تسعى المساءلة التخومية "حول" الفلسفة لسبر إشكالية الأثر المتبادل بين الفلسفة والعلوم الوضعية، وفحص مدى مكنة الخطاب الفلسفي على فك شفرات الكينونة والانكشاف على أسئلة الوجود الكبرى، أم أن نسقها محكوم بالدوران البنيوي في حلقات مفرغة وتوليد المعنى الهلامي.

وتأسيساً على هذا الأفق النقدي، نستعلم بسؤالنا "حول" الفلسفة عن طبيعة علاقتها بالحقول العلمية إن كانت تشابكاً تكاملياً أم صراعاً إبستمولوجياً، وعن رتبتها المعاصرة إن كانت قد قبعت في التجريد النظري المحض أم تمايزت بالفاعلية الإجرائية والبرغمانية المعيشة. علاوةً على ذلك، نتوخى من هذا الإجراء ممارسة "نقد الخطاب الفلسفي ذاته"، وتفكيك بنيته اللسانية والمفهومية، والتشكيك المنهجي في غاياته ومقاصده وأغراضه الأيديولوجية الكامنة.

لذلك نلج عتبة الاستفهام "حول" الفلسفة رغبةً في وضْع الممارسة الفلسفية ذاتها على طاولتي التفكيك والفحص؛ فنحن هنا لا نُمكث النظر المفهومي حول العالم، بل نُوجّه اللوجوس نحو "التفلسف ذاته" في تمفصلاته "الميتا-فلسفية".

وينبثق هذا المسار لتقصي تحيزات الأنساق الفكرية، ومساءلة القيود البنيوية والتخوم المعرفية للعقل الفلسفي نفسه؛ انطلاقاً من رتبة المشارفة التعالية، والتساؤل الإيتيقي، والإعمال النقدي الراديكالي، والتفكير التخومي بشأن الفلسفة من حيث: "قيمتها الأكسيولوجية، وظيفتها الأنطولوجية، حدودها الإبستمولوجية، وتموضعها العلاقاتي إزاء الوجود الموضوعي".

الثلاثية الاستفهامية من منظور ديني

يتلاقى المنظور الديني مع هذه الثلاثية الاستفهامية تلاقياً بنيوياً رصيناً (السؤال عن الفلسفة، والسؤال في الفلسفة، والسؤال حول الفلسفة)؛ إذ يتمفصل التساؤل في الفضاء الإسلامي بوصفه تكليفاً إبستمولوجياً وضرورةً شرعية حاسمة، لكونه القناة التأسيسية لإنتاج المعرفة، وتفكيك الأحكام، وتعميق اليقين الأنطولوجي عبر سبر أغوار الحكمة الإلهية الغائية.

وتتأصل هذه الرؤية مع مقولة الإمام الزهري التأسيسية: "إنما هذا العلم خزائن ومفتاحها المسألة"، والامتثال للتوجيه الميثاقي المفارق في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ 43/ النحل.

ويتجلى هذا الزخم الحواري في البنية اللسانية للخطاب القرآني؛ حيث وردت الصيرورة الفعلية للتفكر (يتفكرون/يتفكروا) ثماني عشرة مرة، بالتوازي مع سبعة عشر موضعاً بنيوياً يحث على التدبر الكوزمولوجي، ممتدةً عبر اثنتي عشرة سورة. مضافاً إلى ذلك، تمفصلت الآيات الناظمة للتعقل والتأمل البيني تسعاً وأربعين مرة، متجليةً في الحث الفينومينولوجي على المعاينة والسير لاستكشاف التأسيس البدئي للكينونة، والذي يتجلى في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ 20/العنكبوت.

ورغم أن القراءات الاختزالية دأبت على تصوير العلاقاتية بين الفلسفة والدين كحالة من التوتر الإبستمولوجي الحاد، وذهبت بعض المواقف الدوغماطيقية المنكفئة إلى نفي المشروعية المعرفية عن الفلسفة وتكفير أربابها؛ إلا أن التفكيك النقدي يكشف

عن "فضاء كوني مشترك وجوهري" يلتئم فيه المطلق الإيماني بالبحث الفلسفي، ويتمحور مدار هذا الالتقاء حول "جذوة الاستفهام الأنطولوجي"؛ بوصفه أفقاً ترانسندنتالياً ينكشف فيه الوعي البشري على الحقيقة واليقين الأسمى، حيث يقول سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ 186/البقرة.

تُقَرِّرُ المرجعية الفلسفية الإسلامية أن فاعليتي التفكير والمساءلة تُمثلان تكليفاً ميتافيزيقياً واستجابةً غائية لواجب التدبر في الآفاق والأنفس؛ حيث يعتبر التفكير والسؤال هما دعوة إلهية واجبه، فالخطاب الديني في جوهره الأنطولوجي لا يَقوم بنفي العقلانية أو تعطيلها، بل يُمثل قوةً محركةً ومحفزاً ترانسندنتالياً يحث الذات على الاستفهام، والتأمل البنيوي، والتقصي الإبستمولوجي. يقول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ 17-20/ الغاشية.

وتتجلى هذه الحركة في الحث الأنطولوجي على "النظر" الكوزمولوجي، بوصفه المُنطلق التأسيسي لفعل الاستفهام الكلي. وتأسيساً على هذا المدماك المعرفي، تتبدى إمكانية إعادة تفكيك مستويات المساءلة الثلاثة (عن الفلسفة، وفيها، وحولها) من رؤية دينية، وصياغةً لقراءة تأويلية تركيبية تمزج بين تطلعات العقل المفهومية ومحددات الوعي الإيماني.

وهنا ستكون مقاربة دينية لثلاثية السؤال الفلسفي وأفق الاستفهام بين العقل والوحي. السؤال في الفلسفة هو سؤال الفطرة والدهشة، فمن أين جاء العالم مثلا؟ قال تعالى: (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق) 20/العنكبوت.

وهو نموذج السؤال المنهجي الإبراهيمي، المتجلي في قوله تعالى: (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) 260/البقرة.

التساؤل "في" الفلسفة، يتمفصل كاستفهام أنطولوجي نابع من أصالة الفطرة والدهشة البدئية، مستشكلاً أصل الصيرورة الوجودية وسؤال المنشأ (من قبيل: كيف انبثق الكوزموس؟). ويتجلى هذا المنحى في الحث الميتافيزيقي على السير الفينومينولوجي لاستكشاف آليات التأسيس الأول للوجود. القائم على طلب المعاينة العينية واليقين الوجودي؛ حيث لا يبحث الاستفهام هنا عن التشكيك في المبدأ، بل يروم الانتقال من إبستمولوجيا التصديق النظري إلى طور "الطمأنينة الأنطولوجية" والانكشاف الشامل للحقيقة.

والسؤال عن الفلسفة هو سؤال التوفيق بين الحكمة والشريعة، والتفريق بين القصدية والحكمة، فكما قال الفيلسوف ابن سينا: "الحق لا يضاد الحق، وأن الفلسفة هي أخت الشريعة الرضيعة، لأن كلاهما يطلب معرفة الحق".

ويتموضعُ الاستفهامُ "عن" الفلسفة بوصفه مداراً لإشكالية التوافق الإبستمولوجي بين العقل والوحي (الحكمة والشريعة)، والتمييز المفهومي بين الغائية القصوى والأدوات الإجرائية؛ والتي تُبرهن على التآخي الأنطولوجي والتكامل البنيوي بين الفلسفة والشريعة بوصفهما نابعين من مشكاة ميتافيزيقية واحدة، لكونهما يستشرفان الغاية الإبستمولوجية ذاتها والمتمثلة في الانكشاف على الحقيقة الكلية واليقين الأسمى.

والسؤال حول الفلسفة هو سؤال النقد ومراجعة الأقران، فهل الفلسفة باتجاهاتها ومدارسها مُنحازة لفصل الإنسان عن روحه وخالقه، واختزاله في المادة فقط؟ ومن هنا يأتي الجواب لإيجاد "فلسفة إسلامية" تنطلق من سياق حضاري يؤمن بالوحي كمصدر معرفي إلى جانب العقل.

فيتحدد الاستفهام "حول" الفلسفة بوصفه ممارسة لنقد النقد ومراجعة المرتكزات المعرفية للمدارس الفلسفية؛ بهدف مساءلة تحيزات الأنساق الغربية، وفحص ما إذا كانت تتضمن نزعة اختزالية مادية تقود إلى تصفية المكون الميتافيزيقي والروحي في الكينونة البشرية وعزله عن مصدره الترانسندنتالي.

ومن رحم هذا المأزق الإبستمولوجي، تنبثق الضرورة الحضارية لتأسيس فكر استخلافي يتجلى في هيئة فلسفة إسلامية بوصفها برادايغماً معرفياً بديلاً ينطلق من سياق متميز تاريخياً، ويُقرر المزاوجة البنيوية بين الوحي والعقل كمصدرين متكاملين لإنتاج المعرفة التأسيسية وصياغة الحقيقة الكلية.

السؤال الآن: ما الفلسفة؟

المنظومة المفاهيمية التأسيسية والبنية التفسيرية (البرادايغم) التي أتمثّل من خلالها مفهوم الفلسفة وغاياتها وأبعادها الوجودية من منظوري الخاص، والحاكمة لرؤيتي التوحيدية تجاه الكون والوجود هو:

(الفلسفة هي تفكيك البداهات وصناعة المفاهيم واستكشاف الوجود واسترداد الموجود بوصفه أمانة كونية).

وأعني **"بتفكيك البداهات"** زحزحة الوثوقيات (الوظيفة النقدية)، فمن حيث المعنى "البداهات" هي الأمور التي نعتبرها "مُسلّمات" أو حقائق مطلقة لا نقاش فيها داخل مجتمعاتنا، تلك المنظومات الإدراكية التي تتموضع في الوعي الجمعي بوصفها قبليات بديهية أو مسلمات دوغمائية عابرة للمساءلة؛ والمفهوم الفلسفي حولها يبدأ عندما نضع هذه "البداهات" موضع تساؤل، حيث تبدأ الفاعلية الفلسفية بالذات عند إخطاع هذه البداهات المشتركة لشرط التساؤل المفهومي.

والتفكيك هنا يعني تفتيش هذه الأفكار، ومعرفة أصلها، وإثبات حقائقها، والذي يتبدّى بوصفه حفرية إبستمولوجية (أركيولوجيا) ترمي إلى فحص الأفكار، وتقصي جذورها الجينالوجية، واختبار صلاحيتها الأنطولوجية.

ومن المنظور الديني فهي الدعوة القرآنية المتواصلة لكسر الغفلة الناتجة عن الاعتياد. حيث يتماثل هذا الإجراء مع الحث القرآني المستدام على تقويض الجمود الفكري والنكوص التقليدي القائم على "المحاكاة الأبوية العمياء" (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا

عَلَى أُمَّةٍ)، محذراً من حالة "الاستلاب الإدراكي" الناجم عن رتابة الاعتياد الفينومينولوجي.

إن الخطاب الإلهي يدعو الكينونة البشرية إلى تجاوز التلقي السلبي والأعمى للآيات الكوزمولوجية، والعمل بدلاً من ذلك على تفكيك هذه "البداهات" وإعادة تدويرها ذهنياً؛ لاستكشاف المعجزات الكامنة في أدق تفاصيل الوجود، الأمر الذي يُفضي بدوره إلى تحويل الأفعال الرتيبة والعادات اليومية المتكررة إلى عبادات قوامية مشحونة بمتعة التأمل العرفاني الحاد.

أمَّا **"صناعة المفاهيم"** فتمثل الوظيفة التأسيسية للفعل الفلسفي (الوظيفة الإبداعية) وصياغة أدوات عقلية جديدة لفهم الواقع وتوجيه الفكر الإنساني؛ إذ لا ينحصر دور الفيلسوف في البعد النقدي (تفكيك الأفكار السائدة)، بل يمتد إلى البعد التوليدي عبر "النحت المفهومي" لابتكار جهاز اصطلاحي جديد يقوى على استيعاب مستجدات الواقع وتوجيه الفكر الإنساني.

ومن المنظور الإبستمولوجي الديني، تلتقي هذه الوظيفة مع الغائية الوجودية لـ "التسمية الأولى" الكامنة في قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)؛ حيث تتحول صناعة المفهوم من ترف ذهني إلى "مسؤولية معرفية وجودية".

إنها عملية "تأصيل للوعي" تهدف إلى ضبط دلالات الوجود (كالاستخلاف والعدل) وفق الرؤية التوحيدية المطلقة، متجاوزةً نسبية الهوى البشري نحو استبصار الكون بمنظور الحق والمركزية الإلهية "الخالق / الله سبحانه".

وأما عن **"استكشاف الوجود"** فيتجاوز حدّ الرصد العياني (الوظيفة الوجودية / الأنطولوجية)، ليتخذ طابعاً "أنطولوجياً أصيلاً" يبحث في ماهية الكينونة، ويغوص وراء المظاهر السطحية (الفينومينا) لاستكشاف جواهر الأشياء، وطبيعة الواقع، والمركزية الوجودية للإنسان في هذا الكون.

ومن المنظور الوجودي الإسلامي، يرتفع هذا الاستكشاف من مجرد ترف معرفي إلى "عبادة عقلية وتدبرية" تمتثل للأمر الإلهي بالسير والنظر (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ). وبذلك، لا يستهدف الفكر هنا تحقيق هيمنة مادية أو أداتية على الطبيعة، بل يسعى إلى "استبصار تجليات الصنع الإلهي"، ليكون سبر أغوار الكون وسيلة للتعرف شهوداً على صفات الخالق المطلقة كالبديع والحكيم والجميل من خلال أثر صنعته.

وأما عن **"استرداد الموجود"** فتتبدّى هنا "الوظيفة الأخلاقية والبيئية" بوصفها "أمانة كونية"، وهي نقلة جذريّة تنقد "المركزية البشرية التقنية" التي تحوّل الطبيعة والآخر إلى مجرد أدوات للاستهلاك والهيمنة.

إن "الاسترداد" هنا هو إعادة الاعتبار لـ "الحرمة الأنطولوجية الكامنة" في كل كائن، والتعامل مع العالم كبنية متكاملة تفرض على الإنسان مسؤولية رعاية تلازم كينونته.

ومن المنظور الوجودي التوّحيدي، يتجلى هذا الاسترداد كاستجابة مباشرة للميثاق الوجودي لـ "الأمانة والاستخلاف" والذي يتجلى في قوله تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)؛ حيث يُعدّ كفّ اليد البشرية عن تدمير البيئة إنقاذاً للكون

من "الفساد الأداتي" والذي يتجلى في قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ). وبذلك، يتجاوز الفكر رؤية العالم كمشاع استهلاكي، ليراه "مستودعاً إلهياً مقدساً" تسبّح كائناته بحمد بارئها وخالقها وربها، وتتحول ركائزه (من شجر وماء وحيوان) إلى أمانات وجودية تترتب عليها مساءلة ومحاسبة أخلاقية غيبية في اليوم الآخر.

السؤال الأماناتي

شهدت المساءلة الفلسفية في أفق "الفلسفة الأماناتية" انعطافاً برادايغمياً جذرياً، أعاد تشكيل بنيتها وغاياتها؛ إذ تحولت من "الأنطولوجيا الكلاسيكية المفارقة" (سؤال الماهية والميتافيزيقا التجريدية) إلى "أنطولوجيا معيارية تكاملية" تنطلق من الوجود الإنساني الملتزم. ويمكن رصد هذا التحول المعرفي عبر ثلاثة مفاصل تفكيكية:

-الانتقال من التساؤل الميتافيزيقي الصرف (ما هو الموجود؟) إلى التساؤل الفينومينولوجي الاستبصاري (كيف نختبر الوجود؟)، وهذا هو التحول الفينومينولوجي (من الماهية إلى المعيش)؛ وبذلك، يتجاوز السؤال الأماناتي التجريد النظري ليرتكز على التجربة الحية والوعي الإنساني، متمحوراً حول كيفية تجلي "الأمان والقيمة المسندة" في الممارسة اليومية.

-تفكيك الثنائية الضدية التقليدية بين الإيمان والعقل، والانتقال نحو "عقلانية تكاملية" تتساءل: كيف يمكن للعقلانية المعاصرة استدخال الأبعاد الروحية والأخلاقية، لتحصين الذات من السقوط في العدمية الإبستمولوجية والعبثية الوجودية؟ وهذا هو التكامل الإبستمولوجي العضوي (تجاوز الثنائيات).

-التحول من الدور التفسيري الأداتي أو السجال الميتافيزيقي لإثبات الغيبيات، إلى "تأسيس أكسيولوجي (قيمي)" متين، يفتح أفقاً معيارياً يحمي الإنسان المعاصر من اغترابه الوجودي في ظل الهيمنة التكنولوجية والمادية الشاملة. وهذا هو الانعطاف الأكسيولوجي التأسيسي (من التفسير إلى القيمة).

يُحدث (السؤال الأماناتي) الجديد قطيعة إبستمولوجية مع "الأنطولوجيا التملكية" ليؤسس لـ "إيتيقا العناية والمسؤولية"، متحولاً من النزعة الهيمنة الاستحواذية ("كيف أمتلك هذا العالم؟") إلى "أفق التدبير الرعائي الحامي" ("كيف أرعى هذا العالم بوصفه أمانة وجودية؟"). وبذلك، يتبلور هذا التساؤل كـ "عقلانية قيمية معززة"، تجسر الهوة التقليدية بين العقل والإيمان، وبين النظر الإبستمولوجي والعمل الأخلاقي؛ فلم تعد الحقيقة في هذا الأفق ترفاً ذهنياً مجرداً (سفسطة معرفية)، بل غدت استفهاماً محلياً ومساءلةً حول المسؤولية الوجودية والروحية المشروطة بتلك المعرفة.

وفي هذا السياق، تتبدى متناقضة التحرر الوجودي الكبرى عبر (العبودية الأنطولوجية للحق "الله جلّ وعلا")؛ حيث ينقلب "السؤال الأماناتي" إلى آلية راديكالية لتفكيك النرجسية البشرية والمركزية الذاتية المتألهة، معيداً ترسيم موضع الإنسان في الهيكل الكوني -لا بوصفه سيداً مستبداً أو طاغية متمركزاً حول أداوته- بل ككائن مستخلف ومؤتمن محكوم بعهدة الاستئمان تحت رعاية وعناية الحق المطلق "الله سبحانه وتعالى".

مفهوم الفلسفة الأماناتية

الفلسفة "الأماناتية" تُمثّل انعطافاً إبستمولوجياً وصحوةً أنطولوجية تعيد صياغة الوعي البشري؛ إذ تشكّل حراكاً معرفياً يبحث في "ماهية الكينونة وجوهر الوجود" بوصفه "أمانة كونية" عظمى. والتزاماً بغايتها التأسيسية، تسعى هذه الفلسفة إلى سبر أغوار "الحقيقة الميتافيزيقية وتجلياتها المعيارية" عبر وعي إنساني متجاوز، متصل بالكل الكوني ومتسق مع المركزية الإلهية (الخالق الله تبارك وتعالى).

الفلسفة الأمانـاتيـة

-الفسطاط الغربي، الإشتباك، الأطروحات البديلة، التأسيس-

الفسطاط الغربي..

بالنسبة للمفاهيم الوجودية والمادية (الفسطاط الغربي) فهي تتمحور حول ثلاثة مبادئ:

الوجود يسبق الماهية: يتمحور هذا المبدأ حول "الأطروحة الأنطولوجية لأسبقية الوجود على الماهية"؛ حيث يُعاين الكائن البشري بوصفه "انبثاقاً عيانياً وقذفاً مادياً أولياً" في هذا العالم، مجرداً من أي غائية قبليّة (A priori)، أو محددات ماهوية، أو صفات معيارية مسبقة. وفي هذا الأفق التأسيسي، يتخلى الإنسان عن الحتميات الجوهرانية ليتحول إلى مشروع مفتوح؛ يصنع من خلال "الحرية الراديكالية وخياراته الوجودية وممارساته الذاتية" هويته الصيرورية، وينحت جوهره الخاص المعافى من أي قوالب ميتافيزيقية مسبقة الصنع.

القلق الوجودي وصدمة الوعي: تتمثل هذه الحالة في "القلق الأنطولوجي المأساوي"، وهو اعتلال إدراكي ووجداني يعصف بالذات البشرية عند مجابهتها الفجائية لـ "عُري وجودها المحض وكينونتها المقذوفة" في هذا الكون. ينبثق هذا القلق من الوعي الحاد بـ "الحرية الراديكالية المطلقة" وبالمسؤولية الإبستمية الشاملة المترتبة عليها بوصف الإنسان الصانع الأوحد والمنفرد لمعنى حياته وقيمه، في فضاء كوني أصم، كفيف، ومحايد لا يقدم له أي توجيه أو مرجعية قبليّة. وتتضاعف حدة هذه الحالة عبر "المساءلة الميتافيزيقية الحيرى" حول جدوى الصيرورة، ومأساوية المآل، والاغتراب بين رغبة الوعي في المعنى وعبثية العالم الصامت.

الفلسفة المادية "أحادية الوجود / أسبقية المادة": يتبلور هذا الاتجاه حول "البرادايغم المادي الاختزالي"؛ وهو تيار يقرر أصالة المادة وإطلاقيتها بوصفها الجوهر التأسيسي الأوحد والعلة الأولى لكل ما في الوجود، ممارساً قطيعةً حاسمة ونفياً إبستمولوجياً كاملاً للميتافيزيقا والعوالم المفارقة (الغيبيات). وفي هذا الأفق الفيزيائي الصلب، تُجرد الذات البشرية من تمايزها الروحي، ليُعاين "الوعي الإنساني" كـ "ظاهرة ثانوية عارضة"، أو مجرد إفراز فيزيولوجي ونتاج آلي للتفاعلات العصبية والنشاط الكهرومغناطيسي للدماغ المادي.

الإشتباك..

أما بالنسبة للفلسفات المعاصرة التي تشتبك معها الأماناتية فهي:

العدمية المتفائلة: يتمحور هذا الاتجاه حول برادايغم "العدمية التحررية الإيجابية" (Optimistic Nihilism)؛ وهو تيار يقرر خلواً أنطولوجياً كاملاً للوجود من أي معنى جوهري أو غائية ميتافيزيقية مسبقة الصنع. غير أن هذا النفي الإبستمي لا يرتد على الذات كقلق مأساوي، بل يُعاد استثماره كـ "إمكانية انعتاق كلي وحرية راديكالية مطلقة" تبيح للإنسان التمركز حول سعادته وصياغة دلالاته الذاتية وهويته الصيرورية وتسييل قيمه الخاصة المعافاة من أي وثوقيات أو قيود كونية.

وفي هذا السياق الانعتاقي، تتجلى "مفارقة التحلل من التعالي الميتافيزيقي"؛ حيث يرتفع غياب المرجعية الفوقية أو إقصاء الحتمية الإسخاتولوجية (المآلية) من مرتبة المهدد الأنطولوجي الباعث على التوجس، ليتحول إلى "ديناميكية تحررية ومحفّز وجودي ميثودولوجي". يمنح هذا التحول الذات "سيادة إبستمية مطلقة وأصالة كينونية" تخولها ابتكار ماهيتها الصيرورية، والاستغراق الكامل في تجلياتها الحسية والأستطيقية (الجمالية)، متحررةً بالكلية من ربقة الإكراهات المعيارية والضغوط والمخاوف الميتافيزيقية المقيدة لانطلاق الإرادة الحرة.

الما بعد إنسانية: وهو حراك فكري وثقافي راديكالي يسعى إلى تفكيك المركزية البشرية التقليدية وتجاوز "الماهية البيولوجية للإنسان"، يتأسس هذا الطرح على "الانعطاف التكنولوجي الجذري نحو تفكيك النزعة الإنسانية الكلاسيكية"

(Anti-Humanism)؛ إذ يروم إحداث قطيعة أنطولوجية مع "الماهية البيولوجية الخام للكائن البشري".

وتتمفصل أطروحة هذا الحراك حول "الدمج السايبورغي الشامل والمركب"، الحاض على صهر هندسة الجينات، والتقنيات الحيوية، والذكاء الاصطناعي في البنية الفسيولوجية للذات، استهدافاً لإعادة صياغة "الكفاءة الإبستمية والفيزيائية للمدرك البشري".

ومن منظور إسخاتولوجي (مآلي) تقني، تسعى هذه الرؤية إلى قهر وإقصاء "الحتميات والاعتلالات البيولوجية التآكلية" كالشيخوخة والفناء الفيزيائي (الموت)، مستبدلةً الأنثروبولوجيا الوجودية التقليدية بـ "أنطولوجيا هجينة تنفي الحدود الفاصلة بين العضوي والسيبرنتيكي"، وتُعيد تموضع الذات داخل المحيط الحيوي ككيان تكنولوجي متجاوز.

البراغماتية (الذرائعية): هو مذهب إبستمولوجي يتمحور حول "النزعة الأداتية الإجرائية في إبستمولوجيا المعرفة"؛ حيث تُجرد الحقيقة من طابعها الجوهراني المفارق، لتخضع لـ "رهان الكفاءة الوظيفية والنجاعة العواقبية" في فضاء الممارسة المعيشة.

يقرر هذا التيار أن الحقيقة ليست جوهراً ثابتاً ومفارقاً، بل هي فاعلية ديناميكية تُقاس مخرجاتها بمدى نجاحها الملموس في حل المشكلات وتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ فالفكرة والمتقد في هذا الأفق لا يكتسبان مشروعيتهما الأنطولوجية

وتوصيفهما بـ "الصحّة / صحيحة" إلا متى ما أثبتا كفاءة أداتية وحققا منفعة نفعية قابلة للرصد والتحقق التجريبي.

النفعية: تتأسس هذه الأطروحة على "الاختزال المعياري العواقباني للفعل الإيتيكي"؛ إذ يؤول هذا البرادايغم إلى تجريد السلوك الأخلاقي من "أصالته القبلية وقصديته النيتية المتعالية"، مرتهناً شرعية الممارسة بـ "الذرائعية المآلية للمخرجات الخارجية".

ومنظورها القيمي يتمركز حول "المقايسة الحسابية للرفاهية والأستطيقا الحسية الجمعية" (The Greatest Happiness Rule)؛ حيث تغدو جدارة الفعل تابعة طردياً لـ "كفاءته الأداتية في مأسسة وتوسيع النفع الرياضي واللذة التراكمية" لأغلبية المصفوفة العددية الإنسانية. وبذلك، تتحول الأخلاق من ناموس قيمي واجبي (Deontological) مستقر، إلى "معادلة حسابية تفاضلية أداتية" غايتها الوحيدة عولمة المكاسب المادية وتصفير الآلام الفيزيولوجية الملموسة.

الوجودية الغربية (الإلحادية): تتمحور هذه الأطروحة حول المذهب الوجودي الراديكالي؛ وهو مذهب أنطولوجي يقرر أسبقية الوجود العياني المحض على الماهية والجوهر، ويرى الكون كبنية "عالية من أي غائية قبليّة أو قصدية ميتافيزيقية" (كون محايد أكسيولوجياً).

تفرض هذه البنية على الكائن البشري مسؤولية "الابتكار الدلالي المنفرد" لنحت معناه الخاص وصياغة هويته الصيرورية؛ كونه يمتلك حرية راديكالية مطلقة في

تقرير مصيره الأنطولوجي، ويتحمل بمفرده العواقب الإبستمية والمآلية الكاملة لخياراته وممارساته الذاتية داخل هذا العالم الصامت.

المادية (الذرية / الميكانيكية): يتأسس هذا المذهب على "الاختزال الأنطولوجي الفيزيائي للكون"؛ إذ يؤول هذا البرادايغم إلى حصر الكينونة والموجودات في "الأحادية المادية الاستغراقية" (Physical Monism)، نافياً أي تعدديّة جوهرانية. وتتمفصل رؤيته الكونية حول "الحتمية السيبرنتيكية الجافة والهندسة الذرية الصماء" (Clockwork Universe)؛ حيث يُختزل الوجود الكلي في حركة ميكانيكية متجانسة وقوانين ديناميكية خطية صارمة في فضاء خلاء. وبذلك، تُجرّد الصيرورة الكونية من أي "تليولوجيا غائية" (Teleology) أو فيوضات روحية ماورائية، لتستقر كبنية رياضية صلبة ومغلقة، محكومة بحتميات سببية أداتية فاقدة للمعيارية والمعنى.

الأطروحات البديلة..

الأطروحة الفلسفية المُقابلة والمفاهيم البديلة للمعسكر الفلسفي الغربي هما: (الأماناتية / الائتمانية)

الفلسفة الأماناتية (محمد نبيل كبها): وهي فلسفة وجودية (ذات منطلق إيماني وقيمي) تتبلور هذه الأطروحة كـ "أنطولوجيا ميثاقية معيارية ذات منطلق إبستمي توحيدي"، أروم من خلالها الاشتباك النقدي التفكيكي مع البرادايغمات ذات النزعة الطبيعية والمادية الاختزالية.

وتتأسس فرضيتها المركزية على قلب الصيغ الوجودية الكلاسيكية، لتقرر أن "الأمانة تسبق الوجود وتحدد الماهية والجوهر البشري". وفي هذا الأفق الاستبصاري، يُنتشل الكائن الإنساني من وهدة "القذف الأنطولوجي العبثي أو الانبثاق العشوائي الفاقد للغائية"، ليتحدد حضوره المادي كـ "حلول قصدي واستضافي هادف"؛ مشروطاً بحمل "أمانة" أخلاقية ووجودية عابرة للأزمنة تمنحه مركزيته الوعيية وصيرورة معناه التأسيسي قبل تموضعه الحسي في مسرح الكون.

الفلسفة الائتمانية (طه عبد الرحمن): وهو المشروع الفلسفي حول "الاطروحة الائتمانية التأسيسية للمفكر طه عبد الرحمن"؛ وهو مشروع فلسفي إيتيقاني يُحدث قطيعةً راديكالية مع النزعة الإنسانية التملكية، والمركزية الذاتية للمشروع الحداثي الغربي. فيرفض هذا المذهب عولمة رؤية الكائن البشري كسيد مستبد أو مالك أنطولوجي مطلق للكون، كما ينفي عنه عشوائية "الانقذاف العبثي في العالم"؛ ليُعيد تعيين تموضعه الكوني بوصفه "الذات المؤتمنة والوصية" على الوجود. وبناءً على

هذا التأصيل الائتماني، تتخلى الحرية الإنسانية عن سيولتها وانفلاتها السائب، لتنضبط بـ "مشروطية معيارية وأكسيولوجية صارمة"؛ محكومةً بميثاق الأمانة الأخلاقية والمسؤولية التلازمية العمودية أمام المركزية الإلهية والحق المطلق (الله تبارك وتعالى).

التأسيس..

تؤسس "الأماناتية" لرؤية فلسفية مغايرة تماماً:

المبدأ الأساسي: "الأمانة تسبق الوجود وتُحدد الماهية".

المفهوم: يقرر هذا المذهب "انتشال الذات البشرية من وهدة القذف الأنطولوجي العبثي" والانبثاق العشوائي الهادر في مسرح العالم؛ ليُعيد تكييف التموضع البشري كـ "حلول استضافي قصدي وهادف".

إن الكائن البشري "الإنسان" في هذا الأفق المعرفي لم يواجه الوجود فجأة كمعطى خام بلا غاية، بل دشّن حضوره الحسي على الأرض بناءً على "مشروطية تعاقدية ميثاقية قبليّة"، تجسدت في الاختيار الأنطولوجي الحر والوعي الاختياري الإذعاني المبرم في الأزل قبل التمظهر المادي للجسد. مستلهَم من قوله تعالى: "إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ".

رؤية الكون: تُقوض "الأماناتية" فرضيات "العبثية الأنطولوجية" التي وسَمت الفلسفة الحديثة، نافيةً التصور الكاموي والكيركغاري الذي يختزل الوجود في "فضاء أصم لا مبالٍ أكسيولوجياً"، تتصادم على عتباته رغبة الذات في المعنى مع صمت الكون البنيوي الحاد. وفي المقابل، تُحدث الأماناتية انعطافاً برادايغمياً جذرياً؛ إذ يطرح الوجود لا كعرَصة عبثية مغتربة، بل كـ "مستودع أنطولوجي للأمانة الكبرى وبنية تسخيرية تليولوجية (غائية)" صُممت وتكاملت هندستها الكونية لتتجاوب مع غايات المستأمن (الإنسان). وبذلك، يتحول الكون في الأطروحة

الأماناتية من جدار أصم يولد الاغتراب، إلى متن دلالي وقرائي مفتوح يتناغم مع الوعي الوصائي للبشرية ويخدم كينونتها المستخلفة.

المناهج والأدوات: تتخذ "الفلسفة الأماناتية" من المنهج النقدي "إستراتيجية تفكيكية" واشتباكاً سجالياً (Polemical) مع المركزية الغربية؛ فهي لا تقف عند حدود العرض الوصفي، بل تتجاوزه إلى "تقويض بنياوي" للمنظومات الوجودية، والمادية، والعدمية.

يعمل هذا المنظور على "الفحص الجينالوجي" وخلخلة المسلمات التأسيسية لتلك المذاهب، عبر آلية "النقد الداخلي" الكاشفة لتهافتها المفاهيمي؛ ومثال ذلك رصد التلازم الحتمي والتناقض المفارِق بين تجليات "السيادة الذاتية المطلقة" ومآلاتها الانطولوجية المتمثلة في الاغتراب، والقلق، والعدمية الأداتية.

كما وتتمفصل "الفلسفة الأماناتية" إبستمولوجياً حول "المنهج التقابلي الأنساقي"؛ بوصفه إستراتيجية للمواجهة البرادَيمية بين حقلين معرفيين متنافرين. إذ تضع "الأنطولوجيا الغربية" بمقولاتها الثلاث (الوجودية، والمادية، والعدمية) في وضعية "تناظر بنيوي" مع "الأطروحة الأماناتية الائتمانية". وتهدف هذه المتقابلة المعرفية إلى كشف التهافت الأداتي للمنظور الغربي، مظهرةً في المقابل كفاية الأماناتية كـ"أفق بديل" يملك القدرة على تجاوز الانسداد التاريخي والمأزق المعرفي الذي آلت إليه الحداثة.

وعلاوة على ذلك، تستبطن الأماناتية "الآلية التفكيكية" بوصفها إستراتيجية إجرائية خلفية؛ فدون الارتهان للمرجعية الدريدية المعاصرة، يُفعّل النص فعل "التقويض"

لخلخلة "المركزية اللوجوسية الغربية". إذ يعمد إلى إرجاع المقولات الأنطولوجية والميتافيزيقية الكبرى (كالوجود، والماهية، والمادية الديالكتيكية) إلى "أصولها الجينالوجية" وتجلياتها المعاصرة "كالعدمية المتفائلة، والما بعد إنسانية"، بهدف تعرية المآلات العدمية والانسدادات القيمية الكامنة في أحشاء تلك المنظومات.

بالإضافة أن "الفلسفة الأماناتية" تعتمد إستراتيجية نقدية تقابلية تنطوي على فاعلية تفكيكية"؛ إذ توظف آليات "الحفر المعرفي" (الإبستمولوجي) لتفكيك وخلخلة المقولات الأنطولوجية والمادية للمركزية الغربية. ولا تقف هذه الفاعلية عند حدود التقويض الأداتي، بل تتجاوزها إلى "وضعية تناظر بنيوي" تضع تلك المذاهب في مواجهة مباشرة مع "المقومات المفهومية للأماناتية بمشاركة الائتمانية"؛ بهدف ردم الانسداد المعرفي المعاصر وتأسيس "برادَيم تجاوزي بديل / الفلسفة الأماناتية" يُعيد هيكلة صلة الكينونة بالوجود.

دعم الفلسفة الائتمانية (للفيلسوف والمفكر طه عبد الرحمن): تعتبر "الأماناتية" سنداً ودعامة كبرى للمشروع الائتماني للفيلسوف والمفكر المغربي طه عبد الرحمن؛ فالفلسفة الائتمانية تقوم على فكرة أن الإنسان ليس مالكاً مطلقاً للكون أو لنفسه، بل هو "مستأمن" على الوجود، وأن صلته بالعالم والوجود صلة أمانة ومسؤولية وأخلاق، وليست صلة تملك وقهر وسيطرة (وهي الرؤية التي كرستها الحداثة الغربية).

وتأتي "الأماناتية" لتبني رابطة على أساس المسؤولية الوجودية والمستقبلية، وتوسيع تطبيقات الائتمانية الفلسفية في مواجهة المذاهب المادية والتقنية الحديثة. وتتلخص في هذه الجزئية على نقل الفكر البشري من أفق "التملك والاستعلاء" الذي أنتج الأزمات الوجودية والبيئية والأخلاقية المعاصرة، إلى أفق "الأمانة والاستخلاف"؛ (من إنسان "التملك" إلى إنسان "الأمانة").

تُمثّل الفلسفة "الأماناتية" الارتكاز الأنطولوجي والإيتيقي للمشروع الائتماني عند طه عبد الرحمن؛ إذ تُعيد تفكيك "مركزية الذات المتملكة" التي كرّستها الحداثة الغربية القائمة على التقنية والهيمنة. وفي مقابل الكوجيتو الحداثي الساعي لقهر الطبيعة، تُطرح "الأماناتية" كبنية بديلة تؤسس لـ"وجودية مسؤولة"؛ حيث يتحول الكائن البشري من "ذاتٍ سيادية مستعلية" إلى "حارسٍ مؤتمن" على الوجود.

إنها نقلة إبستمولوجية وقيمية تحلّ "برادَيم الاستخلاف" محلّ "برادَيم التملّك"، مُعيدةً الاعتبار للمتعالي والمقدس، وللتناغم بين الأبعاد المادية والروحية للوجود.

تفكيك المركزية الوجودية والعدمية الغربية: تتبلور "الفلسفة الأماناتية" كـ "نقيض أنطولوجي وغريم إبستمي للوجودية الغربية" التي أعلت من النزعة الذاتية المطلقة المستندة إلى "الاغتراب والاستيحاش والقلق الأنطولوجي مأساوي المآل". وفي مجابهة المشهد المعاصر، تفعّل الأطروحة "نقدًا هيرمينوطيقيًا وتفكيكيًا صارمًا للبراغماتية الأداتية والنفعية العامة"؛ مجهضةً برادايغم "تسليع القيم والسيولة الأخلاقية" الذي يختزل الكينونة البشرية في حسابات المنفعة والمصلحة المادية

والأثر الأداتي العواقباني، ومستعيدةً في المقابل أصالة "المطلق الأكسيولوجي (القيمي) والواجب الناموسي التأسيسي".

كما تشتبك الأطروحة نقدياً مع "نزعات ما بعد الإنسانية والترانسومانيسم" الفنية والتقنية التي تروم إلغاء الطبيعة البشرية وقهر حتمياتها بيولوجياً ورقمياً؛ حيث تحذر "الفلسفة الأماناتية" من "الاستلاب التكنولوجي والامتهان الأداتي" الذي يُحيل الإنسان إلى مجرد مادة استهلاكية صماء، لتؤكد بدلاً من ذلك على "الحرمة الأنطولوجية الكامنة للجسد والوعي البشريين، وصون خصوصيتهما الروحية والميثاقية الدائمة".

وفي مجابهتها لـ "العدمية الإيجابية المتفائلة والأطروحات العبثية" التي تتوهّم في غياب المرجعية الفوقية وفراغ المعنى الكوني بوابةً للانعتاق المطلق والابتكار الدلالي الذاتي المعافى من القيود، تُقدّم "الفلسفة الأماناتية" نقداً تفكيكياً راديكالياً يُبطل زيف هذا التفاؤل الحداثي؛ كونه يُسقط الكائن البشري في فخّ "الاغتراب الأنطولوجي والسيولة الأخلاقية والتعليق المعياري التائه في الفراغ". وفي مقابل هذا التيه الذاتي، تُدشّن الأطروحة مفهوم "المعنى الأنطولوجي المستودع"، وهو بديل تأسيسي يربط الكينونة البشرية بـ "بنية تليولوجية (غائية) ومسؤولية ميثاقية قبليّة صلبة"، تُخرج الإنسان من أزمة الفراغ والعدم لتضعه في مقام الرعاية والوصاية الوجودية الملتزمة تجاه الكليات الوجودية.

نقد "العدمية المتفائلة" و "الما بعد إنسانية": تتبدّى الفاعلية الإبستمولوجية للمنهج الأماناتي في قدرته التقويضية على تفتيت البرادَيمات الحداثية السائلة؛ "كالعدمية المتفائلة والنزعة ما بعد الإنسانية". فبينما تعمل الأولى على "تأطير العبث بوعيٍ زائف" وتطبيعه جمالياً، وتسعى الثانية إلى "تأليه الكائن البشري أداتياً بالتوازي مع إعدامه أنطولوجياً وروحيّاً"، يتدخل "النقد الأماناتي" لتعرية هذا التهافت البنيوي؛ مُعيداً هندسة الوجود الإنساني وفق "منظور أماناتي قيمي" يمنع وقوع الذات في مأزق التشيؤ (Reification) ويصونها من الانزلاق إلى العدمية المعاصرة.

الفلسفة الأماناتية

-الأبعاد الفلسفية-

البعد الأنطولوجي في الفلسفة الأماناتية

الفلسفة الأماناتية تُعرّف الوجود في بُعده الأنطولوجي (الوجودي) كالتالي:

(الوجود ليس مجرد صخرة طرشاء أو مادة خرساء أو مصادفة عبثية، بل هو "قوام أماناتي حي ومترابط"، يشكل فيه الوعي الإنساني القناة الروحية الواعية المسؤولة عن صون هذه الأمانة وتجليها).

لتعميق هذا البُعد الأنطولوجي، تقوم الأماناتية على المرتكزات الهيكلية التالية:

وحدة الائتمان الكوني: حيث تتجلى "وحدة الائتمان الكوني" كمُرتكز لـ "أنطولوجيا شمولية متكاملة"؛ يُعاين من خلالها الوجود بأسره "بدءاً من الجسيمات دون الذرية كالكواركات والنيوترينوات، وصولاً إلى البُنى الكونية العملاقة كالعناقيد المجرية والخيوط الكونية" بوصفه شبكةً سيبرنتيكية متسقة، ونسيجاً موحداً من "التجليات الوجودية المتصلة". وفي هذا الأفق التأسيسي، تتلاشى الثنائية الديكارتية التقليدية، حيث يندمج "الوعي الذاتي' مع "الوجود الموضوعي" في حلقة معرفية تفاعلية؛ ليكون الكون كلاً واحداً مشحوناً بالقيمة ومحكوماً بنظام الأمانة الوجودية المتكاملة

الكينونة الوديعة: ويتأسس مُرتكز "الكينونة الوديعة" على تجريد الموجودات من "الملكية الأنطولوجية المطلقة"، لتغدو في جوهرها "ودائع وجودية مُعارة" ذات كينونة عاريّة ومؤقتة. وفي هذا الأفق التأسيسي، تتزحزح القيمة الجوهرية للأشياء من طابعها المادي الساكن لتتحدد عبر "غائيتها السببية الوجودية"، ومن خلال "الديناميكية الارتباطية" التي يتداخل ويعتمد فيها وعي الذات مع موضوعات العالم؛

فالأشياء هنا لا تكتسب شرعيتها من التملك، بل من فيض تواصل الوعي وتفاعله القيمي معها بوصفها آيات دالة ومستودعة.

الإنسان كمركز وعييّ وصيّ: ويطرح مُرتكز "الإنسان كمركز وعييّ وصيّ" برادايغماً يُعيد تعريف التموضع البشري في الكون؛ حيث يُعاين "التحقق الأنطولوجي للوجود" كمشروطية تلازمية بـ "الوعي الإنساني المستبصر". فالذات البشرية هنا ليست طاقة إدراكية هامشية أو متفرجاً سلبياً في مسرح الكون، بل هي "المؤتمن الوجودي والوصي الأخلاقي" الذي يعبر من خلاله الوجود الصامت إلى أفق المعنى الروحي والمعيارية القيمية. وبذلك، يتكامل الوجود الموضوعي بالوعي الذاتي الإنساني ليتجسد الكون كبنية دلالية مشحونة بالقيمة والغاية.

التدفق والميول الروحي: ويتجاوز مُرتكز "التدفق والميول الروحي" في الأنطولوجيا "الأماناتية" الاختزال المادي الآلي الذي يتعامل مع الأجسام الكونية ككتل مصمتة أو جثث هامدة، ليطرح برادايغماً يرى في المادة "حيوية أنطولوجية دافقة" ونزوعاً جواهرانياً أصيلاً نحو الارتقاء والاتصال بمبدئها الميتافيزيقي الأول ومصدرها الإلهي الواهب الذي عرض (الأمانة). وفي هذا الأفق التأسيسي، يتخلّى الوجود المادي عن جموده ليتحول إلى كينونة حية مشحونة بـ "السببية الغائية" (Teleology)؛ حيث تنخرط كل مرتبة وجودية في حركة تكاملية وديناميكية تسبيحية مستمرة، متجهةً بوعيها الفطري الكامن نحو كمالها الروحي والتعرف على باريها (الله سبحانه).

إنقاذ الحرية من القلق الوجودي: حيث تتحقق في الأفق الأماناتي خلخلةٌ بنيوية لمفهوم الحرية، تتجلى في "إنقاذ الإرادة البشرية من ربقة القلق الأنطولوجي الكامع في الميتافيزيقا الوجودية الغربية". فبينما تقبع الوجودية المعاصرة تحت وطأة حريةٍ مغتربة يُحكم بها على الإنسان في فضاء عدمي بلا مرجعية "مما يرتد عليه كعبء إدراكي يولد شعوراً مأساوياً بالقلق الوجودي الناتح عن المسؤولية المطلقة المنفصلة عن الغاية" تُعيد "الأماناتية" صياغة الحرية بوصفها (شرطاً تلازمياً لحمل "الأمانة" الميثاقية). حيث إن الحرية هنا ليست قدراً أعمى، بل هي نتاج اختيار أنطولوجي حر لتقلّد العهد الوجودي، وبذلك تتحول المسؤولية من عبء عبثي أو عدمي إلى "التزام تعاهدي أصيل". وفي هذا البرادايغم البديل، يرتفع القلق الوجودي ليحل محله مفهوم "السكينة الائتمانية أو الطمأنينة التعاهدية" المنبثقة من ميثاق العبودية الاختيارية للحق المطلق والوفاء بعهده والمتمثل في قوله تعالى: (وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ)؛ فيرتد هذا التعيين الدقيق لوجهة المسؤولية وحدودها على الذات الإنسانية كسلام باطني ويقين متجاوز يُحصنها من الاضطراب والضياع مهما بلغت سيولة الظروف المادية المحيطة بها.

البعد الميتافيزيقي في الفلسفة الأماناتية

يُعنى البُعد الميتافيزيقي في الفلسفة الأماناتية بالتالي:

(تقعيد وتأصيل مصدر الوجود وكُنه الأمانة الكبرى)

ويُمكن سبك هذا البُعد في الجملة التأسيسية التالية:

المنشأ الأول (المُودِع الأسمى): وتتأسس ركيزة "المنشأ الأول (المُودِع الأسمى)" على إخراج (الغيب والميتافيزيقا "الأماناتية") من دائرة التجريدات الذهنية أو الاستعارات المستعارة قسراً من سياقات غريبة بلا مرجعية تؤصلها؛ لتغدو "الينبوع الوجودي الأول والأصيل" المنبثقة عنه الموجودات كودائع مشحونة بالحق. إن هذا المنبع الأسمى يُمثّل "المتعالي المطلق / الله سبحانه" الذي يتجاوز حتميات الواقع المادي، وينفلت من الأطر الفيزيائية والقواعد الطبيعية المألوفة، متحرراً من "الخطية الزمنية المقيّدة" (سجن الوقت) وسيرورة الفناء والتلاشي (التي لا تشيخ)؛ ليظل المصدر الأزلي السرمدي -الله تبارك وتعالى- الذي يمنح العوالم والموجودات جديتها المعرفية ومصداقيتها الوجودية.

الأمانة كقانون كوني قصدي: تتجاوز "الأمانة كقانون كوني قصدي" الأطر الضيقة للمعيارية السلوكية أو المواضعات والالتزامات الاجتماعية؛ لتتجذر كـ 'بُعد إيماني كوني ومسؤولية أنطولوجية كبرى'. إنها العهد الوجودي المطلق الذي تقلّده الإنسان طوعاً وفطرةً بعد تمنّع البُنى الكونية الشامخة (السموات والأرض والجبال) عن حمله؛ وبذلك، يرتفع الالتزام "الأماناتي" من مجرد خيار أخلاقي نفعي أو ترفي، ليصبح "شرطاً وجودياً تلازمياً" يمس جوهر الكينونة الإنسانية وغائية الاستخلاف.

وتتسم هذه الأمانة بـ "الشمولية الأكسيولوجية"، إذ لا تنحصر في الأبعاد المعاملاتية التبادلية، بل تمتد أفقياً وعمودياً لتنظم علاقة الذات بالحق المطلق (الله سبحانه)، وعلاقتها بنفسها، وعلاقتها بالنسيج البيئي المحيط. ومن ثم، تتبلور الأمانة كـ "ناموس ميتافيزيقي غائي" يحفظ التوازن الأنطولوجي للكون، حيث تسير الصيرورة الكونية برمتها وفق مبدأ "حفظ الوديعة واستردادها"، والارتقاء بها نحو كمالها الروحي الأسمى.

الوعي الإنساني كقناة للفيض: يتبلور "الوعي الإنساني كقناة للفيض" بوصفه "البرزخ الميتافيزيقي الأوحد" والمحور الدلالي الذي تتلاقى فيه "الكينونة المحدودة والظاهراتية" (الإنسان والكون المشهود) مع "المتسامي اللامحدود" (المصدر الغيبي والعلة الماورائية الأولى / الله سبحانه -الخالق- تبارك وتعالى). وفي هذا الأفق الاستبصاري، لا ينكفئ الوعي على رصد الماديات، بل يتحول إلى "مجرى إشراقي" يترجم هذا الاتصال الوجودي عبر ديناميكية التأمل المتجاوز والارتقاء الروحي، محققاً اتصالاً معرفياً يرفع الوجود المشهود من عتمته المادية إلى إشراق المعنى الميتافيزيقي.

الخلود والعودة الروحية: يتمحور هذا المُرتكز "الخلود والعودة الروحية" حول إعادة تكييف الفناء المادي؛ إذ لا يُمثّل الموت في "الفلسفة الأماناتية" عدماً أو نهاية، بل هو "تجلٍّ إيتيقاني لردّ الوديعة الوجودية" إلى مالكها الأسمى (الله سبحانه)، وانتقالٌ بالوعي من خطية الوجود الأرضي الحسي إلى رحابة "الوجود الإطلاقي المتسامي". فالروح، بصفتها "جوهراً مجرداً وبسيطاً"، تنفصل عن عوارض الجسد المادي دون أن يلحق بها العدم، مستصحبةً معها "حقيقة الإدراك الجوهري المعافى

من الزيف". وتتبلور العودة الروحية هنا كـ "رجوع إشراقي صاعد" للذات نحو بارئها ومصدرها الميتافيزيقي الأول -الله سبحانه- بعد انقضاء تجربة الابتلاء الأرضي؛ وهي صيرورة من "التطهير والتجريد الأكسيولوجي" من كثافة الماديات، تهدف إلى تحقيق "الاتصال والشهود المطلق" بالمركزية الإلهية والحق المحيط، سواءً عبر الاستبصار والمجاهدة أثناء السيرورة الدنيوية أو عبر الصعود الأنطولوجي النهائي بعدها.

البعد الإبستمولوجي في الفلسفة الأماناتية

تُعرّف الإبستمولوجيا الأماناتية (نظرية المعرفة) المعرفة الإنسانية وكيفية الوصول إليها على الوجه التالي:

(تتمحور "الإبستمولوجيا الأماناتية" حول إخراج الفعل المعرفي من إسار الاختزال الوضعي والتراكم المعلوماتي للأبعاد المادية؛ لتصيغه كـ "فعل كشف أنطولوجي واستذكار ميثاقي روحي". وفي هذا الأفق التأسيسي، تتجاوز المعرفة مجرد تفسير الظاهرات، لتتحول إلى سيرورة يتناغم فيها "النظر العقلي والحدس الإشراقي" كأدوات تكاملية لفك شفرات الدلالة الكامنة في "الأمانة الوجودية المبثوثة في الكون". وبذلك، يصبح السعي المعرفي رحلة استبصارية تفك الرموز الصامتة للمادة، لتعيد قراءتها كآيات مرجعية تربط الوعي الإنساني بالمنبع الوجودي الأول).

ولتعميق هذا البُعد الإبستمولوجي، تعتمد المعرفة الأماناتية على الركائز التالية:

تكامل العقل والحدس: يتأسس مُرتكز "تكامل العقل والحدس (المعرفة الأماناتية)" على تفكيك القطيعة المصطنعة بين "العقلانية المادية واللطيفة الروحية"؛ إذ ترفض الأماناتية هذا الفصل الثنائي، لصالح بنية معرفية تكاملية. وفي هذا النسق المتناغم، يضطلع "الفكر الاستدلالي والنظر المنطقي" بوظيفته الإبستمولوجية في رصد "القوانين الفينومينولوجية والحتميات الفيزيائية" التي تحكم الطبيعة والمادة من حولنا لفهم كيفيات اشتغال الكون؛ بينما تتولى "البصيرة الاستبصارية والحدس الإشراقي" وظيفة التاويل الوجودي للكشف عن "العلة الغائية الفائقة والمقصد الماورائي

الأسمى" الذي يكمن خلف تلك الموجودات بوصفها ودائع ومؤشرات دلالية. وبذلك، يتكامل علم الكيفيات المادي مع فقه الغايات الروحي لتتحقق المعرفة الائتمانية الشاملة.

الكون ككتاب مفتوح: يطرح مُرتكز "الكون ككتاب مفتوح (آيات الأمانة)" منطلقاً إبستمولوجياً يُعاين الطبيعة والآفاق الكونية بوصفها "المصدر المعرفي المؤسس والمجال الدلالي الأول"؛ حيث تتحول كل ظاهرة فيزيائية أو حيوية من مجرد مادة صماء إلى "بنية سيميائية مشحونة بالدلالة المعرفية"، أو وديعة إبستمية تستدعي "التساؤل والاستبصار البشري الراعى". وفي هذا البرادايغم، يُستعاض عن النزعة التقنية الإخضاعية التي تسعى إلى "الهيمنة على الطبيعة وتقويض مرجعيتها" بـ "إنصات فينومينولوجي واعي"؛ يتأمل الوجود بتمعن بوصفه شبكة من العلامات والآيات المودعة التي تشير غائيتها وتكاملها نحو المصدر الميتافيزيقي الأسمى (الله سبحانه).

الوعي الاستذكاري: ويتأسس مُرتكز "الوعي الاستذكاري" على برادايغم إبستمولوجي يرى في الإدراك اليقيني للقوانين الجوهرية والمعرفة الحقيقية الضابطة للوجود حقيقةً "كامنةً قبلياً" في البنية الفطرية للوعي الإنساني؛ وذلك بحكم اتصاله الوجودي الأزلي بالمبدأ والمؤصل الميتافيزيقي الأول (الله سبحانه). وفي هذا الأفق الاستبصاري، تفقد العلوم الميدانية والاستقصاءات التجريبية طابعها التأسيسي الخارجي، لتتحول إلى مجرد "مثيرات فينومينولوجية ومحفزات إجرائية" وظيفتها

"تسييل الأنامنيسيس" (Anamnesis) أي استذكار وإحياء الحقائق الذاتية الدفينة في أعماق الوعي وتجذيرها في المعيش اليومي للإنسان.

أخلاقية المعرفة: ويتبلور مُرتكز "أخلاقية المعرفة" على فرض مشروطية أكسيولوجية (قيمية) حاسمة تجعل من القدرة الإبستمية "وديعة أنطولوجية مسؤولة" مسندة إلى الإنسان (بأن المعرفة قوة تُمنح للإنسان كأمانة)؛ وبذلك، يرتد التحديد المعياري لـ "المعرفة الحقيقية" في كونها الممارسة الحيوية التي تتقيد بـ "إيتيقا الحفظ والارتقاء والتعمير الأنطولوجي البناء". وفي هذا البرادايغم الأماناتي، تسقط المعرفة في "الاغتراب المعرفي أو البطلان الإبستمولوجي" متى ما جُرِّدت من أبعادها الأخلاقية، أو استُخدمت كأداة للتفكيك والتقويض الأداتي، أو سُيِّلت لغايات "الإنكار الأنطولوجي" وسلب القيم الكونية التي تحفظ توازن الوجود وغائيته.

المعرفة فرضية تعبدية: تتمحور "الإبستمولوجيا الأماناتية" حول تحقيق قطيعة معرفية مزدوجة؛ إذ ترفض اختزال المعرفة في "النزعة الأداتية الإخضاعية وسلطة الهيمنة على الطبيعة" التي وسمت المشروع الحداثي الغربي، مثلما ترفض السقوط في "السيولة التفكيكية والنسبية المعرفية التائهة" المميزة لأطروحات ما بعد الحداثة. وإن الفعل المعرفي في هذا الأفق الأماناتي يتحدد بوصفه "آلية إجرائية لتفعيل الأمانة الوجودية"، حيث تغدو أدوات الإدراك من وعي مستند إلى "الوحي والتعقل والنظر الحسي" بمثابة عُهد استبصارية مستردة ومسؤولة.

وفي هذا البرادايغم، يرتفع "البحث العلمي الاستكشافي" من طابعه النفعي الضيق ليصبح "واجباً أخلاقياً وفريضة تعبّدية غايتها الاستخلاف والتعمير الأنطولوجي للأرض"، وتخليص الوجود من النزعات الاستعمارية الاستهلاكية والتملكية الجائرة.

البعد الإكسيولوجي في الفلسفة الأماناتية

تُصاغ الأخلاق التطبيقية (البُعد الأخلاقي والقيمي) في الفلسفة الأماناتية كترجمة سلوكية وممارساتية للوعي الوجودي، ويُمكن تلخيص هذا البُعد في المبدأ التالي:

(تتأسس "الأخلاق الأماناتية" على برادايغم "إيتيقا الرعاية الكونية والمسؤولية التلازمية"؛ إذ تُحدث تحولاً جذرياً في غايات الممارسة والمسلك البشري المعيش، مخرجةً إياه من إسار النزعة الاستهلاكية والتملكية التواقة للسيطرة الإخضاعية، لتدرجه ضمن "ناموس تعاهدي مقدس يروم صون التوازن الأنطولوجي للوجود وتعمير الأرض". وفي هذا الأفق الاستبصاري، تتحرر الفاعلية الإنسانية من رغبات التمركز حول الذات، وتترقى العلاقات البينية والاجتماعية لتُعاين بوصفها "ودائع تبادلية ومواثيق وجودية مسؤولة" تقتضي العناية والحفظ والارتقاء الروحي المستمر)

ولنقل هذه الفلسفة إلى مزاولة واقعية، يتمثل البُعد الأخلاقي والتطبيقي في الجوانب التالية:

العناية البيئية والوديعة الطبيعية: يتأسس جانب "العناية البيئية (الوديعة الطبيعية)" على نزع شرعية "التملك الأنطولوجي الجائر" والاستغلال النفعي لخيرات ومكنونات الأرض؛ إذ ترفض الأماناتية تسييل الطبيعة كمشاع استهلاكي قابل للاستنزاف الأداتي. وفي المقابل، يُوجب التأسيس الأماناتي فاعليةً ناهضة ترتكز على "الاستدامة الروحية والميثاقية"، حيث يرتفع صون التنوع الأحيائي وحماية المنظومة البيئية من رتبة التدبير النفعي المؤقت إلى (واجب أنطولوجي حتمي

وشرط تلازمي لحفظ "الأمانة" الكونية). وبذلك، يتكامل النسيج الطبيعي مع الوعي الإنساني، لتغدو حماية البيئة ممارسة تعبدية لصون آيات الحق المطلق وتجليات صنعته الإبداعية.

الغيرية الأماناتية: تتجلّى "المسؤولية الأخلاقية اللامشروطة تجاه الآخر" كحجر زاوية في مُرتكز "الغيرية الأماناتية"؛ إذ تُحدث قطيعةً إبستمولوجية حاسمة مع المقاربات الأداتية والعقود الوضعية النفعية التي تختزل الذات الأخرى في سياق "التبادل التأجيري أو المنفعة الجافة". وفي المقابل، تُدشّن الفلسفة والأطروحة الأماناتية "أنطولوجيا علائقية متجاوزة" تُعاين الروابط البينية لا كترتيبات إجرائية عابرة، بل كـ "عهود ومواثيق ائتمانية متناقلة ومشتركة". وفي هذا الأفق الاستبصاري، ترتقي المساءلة الأخلاقية تجاه الآخر إلى رتبة "الإيتيقا المطلقة والواجب الوجداني التأسيسي"؛ حيث يلتزم الوعي بصون الكرامة الأنطولوجية للآخر ورعايتها كلزوم ما لا يلزم، متحولةً بذلك من خيار اجتماعي وضعي أو تنظيمي إلى التزام ميتافيزيقي وسيبرنتيكي وثيق يربط الكائنات كافة تحت مظلة "الأمانة الكونية" الكبرى.

الزهد الإيجابي: تتأسس أطروحة "الزهد الإيجابي (اللا تعلّق)" على برادايغم الفاعلية الحيوية؛ إذ لا يعني الالتزام الإجرائي والعملي بالواقعية الأماناتية نكوصاً نحو الانعزالية السلبية أو الانغلاق عن الديناميكية المجتمعية والمحيط الخارجي، بل يعني "التموضع المعيش بوعي الاستخلاف والوصاية الوجودية". وفي هذا الأفق الاستبصاري، تتحول الأدوات الفيزيائية والمصنوعات المادية إلى مجرد "وسائط أداتية تابعة" لتلبية الاحتياجات الإنسانية، دون أن تمارس هيمَنةً على صيرورة

حياته أو تؤدي إلى "استلاب إرادته الأنطولوجية". وفي ظل الأفق الرقمي المعاصر وتغلغل النظام التقني في البنية اليومية، يتبلور هذا المفهوم كـ "تحرر تكنولوجي أصيل وأنسنة جذرية للآلة"؛ حيث يُستعاد التوازن والسيادة المعرفية للإنسان على منجزاته التقنية، محولاً إياها من أدوات للاستعباد المادي إلى مسارات خادمة لغائية الوجود.

التناغم الفعلي والفعل الأخلاقي المتصل: يتأسس مُرتكز "التناغم الفعلي والفعل الأخلاقي المتصل" على برادايغم يُعيد تكييف الصيرورة اليومية للإنسان؛ إذ لا يُنظر إلى البنية الزمانية للمعيش "بدءاً من عتبات الانبثاق الصباحي، مروراً بديناميكية التنقل والإنتاج العملي، وصولاً إلى "سكونية الارتداد المسائي" بوصفها روتيناً آلياً رتيباً، بل كـ "رِيتوال وفعل شعائري استبصاري" يشارك بنشاط في استبانة وفك شفرات "الأمانة الوجودية". وفي هذا الأفق التأسيسي، تتبدد ثنائية المقدس والدنيوي، ويغدو مقياس التميّز الأنطولوجي للفرد مشروطاً بمدى "الأثر الأكسيولوجي المستدام النَّافع" والفيض الدائم الذي يتركه في النسيج البيئي والمحيط الكوني؛ ليتحول المسلك اليومي العابر إلى إسهامٍ وجودي متصل يخدم غائية التوازن وإعمار الأرض.

الأخلاق الاستخلافية: يطرح مُرتكز "الأخلاق الاستخلافية" بديلاً راديكالياً ينقد "النزعة النفعية والأداتية البراغماتية الغربية"؛ إذ ترفض الأماناتية رهن القيمة الأخلاقية للفعل بـ "الحسابات العواقبية للمنفعة المادية المباشرة" أو اختزالها في معادلة "تضخيم اللذة وتقليص الألم" كمحددات للسعادة السلوكية. وفي المقابل، تتأسس المعيارية الأخلاقية في هذا الأفق على "مشروطية أنطولوجية غائية"، تُقاس

فيها جدارة الفعل بمدى فاعليته في "صون وحفظ الكليات الوجودية المستأمن عليها" (النفس، العقل، الدين، النسل، المال، العلم، والبيئة). وفي هذا البرادايغم البديل، تتحول البيئة والمحيط الحيوي من مشاع استهلاكي قابل للتقويض البشري، إلى "وديعة جيلية متجاوزة وأمانة عابرة للأجيال" تفرض التزاماً أخلاقياً صارماً برعايتها وتسليمها عبر الأجيال كشرط لحفظ التوازن الوجودي العام.

الفلسفة الأمانـاتيـة

-البنية الـهيكلية والمحاور الأساسية بالتفصيل-

البنية الهيكلية للفلسفة "الأماناتية" والمحاور التأسيسية والمساءلات "الأنطولوجية والإبستمية والأنثروبولوجية والإكسيولوجية والتيولوجية" الحاكمة للمذهب الفلسفي التي يطرحها هذا الاتجاه -الأماناتي- ويجيب عنها:

محور الوجود (Ontology): ما طبيعة العلاقة الوجودية بين الذات والكون؟

السؤال التوضيحي والمفصّل: هل الوجود الإنساني "الإنسان" مجرد "انبثاق عشوائي وقذف أنطولوجي" في كونٍ كفيف، أصم، ومحايد أكسيولوجياً -كما تذهب الوجودية الملحدة- أم أنه "تموضع قصدي وحلول استضافي" في بنية كونية غائية مُعدّة ومُهجأة سلفاً لاستقبال وعيه الوصائي؟

الأطروحة الأماناتية: تتأسس الفلسفة الأماناتية على إبطال الأطروحات التي تحصر الوجود في "عرَصة عدمية أو بنية عبثية فاقدة للغاية"؛ لتطرحه، بدلاً من ذلك، كـ (مستودع أنطولوجي ومحفظة سيبرنتيكية لحفظ "الأمانة الكبرى"). وفي هذا الأفق التأسيسي، يتشارك الكائن البشري والنسيج الكوني في "أصل التخلق والكينونة المستمدة"، غير أن التميز الأنثروبولوجي يكمن في مفارقة حمل الأمانة؛ إذ آثرت البُنى الكونية "السماوات والأرض والجبال" التمنع والإشفاق من "قلق الإرادة وتبعات حرية الاختيار وحمل الأمانة"، في حين تقلّدها الإنسان طوعاً واختياراً. وبناءً على هذا التباين الإجرائي، تتحدد العلاقة الوجودية بين الإنسان والكون كـ "علاقة توافق ارتباطي، وانسجام قيمي، واستئمان رعائي متصل"، مجهضةً بذلك برادايغم الحداثة الغربية القائم على "أنطولوجيا النزاع، ومحاولات الغلبة، والهيمنة التقنية الإخضاعية والطمس الأداتي" للطبيعة.

محور الإنسان والحرية (Anthropology): إذا كانت الحرية اختياراً انتقي سلفاً، كيف نتجاوز ثقل الالتزام والقلق المتعلق بالمسؤولية؟.

السؤال التوضيحي والمفصّل: كيف يتحول التموضع الأنطولوجي للحرية من "عبء إدراكي مقلق" يُدين الذات في فضاء عدمي مغترب، إلى "تكليف ميثاقي وتشريف وجودي" يُفضي بالوعي إلى سكينة ائتمانية وطمأنينة تعاهدية يقينية؟

الأطروحة الأماناتية: تأبى "الحريّة في الأفق الأماناتي" الانكفاء في النزعة السائبة العارية من الغائية، لتتبلور كـ "حريّة ميثاقيّة تعاهدية سابقة"؛ تجسدت في الاختيار الأنطولوجي الطوعي للإنسان الذي تقلّد "حمل الأمانة" دون إكراه في لحظة الميثاق الأزلي الأول (عالم الذر / في العهد الأول الي أخذه الله سبحانه على الإنسان). وإن "الاستذكار الإبستمي" لهذا العهد المغمور في عمق الوعي يُعيد تأويل الشقاء البشري والمنغصات الدنيوية، مخرجاً إياها من عبثية الفينومينا الصماء إلى رحابة "الابتلاء المعياري الهادف والامتحان الوجودي الإجرائي" لمدى الوفاء بالوديعة وتأدية الأمانة. وفي هذا البرادايغم البديل، تنضبط المسؤولية البشرية بـ "شرط السعة والمقدرة الوجودية"، مجهضةً بذلك النزعة الوجودية الملحدة التي تُثقل كاهل الذات بمسؤولية مطلقة وتامة؛ مما ينتشل الإنسان من ربقة القلق الأنطولوجي ويفضي به إلى الطمأنينة والسكينة اليقينية.

محور المعرفة (Epistemology): كيف نؤسس لمعرفة أماناتية تتجاوز المادية والعدمية؟.

السؤال التوضيحي والمفصّل: هل يتحدد العقل البشري بوصفه طاقة لـ "العقلانية الأداتية والسيطرة والحيازة التملكية" كما كرّسه البرادايغم الحداثي والغربي، أم أنه بنية عاجزة ومحكوم عليها بالارتهان لـ "العدمية الإبستمولوجية والسيولة المعرفية الفاقدة للغاية؟".

الأطروحة الأماناتية: تتحدد "المعرفة في البرادايغم الأماناتي" بوصفها "الآلية الإجرائية لتفعيل الأمانة الوجودية الكبرى"؛ إذ لا تُعاين قنوات الإدراك المتمثلة في "التكامل التلازمي بين الوحي والتعقّل الاستدلالي والنظر الحسي" كأصول ذاتية للتنازع المعرفي أو الصدام الإبستمولوجي، بل هي "عُهد أداتية مسؤولة ووظائف استبصارية مُسندة". لقد وُهبت هذه القدرات للذات البشرية لتمكينها من ممارسة "الهيرمينوطيقا الكونية" (تفكيك رموز الوجود، وقراءة آياته المفتوحة، وترجمة فيضه، وتسييل كنوزه الكامنة لغايات التعمير الأنطولوجي لا الحيازة الجائرة". وفي هذا الأفق التأسيسي، يرتفع الاستقصاء الميداني والبحث العلمي من عوارض الرفاهية الذهنية أو التوظيف الأداتي الرأسمالي المنفعة، ليصبح "امتثالاً إلزامياً واستجابةً بنيوية صارمة للوفاء بالميثاق الأزلي وإنجاز العهد الوجودي المستحق".

محور الأخلاق والقيم (Axiology): ما هو المقياس والنموذج الأخلاقي في عالم تحكمه الأمانة لا المصلحة؟

السؤال التوضيحي والمفصّل: كيف يمكننا اشتقاق "معيارية أكسيولوجية شمولية مستقرة ومتجاوزة لعوارض الزمن" في ظل شروط "الحداثة السائلة والسيولة المعاصرة لما بعد الحداثة"، دون السقوط في مأزق "الاستبداد القيمي والفاشية الأخلاقية الفوقية" التي تطمس التعددية الإنسانية؟

الأطروحة الأماناتية: تتأسس القيمة المعيارية للفعل الأخلاقي في الأفق الأماناتي على "مشروطية قبليّة تلازمية" تنبع من ذات الفعل وقصديّة نية فاعل، مجهضةً بذلك برادايغم "الأخلاق العواقبية" الذي يرهن جدارة السلوك بالحسابات الأداتية للمنفعة المادية المباشرة كما جاء في "النفعية الغربية"، أو يختزلها في معادلة تضخيم اللذة وتقليص الألم المميزة كما في "مذهب اللذة" (Hedonism) ، وفي المقابل، يرتفع مقياس الفاعلية الأخلاقية هنا ليتحدد بمدى الامتثال لـ "غائية صون الكليات الوجودية والضروريات الأكسيولوجية المستأمن عليها؛ وبذلك، تتجاوز الأخلاق الحقيقية رتبة المواضعات السلوكية المؤقتة والتغيرات العابرة، لتغدو "نسقاً من القيم الثابتة ذات الديمومة المطلقة والامتداد المتجاوز عبر الجيلي"، إذ لا ينظر هذا المذهب إلى المحيط البيئي أو المنظومة القيمية كإرث تاريخي ساكن موروث من الماضي، بل كـ "أمانة وجودية ومسؤوليات تاريخية مستعارة من أفق المستقبل"، يلتزم كل جيل بوجوب رعايتها وتطوير آليات حفظها لتسليمها ناصعة ومحققةً لشرط الاستخلاف إلى الأجيال اللاحقة.

محور الغاية والمصير (Teleology): حول ما وراء الطبيعة (Metaphysics) والوجود الأخروي، ما هي العاقبة وكيف تتَخَلَّق النتيجة ويتبلور المصير؟

السؤال التوضيحي والمفصّل: إذا كانت "الوجودية السارترية والكاموية" تؤسس لأسبقية "الوجود المحض للإنسان على الماهية والجوهر"، لتقضي بارتهان الكينونة بحتمية العدم والفناء المطلق بالموت؛ فكيف يُعيد البرادايغم الأماناتي صياغة "الإنهاء الأنطولوجي للمعيش"، وكيف يسبغ المآل الميتافيزيقي غائيته وتجلياته المعيارية على نهاية الوجود الحسي في الفلسفة الأماناتية؟

الأطروحة الأماناتية: يُعافى مفهوم الموت في الأنطولوجيا الأماناتية من غائلة العدم، ليتحول من "حدث بيولوجي انقضائي أعمى" إلى "إجراء إيتيقاني لرد الأمانة وفك الارتباط التعاهدي الأرضي"؛ فالموت ليس تصفيراً للكينونة، بل هو استيفاء للميثاق وزمن الإعارة وصيرورة التحول نحو "البعث كإرسال أنطولوجي ثانٍ، والعرض كمساءلة ومحاكمة أكسيولوجية نهائية" تهدف إلى تقييم الأداء الأماناتي للذات. وفي هذا المشهد الإسخاتولوجي الحاسم، تتجسد الأفعال والممارسات البشرية كحقائق موضوعية شاخصة ومحضرة تعجز الذات المغتربة عن التنصل من أثرها أو طمس دلالتها السيئة (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا)؛ حيث يفيض الوعي بالمسرة والبهجة لشهود الخير المحقق، وينكفئ بالندم الأنطولوجي والتوق للانفصال المكاني والزماني الشاسع عن تجليات السوء والشر المقترف.

وبذلك، يكتسب الوجود الدنيوي "امتداداً ميتافيزيقياً حاسماً"، وتتحصن أصغر التفاصيل والفاعليات البشرية العابرة من التلاشي والضياع في غياهب العدم، لتستقر كحقائق أزلية مشحونة بالقيمة والمسؤولية الكونية.

الفلسفة الأماناتية

-البيان-

نداء البيان الأماناتي

شهد الراهن الكوني انزياحاً برادَيمياً غير مسبوق في "بنية الكينونة"، ومخاضاً أنطولوجياً راديكالياً يُعيد هندسة مفاهيم الحقيقة والواقعية؛ إذ تجاوزت "العدمية المادية" بتجلياتها التقانية وأدواتها التكنوقراطية طور "السجال الأيديولوجي السطحي" و "الممارسات السوفسطائية المعزولة" لتستوي "كبارادَايم عيانيّ نافذ" و"حتمية أداتية مهيمنة". إن هذا التحول البنيوي لم يعد مجرد ترف فكري، بل غدا إستراتيجية كلية تروم "تقويض الماهية الإنسانية الأصيلة" وتجريف أبعادها الميتافيزيقية لصالح "أنطولوجيا هجينة ومُتشيّئة". وإن ما تَعِدُ به "اليوتوبيا التقانية" والأطروحة "الما بعد إنسانية" من انعتاقٍ سبراني وهندسة أنثروبولوجية جذرية، لا يُمثّل ارتقاءً صيرورياً للذات الإنسانية، بل يتعدى ذلك ليكون "امحاءً أنطولوجياً راديكالياً" لكينونتها. إنه تقويض لـ"المركزيّة الأخلاقيّة والمكانة الاعتباريّة" للإنسان؛ إذ يُحيله من "ذاتٍ سيادية مستقلة" تمتلك إرادة التجاوز والتعالي، إلى مجرد "موضوع متشيّئ" و "ركام بيوميتري" خاضع للاختزال الأداتي الحوسبي.

وانطلاقاً من هذا الانسداد الإبستمولوجي المستعصي والمأزق الأنطولوجي الحاد، يتمفصل "البارادَايم الأماناتي البديل" لا بوصفه ردّ فعلٍ سيكولوجي عارض أو أطروحة هامشية، وإنما باعتباره "نسقاً كليّاً متعالياً وبنية استدلالية نقدية صلبة"، يتأسس معمارها المعرفي على ثلاثة محاور كوزمولوجية (كونية) كبرى: (الأمان لَا التَّأْلِيهُ "تَعْرِيَةُ سَرَابِ الحَاكِمِيَّةِ المُطْلَقَةِ"، مَسْؤُولِيَّةُ الفِطْرَةِ "حِمَايَةُ المُسْتَقْبَلِ مِنَ النَّسَالَةِ اللِّيبِرَالِيَّةِ، أَنْسَنَةُ التِّقْنِيَّةِ "عَقْلٌ أماناتي لَا ذَكَاءٌ خُوَارِزْمِيٌّ").

أولا: الأمان لَا التَّأْلِيهُ (تَعْرِيَةُ سَرَابِ الحَاكِمِيَّةِ المُطْلَقَةِ):

نُجْزِمُ بِيَقِينٍ ثَابِتٍ أَنَّ الرُّؤْيَةَ الْوُجُودِيَّةَ الغَرْبِيَّةَ الَّتِي ادَّعَتْ أَنَّ "الْوُجُودَ يَسْبِقُ المَاهِيَّة" جَعَلَتِ الإِنْسَانَ يَخُوضُ فِي تِيهِ اللَّاجَدْوَى "العبث" وَالهَمّ الوُجُودِيّ "القَلَقِ الِعَدَمِيّ". وأَمَامَ دَوَّامَةِ الضَّيَاعِ وَالحِيرَةِ، يُؤَصِّلُ مَذْهَبُنَا لـ "أَسْبَقِيَّةِ المَاهِيَّةِ الأَخْلَاقِيَّةِ"؛ حيث أن الإنسان كائنٌ مُتوجِّهٌ نحو مَعنى (المعنوية الوجودية) ولَمْ يُقْذَفْ بِهِ فِي الكَوْنِ هَمَلًا، بَلْ حَضَرَ مُتَوَّجًا بـ "مِيثَاقِ الأَمَانَةِ" -تَمَشِّيًا مَعَ فَلْسَفَةِ طَه عَبْدِ الرَّحْمَنِ الِائْتِمَانِيَّةِ- البنية الجسدية ليست حكراً على الرغبة الإنسانية ليعاد تشكيلها بعبثية داخل معامل الهندسة الوراثية، بَلْ هُوَ "وَدِيعَةٌ كَوْنِيَّةٌ"، وَإِنَّ تَأْلِيهَ الإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ تِقْنِيًّا هُوَ خِيَانَةٌ لِهَذَا الِاسْتِئْمَانِ، تَؤُولُ حَتْمًا إِلَى سُقُوطِهِ فِي بَاتُولُوجْيَا "التَّشْيُؤِ التَّامّ" وَنِسْيَانِ الِاعْتِرَافِ الأَوَّلِيّ بِكَرَامَتِهِ -كَمَا كَشَفَتْ نَظَرِيَّةُ أَكْسِيل هُونِيت- حيث يغض الطرف تماماً عن قيمة الإنسان الأصيلة والكرامة الفطرية التي وُلد بها.

ثانياً: مَسْؤُولِيَّةُ الفِطْرَةِ (حِمَايَةُ المُسْتَقْبَلِ مِنَ النَّسَالَةِ اللِّيبِرَالِيَّةِ):

إنَّ الحُرِّيَّةَ فِي المَذْهَبِ الأَمَانَاتِيِّ لَيْسَتْ انْعِتَاقًا عَبَثِيًّا يَسْلُبُ القِيمَةَ، إنما تتقيد بـ "حتمية المسؤولية الكينونية الوجودية" إزاء الأجيال المستقبلة -تَكَامُلًا مَعَ أُطْرُوحَةِ هَانْس يُونَاس- فنَحْنُ نَحْمِلُ أَمَانَةَ صَوْنِ "الطَّبِيعَةِ البَشَرِيَّةِ النَّقِيَّةِ"؛ وإنَّ التلاعبَ الوراثيَّ بالأجنةِ -لغيرِ الأغراضِ العلاجيةِ- يُعدُّ انتهاكاً صارخاً وتجاوزاً قانونياً يعاقبُ عليهِ تشريعُ حقوقِ الإنسان، لأنها تَسْلُبُ الإنسانية القَادِمَه حَقَّها فِي أَنْ تكون "المُهندِس والمؤلف الذاتي لأخلاقه وسلوكه"، وتُؤَسِّسُ لتَمْيِيزٍ عُنْصُرِيٍّ مَرْفُوضاً وتَفَاوُتاً هَرَكِيّاً مَذْمُوماً بَيْنَ "جِيلٍ مُهَنْدِسٍ" وَ"جِيلٍ مُهَنْدَسٍ جِينِيّاً"، مِمَّا يَقْضِي عَلَى تَكَافُؤِ الفُرَصِ -كَمَا بَرْهَنَ يُورْغِن هَابِرْمَاس- ويَهْدِمُ مَبْدَأَ الحِيَادِ وَالعَدَالَةِ التَّدَاوُلِيَّةِ.

ثالثاً: أَنْسَنَةُ التِّقْنِيَّةِ (عَقْلٌ أماناتي لَا ذَكَاءٌ خُوَارِزْمِيٌّ):

إِنَّ المَذْهَبَ الأَمَانَاتِيَّ الفلسفي الجَدِيدَ يتجنب التعصب الأعمى مِنَ التقدم العِلْمِيّ، بَلْ يَأْتِي لِـ "حَوْكَمَتِهِ وَتَزْكِيَتِهِ"، الرُّوحُ الإنسانية وَالْوَعِيُ الأماناتي لَيْسَا دَفْقَ بَيَانَاتٍ يُمْكِنُ تَحْمِيلُهُ عَلَى خَوَادِمَ رَقْمِيَّةٍ. الآلة بلا أخلاق؛ ومفهومي الفناء والواجب غريبة عنها، ولذلك، إسناد القرارات الجوهرية للأنظمة الذكية يعد تهرّباً من التكليف والمسؤولية المنوطة بنا، وتَنَصُّلٌ مِنْ أَمَانَةِ التَّكْلِيفِ. ينبغي للمخرجات التكنولوجية أن تظل أداة في يد البشر لتحقيق غايتهم الأخلاقية في بناء الكون، لا أن تحل محله.

وإِنَّنَا عَبْرَ هَذَا المَذْهَبِ الفلسفي "الأماناتية"، نَعِيدُ تَعْرِيفَ "الإِنْسَانِيَّةِ المُتَكَامِلَةِ"؛ ونُعيد صياغة مفهوم الإنسانية الجوهرية في مواجهة النزعات الأداتية؛ فالكائن البشري لا يُحقّق كماله الأنطولوجي بالارتهان للاستلاب السبراني والترقية المادية الصرفة، وبِأَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى كَائِنٍ سِيبِرَانِيٍّ فَائِقٍ مَادِّيًّا، بَلْ بِأَنْ يَرْتَقِيَ رُوحِيًّا وَأَخْلَاقِيًّا عَبْرَ نُهُوضِهِ بِأَمَانَتِهِ (بالارتقاء الميتافيزيقي والإيتيقي النابع من النهوض بـ"الواجب الائتماني")، وَتَحْقِيقِ الِاعْتِرَافِ المُتَبَادِلِ التَّضَامُنِيّ مَعَ أَخِيهِ الإِنْسَانِ. حيث يتأسس على "إيتيقا الاعتراف المتبادل والتضامن البيني مع الآخر الإنساني، بوصفه شريكاً في حمل أمانة الوجود".

"تتنزّل الأمانة الوجودية بوصفها الحصن الأنطولوجي النهائي الحارس للكائن البشري، وعبرها نَستبق استنقاذ الذات الإنسانية من شراك التصفية والمحو البيو-رقمي العبثي"

الفلسفة الأمانـاتيـة

-الأبواب-

الباب الأول: الميتافيزيقا الأماناتية والأنطولوجيا الإنسانية

يُؤسِّس هذا الباب للمحدِّدات الأنطولوجية (الوجودية) الكبرى للنسق الفلسفي؛ مُعيداً هندسة كينونة الإنسان والكون في مواجهة الاختزال المادي الصرف.

الفصل الأول: قانون الأسبقية القِيميّة (الماهية الأماناتية)

نقض الوجودية: إن التمظهر الفيزيائي للكينونة البشرية لا يسبق الماهية سبوقاً عابثاً أو اتفاقياً؛ فالكائن البشري مسبوقٌ أنطولوجياً بـ (ميثاق ائتماني وأمانة أخلاقية وجودية "قيمومة إيتيقية متعالية"). هذه القبلية الأخلاقية الوجودية هي ما يمنح الحضور العياني للإنسان غائيته التأسيسية ومشروعيته المعيارية، سابقةً بذلك تشكّله الأنثروبولوجي والمادي في العالم.

الذات المؤتَمَنة: إن الكينونة البشرية لا تحوز سيادةً أنطولوجية مطلقة على أبعادها البيولوجية أو المعرفية، بل تتحدد ماهيتها بوصفها "ذاتاً استيداعية وراعية قَويمة"؛ ومن ثمّ، تغدو السيادة الذاتية المنفلتة مجرد وهمٍ إبستمولوجي. فالجسد والفطرة يُمثّلان "وديعة كوزمولوجية (مؤتَمَنة ورَاعية)"، لا تخضع لمنطق التملك والأداتية الحداثية، وإنما ترتهن لـ"إيجابية التزكية" الصائنة لجوهرها ضد تشوهات التشيؤ والتحوير. وفي هذا المبدأ (تأصيل ائتماني انطلاقاً من مشروع المفكر طه عبد الرحمن).

الفصل الثاني: نقد الطغيان المادي وباتولوجيا التشيؤ

نقض العدمية والما بعد إنسانية: إن نزوع "ما بعد الإنسانية" نحو "الاختزال الخوارزمي" للوعي البشري، والترميز الجينومي للبنية الجسدية، يُمثّل ذروة التشيؤ الأنطولوجي (والتسليع الكينوني الكلي؛ وهو تجسيدٌ صارخ لـ"العمى المعرفي الميتافيزيقي" وانسداد أفق البصيرة الأخلاقية الحاكمة لوجود الإنسان.

نسيان الاعتراف الوجودي: إن تحوير "الفطرة الأنثروبولوجية" عبر الهندسة التقانية يقوض بنية "الاعتراف البَدئي التقابلي / الاعتراف الأولي" بالآخر كذاتٍ مكافئة أنطولوجياً؛ مما يُحيل العلاقات الإيتيقية (الأخلاقية) من أفقها "التناغمي البيني" إلى "وضعية أداتية نفعية" محكومة بمنطق السلعة، وعقلانية السوق، والآلة السبرانية. وفي هذا المبدأ (إدماج مفهوم التشيؤ وإيتيقا الاعتراف عند "أكسيل هونيت" كأداة تشخيص اجتماعي داخل المذهب).

الباب الثاني: إيتيقا المسؤولية والحرية التداولية

يُؤصِّل هذا الباب للمحدِّدات الإيتيقية والبراكسيس (الممارسة العملية) للنسق الأماناتي؛ صياغةً لكابحٍ معياريّ وتوجيهٍ قيميّ في مواجهة الهيمنة الأداتية للرقمية المعاصرة.

الفصل الأول: أخلاق المستقبل وحفظ الأمانة الجينية

تأصيل "مبدأ المسؤولية الأنطولوجية، وحق الأجيال القادمة" (التكامل المعرفي بين هانس يوناس والفلسفة الأماناتية)

يلتزم النسق الأماناتي بـ"الأمر الأخلاقي الكاتغوري المستقبلي"؛ مُقرراً أن الهندسة الجينية والنزعة النسالية التحسينية تُمثّل "جناية أنطولوجية راديكالية". وتكمن خطورتها المعرفية في كونها تسلب الأجيال القادمة حتمياتها الأنثروبولوجية الفطرية، والمتمثلة في "تلقائية الكينونة والهشاشة الفينومينولوجية الإيجابية" الصائنة للشرط الإنساني الأصيل.

الفصل الثاني: هندسة الجينات وهدم الاستقلالية التواصلية

(نقض "النسالة الليبرالية" في ضوء أطروحة يورغن هابرماس)

يُبرهن النسق الأماناتي على أن الهندسة الجينومية تُخلّق "تراتبية بيو-تقانية" تقوض مبدأ "التكافؤ الأنثروبولوجي الطبيعي"؛ مما يفضي بالضرورة إلى استلاب الكائن المُصمَّم وهدر فاعليته الذاتية عبر إلحاقه وإخضاعه إبستمولوجياً لرغبات وإملاءات الجيل المصمِّم.

وفي صون التأليف الذاتي نجد الأماناتية تؤكد أن أصالة الكينونة وانفتاح حريتها الأخلاقية يرتكزان على رتبة "المؤلفية السيادية والفرادة السردية / المؤلف الوحيد لسيرة حياته الأخلاقية" للفرد في صياغة ماهيته الإيتيقية؛ بِمأمنٍ من أي "برمجة بيولوجية قَبْلية" تنتهك إرادته المتعالية. فالتعيين التقاني المسبق للجسد يُعيق الذات عن خوض "سجالها الأنطولوجي الخاص" والنهوض بـ"فاعليتها الأخلاقية المنوطة بوديعة الأمانة".

الفصل الثالث: اغتراب الذات وسلب الاعتراف

الذكاء الاصطناعي واغتراب الاعتراف (تفكيك مأزق "التشيؤ الخوارزمي" مع أكسيل هونيت)

ينزاح الحِجاج الإيتيقي للفلسفة الأماناتية في هذا الحقل المعرفي عن نقد الاستباحة البيوتقنية للجسد الفيزيائي (في تخومه اليوناسية والهابرماسية)، لينعطف نحو تفكيك المقاربة الأداتية الرامية إلى "تقويض الوعي الأنطولوجي وإلحاقه بالأنظمة السيبرانية". فبعد دحض ركائز اليوجينيا الليبرالية، يتجه الأفق الأماناتي صوب تفكيك إحدى كبرى الأساطير المفهومية والأسطورية للنزعة "الترانس-إنسانية"؛ والمتمثلة في "النمذجة الرياضية للوعي وإخضاعه للمنطق الخوارزمي الصارم"، عبر آلية "ترحيل الوعي وحوسبته رقمياً" بغية استملاك "خلود سيبراني مفارق للجسد."

الباب الثالث: الغائية الأماناتية وحوكمة العقل التقني

يُؤصِّل هذا الباب لـ"المسار التكميلي الكابح والمُوجِّه أداتياً"؛ بهدف عقلنة المنظومة التقانية ورهن توظيفها بصيانة "الكرامة الأنطولوجية الاعتبارية" للإنسان.

الفصل الأول: التزكية الأماناتية للذكاء الاصطناعي

المحددات الأماناتية والعملية لحوكمة العقل التقني الفائق: ينتقل المذهب الأماناتي الجديد في هذا المبحث من طور النقد الأنطولوجي والحقوقي والسوسيولوجي لأطروحة "الما بعد إنسانية" (التي فُكِّكت في الأبواب السابقة استناداً إلى أفكار طه عبد الرحمن، ويوناس، وهابرماس، وهونيت) إلى طور البناء الإجرائي والتنظير البديل.

الفصل الثاني: مانيفستو الإنسانية الأماناتية المتكاملة للجزئية الأولى

المنعطف الأنطولوجي التحرري "ميثاق الكينونة المستنقذة" واستعادة السيادة الإدراكية للنوع البشري.

يتعين هذا المبحث بمثابة "الأثر التأسيسي والوثيقة المعيارية العليا" للفلسفة الأماناتية في طورها الأول؛ متنزلاً كـ"بيان أنطولوجي وإجرائي" يُكثّف الأفق الإيتيقي البديل الكفيل باستنقاذ البشرية من مأزق التصفية والتقويض الوجودي الذي تبشر به العدمية المادية للنزعة ما بعد الإنسانية. إن "الإنسانية الأماناتية النسقية" لا تمثل أطروحة تنظيرية مجردة، بل هي "انعطافة تحررية كبرى" تسترد السيادة الإدراكية والأخلاقية للذات بوصفها كائناً حاملاً لميثاق استخلاف كوني متعالٍ يتجاوز آلية الوجود المادي الأصم.

الباب الرابع: التأسيس الميتافيزيقي (Metaphysical Grounding) والتأسيس الوجودي (Ontological/Existential Grounding)

الفصل الأول: العهد القَبْلي ونقد "القذف الوجودي"

الفكرة الأساسية للفصل:

يعمد هذا المحور إلى تفكيك الكوجيتو السارتري "الوجود يسبق الماهية"؛ عبر رصد أبعاده الفينومينولوجية التي تقرر الأسبقية الأنطولوجية العارضة للحضور الفيزيائي على أي تحديد معياري سابق، حيث يُقذف الإنسان في العالم بلا غاية بدئية ليغدو المحرّك الأنطولوجي الأوحد لصيرورته المعرفية. وتأسيساً على نقد هذا الانفلات الاغترابي، يتمفصل (البارادايم الأماناتي المقابل) عبر قلب هذه الأطروحة بالقول إن "الأمانة تسبق الوجود وتُحدد الماهية"؛ وهي قَبْلية ميتافيزيقية وتأسيس معيار سابق ينفي عشوائية القذف الوجودي، ويجعل الصيرورة البشرية مشروطة إيتيقياً بـ"العهد الاستيداعي الكوني" الذي يمنح الكينونة مشروعيّتها وغائيتها الأسمى قبل تَعينها المادي.

المسارات التفصيلية:

مفهوم "ميثاق الذر".

الإنسان "مُختار" وليس "مقذوفاً في العدم".

التمييز بين "الوجود الطبيعي" للأشياء و"الوجود الأماناتي" للإنسان.

الفصل الثاني: الأنطولوجيا التناغمية (الكون الهَيولى)

الفكرة الأساسية للفصل:

الانعطاف والتحوّل الأنطولوجي والكوزمولوجي لتقويض وتفكيك "الأحادية الفيزيائية" والمركزية النيليزمية الغربية.

المسارات التفصيلية:

الكون ليس مسرحاً عبثياً مظلماً (كامو)، بل هو "مخزن الأمانة ومحيطها".

نقد النزعة المركزية الإنسانية الغربية (Anthropocentrism) التي تبيح استعمار الطبيعة.

مفهوم "التسخير الاستئماني": الكون والإنسان يتشاركان في حقيقة خضوعهما لله تعالى وعبادته عبودية القهر والكونية (الاضطرار) والسجود العام، لكنهما يختلفان في المسؤولية وطبيعة الاختيار.

الباب الخامس: الذات، الحرية، والمعرفة

الفصل الثالث: الحرية التعاقدية والسكينة الوجودية

الفكرة الأساسية للفصل:

حل معضلة "القلق الوجودي" الناتج عن الحرية المطلقة بلا مرجعية، وتجاوز مأزق "النّفاس الكياني" والانشراخ الأنطولوجي، المتولّد عن "الانفلاتية السلبية" المنزوعة المعيار والتعالي.

المسارات التفصيلية:

الحرية شرط لحمل الأمانة، وليست عبئاً عدمياً أو عبثيّاً.

تحويل "القلق الوجودي" إلى "السكينة التعاقدية": السلام النفسي والاستقرار القلبي التي تصيب المكلف (الإنسان) عندما يدرك يقيناً أن التشريع الإلهي قائم على العدل والرحمة، وأن الله لا يطالبه بما يفوق طاقته البشريّة (الاستطاعة).

الطوعية بين التخيير والالتزام الأدبي والتبعة الأخلاقية إزاء المُعاهِد (الله سبحانه).

الفصل الرابع: الإبستمولوجيا الأماناتية (المعرفة كعُهدة)

الفكرة الأساسية للفصل:

تأسيس "مذهب إبستمولوجي تجاوزي" يتسامى فوق "الانشراخات التأسيسية الثنائية"؛ رادماً الفجوة المفهومية بين العقلانية الأداتية والترشيد الوحياني، ومُفككاً التقاطب التقليدي بين "الذاتية الفينومينولوجية" و"الموضوعية الوضعية".

المسارات التفصيلية:

تتمفصل المدارك الذهنية والأنساق الحسية " العقل، والحواس" بوصفها "وسائط إجرائية مستودعة" لتفعيل "الأمانة"، متجاوزة وظيفتها في البارادَايم اللبرالي الكلاسيكي والرأسمالي القائم على "العقلانية الأداتية المطلقة" ونزعة التملك وقهر الوجود.

نقد "النسبية المطلقة" لتيارات ما بعد الحداثة وتأصيل "الحقيقة المستأمن عليها".

البحث العلمي كفعل تعبدي وواجب وفاء بالعقد الوجودي.

الباب السادس: الامتداد الأخلاقي والعملي

الفصل الخامس: إيتيقا الاستخلاف الأماناتي (الصيانة الأنطولوجية للكليات الوجودية الكبرى / الأخلاق الاستخلافية وحفظ الكليات)

الفكرة الأساسية للفصل:

التصد للمذاهب الأخلاقية الغربية (النفعية البراغماتية، والأخلاق الواجبة الكانتية الصارمة). والتقويض الإبستمولوجي لهذه الأنساق الإيتيقية الغربية؛ عبر تفكيك "الأداتية النفعية البراغماتية" (Utilitarianism)، وتجاوز الصرامة الصورية لـ"الأخلاق الديونتولوجية الكانتية" (Deontological Ethics).

المسارات التفصيلية:

مقياس القيمة الأخلاقية: مدى حفظ ورعاية "الكليات المستأمن عليها" (النفس، العقل، الدين، النسل، المال، والبيئة).

أخلاق الأجيال: الأرض أمانة تتعاقبها الأجيال، وليست ملكية استهلاكية.

نقد سيولة القيم الأخلاقية في العصر الحديث وعولمة الأخلاق الأماناتية.

الفصل السادس: الأماناتية في عصر ما بعد الإنسانية والاغتراب الرقمي

الفكرة الأساسية للفصل:

الاحتواء الإبستمولوجي والتقويمي لانسدادات "الراهن الكوني المعاصر"؛ عبر تفكيك الهيمنة الألغوقراطية (الذكاء الاصطناعي)، ومواجهة الاختزال الجينومي (الهندسة الوراثية)، وكبح سلعنة الكينونة في ظل (الرأسمالية الإدراكية الرقمية).

المسارات التفصيلية:

لماذا لا يمكن للآلة والذكاء الاصطناعي حمل "الأمانة"؟ (حدود الوعي والالتزام الأخلاقي).

مواجهة نزعة "الما بعد إنسانية" (Transhumanism) التي تسعى لتأليه الإنسان تكنولوجياً.

الاقتصاد الأماناتي: الانتقال من ثقافة "التملك والاستهلاك المفرط" إلى "الاستخلاف والترشيد".

الباب السابع: الغاية والمصير

الفصل السابع: فلسفة الموت وتسليم العُهدة

الفكرة الأساسية للفصل:

تقويض "العدمية الإسكاتولوجية" للوجودية الحداثية التي تختزل الموت كـ"انسداد عبثي نهائي"، وتأسيس "أنطولوجيا أماناتية متسامية للمآل الآخروي" بوصفه الامتداد الغائي والتحقق الأسمى للوفاء بالأمانة

المسارات التفصيلية:

الموت كـ "لحظة تسليم العهدة" وانقضاء مدة العقد الأرضي، وليس فناءً عدمياً.

البعث والحساب كجلسة تقييم ختامية للأداء الأماناتي البشري.

انتصار العدالة الكونية المطلقة وتحقيق الغاية النهائية للوجود.

الفصل الثامن: مانفيستو الإنسانية الأماناتية (المانفيستو الثاني والأخير)

تستوي "الاستنتاجات المفهومية" لهذه الأطروحة لتُقرر أن "الأماناتية" هي الملاذ الأنطولوجي التأسيسي لصون الكينونة الأنثروبولوجية؛ إذ إن فكاك الذات الإنسانية من ربقة الامحاء والتشيؤ السبراني لا يمر عبر "الارتداد النكوصي عن المعرفة العلمية"، وإنما يستوجب "شجاعة إبستمولوجية راديكالية" لرهن العقلانية الأداتية والتسارع التكنولوجي الفائق بالمشروطية الإيتيقية للميثاق الكوني البدئي؛ ضماناً لاستدامة "السيادة السردية والأصالة الفطرية" للبشر كذواتٍ حرة، متكافئة البينية، وقوامة أماناتية على كوزموسها المشترك.

الفلسفة الأماناتية

-تفصيل الأبواب الفصول-

الباب الأول

"الميتافيزيقا الأماناتية والأنطولوجيا الإنسانية"

الفصل الأول: قانون الأسبقية القِيميّة (الماهية الأماناتية)

قانون الأسبقية القِيمية (تفكيك وهم أسبقية الوجود على الماهية)

يستوي "قانون الأسبقية القِيمية" بوصفه الارتكاز الأنطولوجي التأسيسي للمذهب الأماناتي؛ مُدشناً مراجعةً راديكالية لـ"الكوجيتو السارتري" القائم على فرضية الأسبقية الأنطولوجية للوجود على الماهية "الوجود يسبق الماهية". ففي مقابل "النيليزم الفينومينولوجي" والمادية الحديثة اللذين يختزلان الحضور البشري في "قذفٍ فيزيائيّ عارضٍ وعادمٍ للغائية" يرتد فيه تخليق المعنى إلى سيادة الذات المنفلتة، يُعيد البارادَايم الأماناتي هندسة هذه المشروطية الوجودية ليُقرر "قَبْلِيّة الماهية الإيتيقية الأماناتية" حيث تعيد ترتيب هذه العلاقة الأنطولوجية لتقرر بدلاً من ذلك: "إن الماهية الأخلاقية والأماناتية للإنسان تسبق وتوجّه حضوره المادي والواقعي". وبوصفها البنية الموجِّهة والمحدِّدة للتعيّن المادي والواقعي للكينونة.

إن الأطروحة التأسيسية للاغتراب الوجودي الغربي "القائمة على الأسبقية الأنطولوجية للحضور العياني على الماهية (كما عند سارتر، وكامو، وهيدغر)" لم تقف عند حدود "التقرير المعرفي المجرد"، بل كانت تمظهراً بنيوياً لأزمة "النّفاس الكياني" المتولد عن غياب الغائية الكونية والتعالي المرجعي؛ حيث يتحدد الكائن البشري في هذا الأفق بوصفه موضوعاً "مقذوفاً اعتباطياً" ومكرهاً على فوضى الانفلاتية السلبية أمام عالمٍ عبثي أصم ومحايد قيميّاً.

ومع تمفصل نزعة "ما بعد الإنسانية" (Transhumanism)، انزاحت هذه الصدارة الكينونية لتستحيل إلى "مادية إقصائية فجّة" تتوخى "الامحاء الأنطولوجي

للإنسان" عبر تدشين تراتبية بيو-تقانية تختزل الذات الإنسانية الفينومينولوجية إلى مجرد بنية بيومترية هجينة وموضوع مادي خاضع للتعديل القسري والتشيؤ السبراني.

تستقرئ "الفلسفة الأماناتية" هذا الإنزلاق الأنطولوجي لتكشف عن مآله الحتمي المتمثل في (التشيؤ) الراديكالي للإنسان. حيث يُفضي إسقاط الماهية القيمية المسبقة والمعايير الفطرية الحارسة للهوية إلى تحويل الكائن البشري، برقميته وجيناته، إلى مادة خام مستباحة للتشكيل وإعادة الإنتاج؛ وذلك ضمن آليات الرأسمالية التكنولوجية المعاصرة. هذا العصر الرقمي والبيولوجي يسلب الإنسان دلالته الوجودية، ويقود في النهاية إلى تقويض مطلق للمكانة السيادية للذات البشرية بوصفها غاية في ذاتها وقيمة عليا مستقلة. وتتصدى "الفلسفة الأماناتية" لتفكيك هذا التردي الوجودي، عبر تتبع ارتداداته الحتمية التي تطمس كينونة الإنسان وتحيله إلى أداة أو سلعة من خلال تجريد الذات الإنسانية من أي جوهر متعال أو ماهية قيمية سابقة تحمي فطرتها وتصون هويتها، يجري اختزال الكائن البشري في الفضاءين السيبراني والهندسة الجينية إلى مجرد مادة حيوية صماء، قابلة للنمذجة، والتحوير، والتصنيع السلعي. إنها عملية تفريغ راديكالي للمعنى داخل مختبرات السوق الرأسمالية التقنية، تنتهي بالاغتراب التام للمركزية البشرية وإعدام قيمتها المفارقة والمستقلة.

تطرح "الفلسفة الأماناتية" استناداً إلى الأطروحة "الائتمانية" للمفكر طه عبد الرحمن، برادايماً (نموذجاً إرشادياً) بديلاً يروم استنقاذ الذات البشرية من مآلات التشيؤ والسيولة العدمية. وتتبلور هذه الرؤية عبر محددات حِجاجية، يأتي في

طليعتها: (ميثاق الاستئمان الكوني)؛ حيث الكينونة الإنسانية ليست مجرد نتاج فيزيائي طارئ أو وجود اعتباطي بلا غاية، وإنما هي تموضع أنطولوجي محكوم بـ"أمانة الأخلاق والتكليف". هذه "الأمانة" تمثل الماهية المتعالية السابقة على الوجود المادي للفرد، والمؤسسة لكرامته الوجودية الكامنة في أصل فطرته.

أولا- الذات بصفتها وديعة لا ملكية: يقرر الدليل الأماناتي أن البنية الإنسانية (المادية والإدراكية) هي عهدة وجودية مأمون عليها الكائن، وليست مجالاً تملكياً مستباحاً يتيح له التلاعب بمحدداتها أو تعديلها أداتياً ركوضاً خلف سراب "التخطي الأنطولوجي" للجسد. ويترتب على هذا الفهم غرس القيم الأخلاقية كـ"محددات ماهوية سابقة" تحكم الوجود وتضبط مساره، بدلاً من النظر إليها كظاهرة ثانوية أو نتاج اشتقاقي متأخر عنه.

ثانياً- الكرامة الفطرية المتعالية: تتأسس الماهية في الفضاء الأماناتي على بنية ديناميكية؛ فهي مطلقة وثابتة في مرجعيتها الأخلاقية القَبْلية، ومتعينة وحركية في تجلياتها السلوكية الامتدادية. وبهذه التوليفية، ينتشل هذا المنظور الذات البشرية من شرك "السيادة المطلقة" الزائفة، والتي تنقلب ارتدادياً إلى استلاب واستعباد وجودي أمام التقانة والأداة، ليُعيد تموضع الإنسان في مقامه الأنطولوجي الأصيل، بوصفه كائناً يحمل دلالة غائية متسامية وممتدة تتجاوز الآفاق المادية المغلقة للكون.

وهنا تنطلق الأسبقية الأنطولوجية للأخلاق من فرضية أن البنية القيمية للإنسان سابقة على تموضعه المادي في العالم؛ وبناءً عليه، فإن قرصنة الذات الإنسانية عبر الاختزال المادي أو التقني تقود حتماً إلى رهنها في سياق (التشيؤ) والاغتراب عن

الكينونة الفطرية الأولى. وفي السياق ذاته، تعني الأسبقية المعيارية للأخلاق أن الكرامة البشرية لا يمكن تفسيرها بوصفها "إفرازاً بعدياً للتطور البيولوجي" أو "المكننة الآلية"، بل هي جوهر قَبْلي مبرم بموجب عهد "الاستئمان الكوني"؛ والقول ببديل مادي يختزل الإنسان في مجرد ترس وظيفي داخل منظومة أداتية فاقدة للمعنى.

الفصل الثاني: باتولوجيا التشيؤ والإنكار التقني

نقد الطغيان المادي وباتولوجيا التشيؤ

يتعين (التشيؤ) كأفق عينيّ للعدمية التقنية المعاصرة، وفيه تبلغ (المادوية الاختزالية) نهايتها المنطقية عبر برادايامات (الترانس-إنسانية) وأنظمة الذكاء الاصطناعي الفائق؛ حيث يُعاد إنتاج الوعي الإنساني بوصفه موضوعاً رِيَاضياتياً قابلاً للنمذجة الحسابية والتبادل السوقي. وانطلاقاً من الرؤية الأماناتية المستحدثة، لا ينحصر التشيؤ في بعده الظاهراتي أو الوظيفي، بل يُفكك بوصفه ارتداداً أنطولوجياً واغتراباً بنيوياً (باتولوجيا اجتماعية متمثلة في المعيارية الفاقدة للمعيار أو الأنوميا الفلسفية)؛ وهي مرضية أنطولوجية تقوّض النواة الصلبة للكينونة البشرية.

يروم هذا المحور تفكيك هذه المعضلة المعرفية بالاتكاء على البناء المفهومي لأطروحة الاعتراف لدى أكسيل هونيت (سليل الجيل المعاصر لمدرسة فرانكفورت)، مستكشفاً مسارات الارتهان والاستلاب التقني بوصفها آليات تُجهِض التواصل والاعتراف البين-ذاتي؛ وهو ما يؤسس لنوع من المحو الوجودي الجذري الذي يزعزع التموضع الأنطولوجي الأصيل للذات البشرية.

يقارب أكسيل هونيت أطروحة (التشيؤ) في نسختها الكلاسيكية (المنحدرة من الإرث اللوكاش"المستعارة من الأدبيات اللوكاشية") عبر تدوير نقدي يتخطى الاختزالية الماركسية الأداتية؛ إذ يعيد صياغة المفهوم لينظر إليه كـ (انمحاء أو نسيان للاعتراف القبلي البدئي). وعبر هذا الانزياح، يهجر هونيت النموذج المعرفي الوضعي والمحايد، مشيداً الوجود الاجتماعي على قاعدة قيمية أصيلة تتغذى على

الاعتراف "البين-ذاتي والتآزر الأنطولوجي". وبناءً عليه، تتفكك أداتية الوعي والإدراك المعرفي لتحل محلها أسبقية التأسيس الأخلاقي والعاطفي المنظم لصلة الذات بالوجود وبالمغايرة (وجود الآخر).

ويتأسس البعد الوجودي للآخر بوصفه ذاتاً حاملة لـ "أمانة أنطولوجية" تفوق كل اختزال أدواتي؛ فالكينونة البشرية بوعيها وجسدها تمثل حداً متعالياً يمتنع على العقلانية التقنية الإجرائية وتفكيكها الخوارزمي. إن هذا التأصيل الأماناتي ينقل العلاقات الإنسانية من نمط "الشيئية الأداتية" إلى أفق "التواصل الذاتي المشترك"، ليصبح الاعتراف الأخلاقي المتبادل حصناً ضد التشيؤ ومقاومة لابتلاع التقنية للطبيعة الفطرية للإنسان.

يكشف التحليل الهونيتي لمأزق التشيؤ عن البنية التدميرية للنزعة "ما بعد الإنسانية"، باعتبارها ذروة العقلانية الأداتية التي تبتر "إيتيقا التواصل الإنساني". حيث إن الاختزال التقني للإنسان -تحت لافتة "التعزيز المادي"- ليس سوى آلية لإلغاء "الاعتراف الأخلاقي المتبادل" وتحويل الذات إلى كيان شيئي. وبناءً عليه، لا يمكن تقويض هذا الاغتراب التقني إلا بـ "منعطف أماناتي" يعيد تعريف الكينونة بوصفها "وديعة أنطولوجية"، ويؤسس للكرامة البشرية كقيمة متعالية عن منطق التسليع والرأسمالية الإجرائية.

تأسيساً على هذا المنظور، يتبدى التشيؤ كحالة من النسيان الأنطولوجي لأسبقية الاعتراف؛ وفيه تنكفئ الذات عن أفقها الوجودي المنفتح، لترتد إلى وعي أداتي يُشيّئ الكينونة البشرية والعالم، مختزلاً الظواهر الإنسانية إلى محض موضوعات

خاضعة للكم، والتسليع، والأجرأة التقنية. وعند سحب هذا التفكيك الوجيز على مدارات أطروحة "ما بعد الإنسانية" وتجلياتها الأداتية في الهندسة الجينية والذكاء الاصطناعي الفائق، تنكشف المفارقة البنيوية للتقانة (الباتولوجيا التكنولوجية) في أوج عيانها الأنطولوجي عبر مستويين متمايزين:

أولاً- عقلنة الاعتراف الأدواتية أو تكنو-وضعية الاعتراف (الشَّيْئِيَّة وتَسْلِيعُ الإنْسَان): تتولى أطروحات "ما بعد الإنسانية" تقويض الركائز الإتيقية (الأخلاقية) للاعتراف المتبادل، والمتمثلة في الاحترام القانوني والتقدير القيمي للكينونة البشرية بوصفها غاية في ذاتها؛ لتُخضع الفرد، بدلاً من ذلك، لاختزال بيو-رقمي وأداتية تقانية حادة. وعبر هذا الانزياح، تُستبدل قيمته الوجودية اللصيقة به بمعايير كمية وجينية خاضعة للحوسبة والنمذجة. يمثل هذا المسار الذروة القصوى للاغتراب الأنطولوجي، والتشيؤ الاستلابي، وإهدار الاعتراف؛ إذ يُجرّد الكائن البشري من قيمته الجوهرية المتأصلة وكرامته الوجودية، ليُرتد به بفعل الأداة التقنية إلى محض معطى وظيفي أداة نفعية عابرة.

ثانياً: الاغتراب الأنطولوجي المعاصر (أزمة الاعتراف الوجودي في عصر الحداثة السائلة): في مدارات الترانس-إنسانية والأجرأة الحسابية للكينونة، ومسارات الاغتراب الرقمي للوعي الفائق، يتجلى (انمحاء المغايرة الجسدية) ليعلن أفول الحضور العياني للمغاير؛ وهو ما يؤول بالضرورة إلى تجفيف المنبع الأخلاقي الذي رهن الفيلسوف "إيمانويل ليفيناس" تحقُّقَه بفينومينولوجيا "الوجه" في هشاشته ومكابدته العيانية، إذ يستحيل غياب الجسد إعداماً للمسؤولية الإتيقية تجاهه. وفي

المقابل، تندرج أزمة الاعتراف عند "أكسيل هونيت" في سياق يمتنع فيه انبثاق الذات إلا عبر "التحقق البين-ذاتي الصراعي" وضمن "أنطولوجيا الكفاح من أجل الاعتراف"؛ وهي الأطروحة التي تحاكي في عمقها الجدلية الهيغلية الشهيرة المؤصلة في متن "فينومينولوجيا الروح".

بيد أن التقانة الفائقة تحوّل النضال الوجودي إلى مجرد تواصل أداتي مُمَكْنَن، يمنح الذات المغتربة عقلانية أداتية زادها الوهم، لتغرق في انكفاء أنطولوجي جاف يقود إلى أفول الفاعلية الإتيقية للكائن الإنساني وتبدد مسؤوليته التكليفية. وعبر هذا الانزياح، تُستبدل المجاهدة الوجودية بنظام اتصالي خوارزمي صلد، يُسيّج الوعي بسديم "الاتصال الزائف" بينما يزج به في قعر الاغتراب والعزلة الأنطولوجية القاحلة، مفرغاً الكينونة البشرية من زخمها الأخلاقي وتبعاتها الائتمانية.

وهنا تتكامل الفلسفة الأماناتية الجديدة مع إيتيقا الاعتراف عند هونيت لتقدم العلاج المعرفي لهذه الباتولوجيا التكنولوجية؛ فالحل لا يكمن في رفض العِلم، بل في تذكر الاعتراف الأولي وتزكيته ائتمانياً.

الباب الثاني

"إيتيقا المسؤولية والحرية التداولية"

الفصل الأول: أخلاق المستقبل وحفظ الأمانة الجينية

تأصيل "مبدأ المسؤولية الأنطولوجية، وحق الأجيال القادمة" (التكامل المعرفي بين هانس يوناس والفلسفة الأماناتية)

تنعطف الفلسفة الأماناتية المستحدثة في هذا المحور من فضاء التشخيص الفينومينولوجي لمرضية التشيؤ، نحو أفق التأسيس التداولي الإيتيقي (الأخلاقي) الرامي إلى حراسة الكينونة البشرية في مواجهة الحتمية التقانية الراديكالية للنزعة "الترانس-إنسانية / الما بعد إنسانية"؛ والتي تبتغي تفتيت المحددات الأنطولوجية الأصيلة واستباحة النواة الفطرية للنوع الإنساني.

يتبدى التمفصل البنيوي والانسجام الأنطولوجي بين "الفلسفة الأماناتية المستحدثة" والأفق الإيتيقي للفيلسوف الألماني "هانس يوناس" في متنه العمدة "مبدأ المسؤولية: أخلاق في مواجهة الحضارة التكنولوجية"؛ إذ يروم هذا المحور بلورة "المسؤولية الأنطولوجية" بوصفها حتماً كونياً يربط "إيتيقا المستقبل" الغربية بـ"مبدأ الأمانة" والائتمان الوجودي الفطري.

يُشرّح هانس يوناس بنيوياً المنظومات الإتيقية الغربية التقليدية بمساريها: (الديونتولوجي الكانتي القائم على الواجب، والتيلولوجي الغائي القائم على النفعية)؛ مبرهناً على عجزها الإبستمولوجي وقصورها الأنطولوجي الفادح في مجابهة (السيادة التقنية الفائقة). لقد بقيت الإيتيقا الكلاسيكية محكومة بـ (تزامنية ومحلية سياقية ضيقة)، ومرتهنة بصلات بين-ذاتية مباشرة وضمن تموضعات مكانية

وزمانية محدودة، في حين انطلقت من مصادرة واهمة تتعامل مع الطبيعة كـ (بنية أنطولوجية مكتملة وثابتة) منزهة عن الاختراق أو التشويه الأداتي.

بيد أن الراهن المعاصر يكشف عن تحول البيوتكنولوجيا والأنظمة السيبرانية "تحديداً الهندسة الجينية والذكاء الاصطناعي الفائق" إلى (سلطة أنطولوجية سيادية) تملك القدرة على إحداث قطيعة ماهوية وتشويه النواة البيو-فطرية للإنسانية بصورة لا تقبل الارتداد. وانطلاقاً من هذا المأزق الوجودي الكوني، صاغ يوناس (أمره الأخلاقي المطلق والاستشرافي للحضارة التكنولوجية) في بيان معياري موجه للوعي الإنساني العام: "اجعل من فِعلك وممارستك امتثالاً لمعيار كوني يضمن ألّا تؤول الارتدادات المستقبلية لصنيعك التقني إلى تقويض شروط الإمكان لاستمرار كينونة بشرية أصيلة ومكتملة على البسيطة".

تضرب المسؤولية الأنطولوجية عند يوناس جذورها في (إيتيقا الهشاشة الوجودية)؛ حيث لا ينظر إلى التناهي والضعف البيولوجي للإنسان بوصفه عجزاً معرفياً يقتضي المحو عبر آليات (التعزيز التقني اللاتناهي)، بل كمُعطى أنطولوجي أصيل ينهض عليه مفهوم (المسؤولية الرعائية التوليدية). وهي مسؤولية تفرض التزاماً أخلاقياً يتخذ طابعاً أبوياً حارساً للأجيال القادمة، بوصفها ذواتاً مغيبة سيميائياً وسياسياً عن اللحظة الراهنة، ولا تملك صوتاً أو تمثيلاً يقي كينونتها الموعودة من التشويه والارتهان التكنولوجي.

ولئن كان يوناس يؤصل لـ (المسؤولية الأنطولوجية) عبر آلية (استكشاف الخوف المستبصر) تحسباً لتقويض الكينونة البشرية أو انمحائها، فإن "الفلسفة الأماناتية

المستحدثة" ترفد هذا النموذج الإرشادي بمدد متعالٍ وأفق إبستمولوجي أكثر رصانة وتماسكاً، بالانتقال به نحو الفضاء المعرفي لأطروحة طه عبد الرحمن الائتمانية. وفي هذا السياق، تتضايف (إيتيقا المستقبل) في نسختها الغربية مع (الأخلاق الائتمانية) في أبعادها التداولية، ليتقاطع المشروعان عند ثلاثة محاور حِجاجية مفصلية:

أولاً- الجسد والفطرة كوديعة مستأمنة: يقضي النموذج الأماناتي بنزع صفة الحيازة الأداتية عن البنية البيولوجية للإنسان، رافضاً اختزالها في "ملكية سيادية مطلقة" تُشرعن للجيل الراهن استباحتها بالتحوير أو الهندسة الجينية؛ بل يُدرجها بوصفها "عهدة أنطولوجية مفارقة" أُنيطت بالذات البشرية لحفظها. ومن ثمّ، فإن ما يؤسسه يوناس في "إيتيقا المستقبل" بوصفه التزاماً صميماً لحماية "الكينونة الإنسانية الأصيلة"، يتطابق في عمقه النسقي مع المحدد الفلسفي الأماناتي القائم على "حراسة الوديعة الفطرية" والامتثال لاستحقاقات ميثاق الاستخلاف الكوني.

ثانياً- نقض "تأليه التقنية" والسيادة الواهمة: ترفض النزعة الأماناتية الغطرسة الأداتية، وتلفظ الأطروحة الائتمانية التمركز الفرعوني لمنظور "ما بعد الإنسانية" الساعي لتخليق "ذات مفارقة لنوعها". إذ لا يُمثّل النزوع نحو التأبيد السيبراني أو التحوير الجيني الجوهري ترقياً أنطولوجياً، بل هو (مروق إيتيقي) راديكالي وانتهاك لعهد الاستخلاف الفطري الذي جُبلت عليه الكينونة. إن هذا التخطي التقني الحاد يزيح الآلة عن مسارها الغائي بوصفها (أداة للتزكية والتعمير الأنطولوجي)، ليحيلها إلى آلية لـ"التقويض والتدمير الوجودي الشامل."

ثالثاً- المسؤولية المستدامة (ميثاق الأجيال): يتماهى برادايغم (إيتيقا المستقبل) اليوناسي تماهياً عضوياً مع "الأطروحة الأماناتية" في مقاربتها لحقوق الأجيال القادمة؛ إذ تتبوأ الذات الراهنة مقام (المستخلف الأنطولوجي) المُلزم بنقل وديعة الكينونة البشرية الأصيلة إلى الفواعل المستقبلية منزهة عن أي تشويه جيني أو اختزال سيبراني. إن هذه الحراسة الأماناتية تحول دون فرض (حتميات مبرمجة سلفاً) قد تصادر استقلاليتها البيو-إتيقية، وتسلبها حقها الأنطولوجي البدئي في مكابدة الوجود التاريخي الحر وصياغة تجربتها الأخلاقية المستقلة.

ولا شك أن التمفصل البنيوي لأطروحة هانس يوناس داخل المعمار المعرفي للنزعة الأماناتية يؤسس لـ (بديل إيتيقي صلب وصارم) يكبح جماح الاندفاعة الراديكالية لمنظومة "ما بعد الإنسانية". وبموجب هذا التضافر النسقي المتكامل، تتزحزح حماية الشفرة الجينية البشرية من سياق "الإجراءات السياسية والقانونية المرنة" المحكومة بالمصالح والتوافقات البراغماتية العارضة، لترتقي إلى مصاف (الأمر الأماناتي الكوني الملزم حتميةً وصرامةً).

يبرهن تأصيل (مبدأ المسؤولية الأنطولوجية) على أن الحرية الإنسانية في النسق الأماناتي تنزاح عن مدار (الانعتاق السارتري العدمي) الذي ينتهي بالضرورة إلى الاغتراب والتسليع، لتبلغ أصالتها بما هي (حرية مسؤولة ومكبلة طوعاً) بموجبات حراسة الفطرة وصون كينونة الكائن.

إن هذا المنعطف الأماناتي المستحدث (بتمفصله النسقي مع إيتيقا يوناس وأطروحة طه عبد الرحمن الائتمانية) يضع حداً حاسماً للصلف الأداتي لتيارات "ما بعد

الإنسانية"؛ معلناً أن كمال الكينونة الإنسانية لا يتحقق بـ(التخطي الأداتي للتخوم البيولوجية) عبر الذوبان في منظومة الآلة، بل في (الاضطلاع بالواجب الأخلاقي الاستئماني) الحارس للنوع البشري من التصفية والمحو التقاني.

وفي حق الأجيال القادمة؛ يرتكز الامتثال الفلسفي الأماناتي لـ(الأمر الإيتيقي الاستشرافي) على تجريم (التعزيز الجيني التحسيني) أو "اليوجينيا التقنية"، والتعامل معه بوصفه (انتهاكاً أنطولوجياً كليّ الأركان)؛ إذ يعمد هذا التدخل الهندسي الفج إلى حرمان الذوات المستقبلية من حقها الأصيل في (الهشاشة البيولوجية الإيجابية).

إن هذا التناهي الطبيعي لا يشكل عجزاً بنيوياً، بل هو الشرط الأنطولوجي التأسيسي لنشوء (المسؤولية الرعائية التوليدية) وجسر (التآزر البين-ذاتي المشترك)؛ والذي بدونه ينحلّ المركّب الإنساني لحساب المنظومة الآلية.

الفصل الثاني: هندسة الجينات وهدم الاستقلالية التواصلية

(نقض "النسالة الليبرالية" في ضوء أطروحة يورغن هابرماس)

يستقرئ هذا الحقل المعرفي النقد الإيتيقي-الحقوقي والتداولي للهندسة البيولوجية، واصلاً الفلسفة "الأماناتية" المستحدثة بالأطروحة النقدية للفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" في متنه الصارم "مستقبل الطبيعة البشرية: نحو يوجينيا ليبرالية؟". فبالتمايز عن المقاربة الأنطولوجية الخاصة بالفيلسوف "هانس يوناس" المتمحورة حول حراسة الفطرة الوجودية، ينزع هابرماس نحو تفكيك المآزق السياسية والسوسيولوجية التي تهدد "بنية البين-ذاتية التواصلية والتكافؤ المعياري الأخلاقي" بين الذوات، إثر الجنوح الأداتي نحو "التعزيز البيو-مادي والترقية الجينية" التي تروّج لها برادايغمات ما بعد الإنسانية.

يوظف هابرماس برادايغم (اليوجينيا الليبرالية) لتوصيف الاستراتيجيات البيوتقنية التي تمنح سلطة القرار الأبوي والمؤسسات المختبرية حق التدخل الإجرائي في البنية الجينية للأجنة؛ حيث ينحرف هذا الفعل عن مساره (العلاجي السريري) ليرتكس في أتون (التعزيز الأنطولوجي الأداتي) المستهدف هندسة ذوات بمحددات إدراكية أو جمالية مبرمجة سلفاً. ويُقوّض هابرماس هذا المنزلق البيو-إيتيقي بالاستناد إلى محورين حِجاجيين مفصليين:

أولاً- تقويض السيادة الأنطولوجية للذات وعقدة "التأليف": يفكك هابرماس هذا المنحدر ببيان أن "الذات المصممة وراثياً" تُحرم معرفياً ووجودياً من إمكانية وعي كينونتها بوصفها (المؤلف الأوحد والمسؤول لقصة حياتها الأخلاقية)؛ ذلك أن

التحديد الخارجي المسبق الصنع الممارَس من قِبل الجيل السالف، يُرسّب مقاصد أداتية وغايات نفعية داخل بنتها البيولوجية. وهو ما يُحدث صدعاً بنيوياً في وعي الذات بـ(عفويتها الفطرية البدئية)، ويجردها من شرط (الاستقلالية الإتيقية) الضروري لصياغة خياراتها الوجودية بحرية تامة وتكافؤ ندّي مع الآخرين.

ثانياً- تقويض التناظر المعياري وانخرام التكافؤ التداولي بين الذوات: يتأسس فضاء الممارسة الديمقراطية والفعل التواصلي عند هابرماس على شرط (التناظر البين-ذاتي المتكافئ)؛ وفيه تلج الفواعل الإنسانية حقل المداولة العقلانية بوصفها ذواتاً متكافئة إيتيقياً وحقوقياً. بيد أن البيوتكنولوجيا التحسينية تقذف بالنوع البشري في أتون (تراتبية أنطولوجية عمودية) تستعصي على التسوية الحوارية والتداولية، وتتمثل في جدلية (المصمِّم والمصمَّم). إن هذا التشريط البيولوجي القسري يجتث مبدأ الندّية الأصيلة المستند إلى (عفوية المنشأ الطبيعي)، ليُشرعن نمطاً مستحدثاً من (الطبقية والارتهان الأنطولوجي) العصيّ على التقويض أو المراجعة النقدية الحرة.

وهنا تستدمج الفلسفة الأماناتية المستحدثة (المنعطف التداولي البين-ذاتي) لهابرماس، صاهرةً برهانه التواصلي في جوهر نسقها الأخلاقي؛ ليثمر هذا التكامل الإبستمولوجي والتركيبي انبثاق الصياغات والمعايير القَبْلية الكلية التالية:

أولا: "الشرعنة المعيارية لسيادة الفطرة: (الكينونة البيولوجية الأصيلة بوصفها أمانة حقوقية متعالية)": يتعين مبدأ (الحرمة الأماناتية للأنطولوجيا البشرية) في كون الجسد والماهية الحيوية للنوع يمثلان وديعة وجودية منيعة؛ يُحظر على اللحظة التاريخية الراهنة العبث بتخومها البيولوجية. ويتشكل (الحق في التناظر الفطري

عند البدء الكينوني) بوصفه الترجمة القانونية الفوق-وضعية لـ(ميثاق الاستئمان الكوني)؛ حيث تنبثق الذات الإنسانية متحررة بشكل راديكالي من حتميات البرمجة الإجرائية والتحكم الأداتي المفروض من إرادة بشرية أخرى، لتستقر كينونتها كذات مستقلة ومسؤولة حصرياً أمام مرجعيتها المتعالية ووعيها الائتماني الصرف.

ثانياً: "نزع الصبغة التسليعية ومقاومة التشيؤ الأنطولوجي البنيوي لأجيال المستقبل": تكشف المقاربة الأماناتية عن مآل "النسالة الليبرالية" بوصفها آلية تقتلع الذات المقبلة من أفق "الغائية الأخلاقية الكامنة والمتسامية"؛ لتزجّ بها في شرك "الكينونة المُصنّعة" المرتهنة لتقلبات السوق الرأسمالية والنزعات الاستهلاكية الأبوية. إن هذا التشيؤ الأنطولوجي البنيوي يمثّل خرقاً راديكالياً لـ"ميثاق الاستخلاف والأمانة"؛ حيث يرتد الفاعل البشري من مرتبة "ذات حاملة للتكليف الرسالي والوجودي الأصيل"، ليُختزل في محض "موضوع أداتي" خاضع للتحديث التقني الدائم والنمذجة الرياضية الصماء.

ثالثاً: "التقعيد الإيتيقي للبين-ذاتية الأماناتية": يتلازم الفعل التواصلي العقلاني تلازماً عضوياً مع (الوعي بالمسؤولية الأماناتية)؛ إذ يمتنع التأسيس الإجرائي لـ(الاعتراف التبادلي والتناظر المعياري) الذي يُنظّر له هابرماس، ما لم تتمثل الفواعل البشرية كينونتها بوصفها "ذواتاً مستخلفة ومتضامنة" في حراسة الوجود الكوني. إن هذا الصهر المفهومي يمحو مشروعية أي (تجاوز تقني تراتبي)، حاظراً على النزعة ما بعد الإنسانية شرعنة "وصاية بيو-تكنولوجية عمودية" تُجهض قيم الندّية الأصيلة وشروط المشاعية الحوارية الحرة.

يستدل التحليل الإيتيقي-التداولي في الفضاء الهابرماسي على أن (النسالة الليبرالية التحسينية) لا تشكل كشفاً معرفياً محايداً، بل هي (إجراء أداتي وسلطوي) يقوض السيادة الكينونية للذات ويفكك مقومات البين-ذاتية التواصلية. ومن ثمّ، تتنزل "الفلسفة الأماناتية المستحدثة" باعتبارها (الأفق المعياري الكلي) الكفيل بحراسة الكرامة البشرية؛ ومؤسسةً لشرعية (الامتياز الأنطولوجي لجينوم بشري منزّه عن الهندسة والتحوير التقني)، امتثالاً لاستحقاقات ميثاق الاستخلاف الكوني، وصوناً للتناظر الفطري الناظم للمشاعية الإنسانية المتكافئة.

الفصل الثالث: اغتراب الذات وسلب الاعتراف

الذكاء الاصطناعي واغتراب الاعتراف (تفكيك مأزق "التشيؤ الخوارزمي" مع أكسيل هونيت)

ينزاح الحِجاج الإيتيقي للفلسفة الأماناتية في هذا الحقل المعرفي عن نقد الاستباحة البيوتقنية للجسد الفيزيائي (في تخومه اليوناسية والهابرماسية)، لينعطف نحو تفكيك المقاربة الأداتية الرامية إلى "تقويض الوعي الأنطولوجي وإلحاقه بالأنظمة السيبرانية". فبعد دحض ركائز اليوجينيا الليبرالية، يتجه الأفق الأماناتي صوب تفكيك إحدى كبرى الأساطير المفهومية والأسطورية للنزعة "الترانس-إنسانية"؛ والمتمثلة في "النمذجة الرياضية للوعي وإخضاعه للمنطق الخوارزمي الصارم"، عبر آلية "ترحيل الوعي وحوسبته رقمياً" بغية استملاك "خلود سيبراني مفارق للجسد."

يتذرع هذا الأفق المعرفي ببرادايغم "إيتيقا الاعتراف" للمنظر النقدي والفيلسوف "أكسيل هونيت"، بغية تتبع المسارات الإجرائية التي يقود عبرها (الهيمنة الخوارزمية) إلى ارتهان الكينونة، والتباس الهوية، وانكفاء الأنساق الاجتماعية نحو (مرضية الإنكار والتشيؤ الأنطولوجي الشامل)، والمتعينة صراحة في "انمحاء ونسيان الاعتراف البين-ذاتي البدئي".

يؤصل هونيت لنموذجه النقدي استناداً إلى مصادرة بنيوية تقضي بأن تخلّق الهوية الإنسانية الأصيلة والتشكل السوي للوعي بالذات يمتنعان معرفياً ووجودياً خارج أفق (الآخر التناظري). فالكينونة تتأسس عبر مصفوفة من (الاعتراف البين-ذاتي

المتبادل) المحكوم بثلاثية أركان تعاقبية صلبة: "الحب (بوصفه تقييماً عاطفياً بدئياً ورعاية حميمية للجسد الهش)، الاحترام القانوني المعياري (الذي يُكرّس الذات كفاعل حقوقي مستقل ومتكافئ)، والتقدير الاجتماعي التضامني (الذي يثمن المساهمة الوظيفية والمهاراتية للفرد داخل المشاعية الإنسانية)". وفي هذا السياق، يُحدد هونيت (التشيؤ) تحديداً فريداً؛ إذ يراه (نسياناً للاعتراف الأولي)؛ فالإنسان قبل أن يتمثل العالم تمثلاً حسابياً بارداً، يتفاعل معه عبر (شحنة وجودية وتعاطف بدئي) يُبصر من خلاله الآخر كذات مستقلة ذات سيادة وكرامة. ويحدث التشيؤ "وهو عارض باتولوجي واجتماعي" عندما يفقد الكائن هذا التعاطف البدئي، متبنياً نظرة (أداتية صرفة) تختزل البشر، والوعي، والصلات المشتركة في مجرد موضوعات وأشياء قابلة للاستهلاك والقياس.

تستوعب الفلسفة الأماناتية المستحدثة الآليات التفكيكية للنموذج الهونيتي لتُسقطها إجرائياً على مدارات الذكاء الاصطناعي العام والفائق؛ مبرهنةً على أن صهر الكينونة الواعية بالمنطق الخوارزمي الصارم يُفضي بالضرورة إلى (اغتراب أنطولوجي بنيوي)، تتحدد ارتداداته التدميرية عبر مصفوفة مشكلة من ثلاثة أبعاد مفصلية:

أولاً- "التصفية الأداتية للكينونة الواعية ومصادرة الاعتراف البين-ذاتي": تختزل المنظومة الما-بعد-إنسانية الوعي الكينوني في (تدفق بياني إجرائي) ونمذجة خوارزمية مصمتة قابلة للمحاكاة والترقية الرقمية. ويفكك النسق الأماناتي هذا المنزلق بوصفه الأوج الكارثي لـ(باتولوجيا نسيان الاعتراف)؛ إذ يؤول اختزال

الضمير الأخلاقي، والمكابدة الوجودية، والتناهي البشري الإيجابي في شفرات سيبرانية إلى محو تام لـ(الاعتراف بالكرامة الفطرية المفارقة). وبموجب هذا الاستلاب الداتاوي المتغوّل، يرتد الكائن البشري من مرتبة "ذات أماناتية غائية حارسة للوجود"، ليُمسخ في محض "وحدة وظيفية لمعالجة البيانات" خاضعة لمنطق التنميط السلعي وعقلانية المنفعة الأداتية.

ثانياً- "العطالة المعيارية للاعتراف السبراني والزيف الأنطولوجي للتواصل الرقمي": يتطلب برادايغم (الاعتراف التبادلي) في النسق الهونيتي مثول (الآخر العيني المتجسد) بوصفه شريكاً في التناهي البيولوجي، والمكابدة، والتآزر الوجداني. بيد أن المنظومات الخوارزمية الفائقة والوعي السيبراني الافتراضي يمتنعان بنيوياً على الانخراط في (الكفاح من أجل الاعتراف)؛ نظراً لافتقار الآلة "مهما بلغت كفاءتها الحسابية" لـ(الذاتية الأخلاقية القَبْلية)، وعجزها المعرفي عن تمثل دلالات الواجب أو التضحية الائتمانية. وتأسيساً على هذا القصور، ترتكس الصلات الإنسانية في العصر الرقمي إلى مدارات (الأداتية النفعية المطلقة)، مما يبتر أواصر البين-ذاتية التواصلية ويقذف بالذات في غياهب انكفاء أنطولوجي جاف ومغترب.

ثالثاً- "الاغتراب الأداتي وتفويض الأهلية الإيتيقية (نقض ميثاق الاستخلاف وأنطولوجيا الأمانة)": حينما تعمد الذات البشرية إلى ترحيل وعيها وإحالة خياراتها السيادية المحددة للمصير "الحقوقية منها، والسريرية، والمعيارية" إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي الفائق، فإنها تقترف (مروقاً أماناتياً) راديكالياً يتجسد في (التنصل

الإجرائي من الأهلية التكليفية والوجودية). فالنسق الخوارزمي المصمت ممتنع أنطولوجياً ومعرفياً عن استيعاب التكليف الإيتيقي، ويغدو ارتهان الوعي صوبه بمثابة نكوص عن (القلق الأنطولوجي الإيجابي)، وانزياح نحو "بلادة تقنو-إجرائية" تبتر مبدأ المسؤولية، وتزج بالجماعة البشرية في أتون باتولوجيا التشيؤ البنيوي الشامل.

وتتكامل الفلسفة الأماناتية المستحدثة "بالاتكاء على الأفق الائتماني لطه عبد الرحمن" مع "إيتيقا الاعتراف الهونيتية"؛ لتُشيد الأنموذج المعرفي والبديل الإبستمولوجي الناظم لحوكمة الذكاء الاصطناعي:

أولا- (الأهلية التكليفية للوعي، والسيادة الأنطولوجية للذات بوصفهما "وديعة إيتيقية متعالية"): يقضي الأنموذج الأماناتي بـ(الامتناع الإبستمولوجي والأنطولوجي) للوعي والضمير الأخلاقي عن الانصياع لـ(الاختزال الخوارزمي والنمذجة السيبرانية) القابلة للتحوير الأداتي؛ فهما لا يتحددان كدفق بياني خاضع للترقية التقنية، بل يتمفصلان بوصفهما "عهدة وجودية متعالية" رُكّبت بنيوياً في جِبلة الجوهر الفطري للكينونة. إن هذا التأسيس الفطري هو الشرط التكويني المنشئ لـ(الفاعلية التكليفية للإنسان)؛ مرتقياً به إلى ذات سيادية ملزمة أخلاقياً بموجبات "عمارة الوجود والتزكية الإتيقية المستدامة"، بمعزل عن حسابات الأتمتة والأجهزة الصماء.

ثانياً- "التناظر المعياري الأماناتي": يمتنع إجرائياً تشييد (مصفوفة الاعتراف التناظري) بأركانها الثلاثة "الحب الحميمي، الاحترام الحقوقي، والتقدير التضامني"

في ظل بنية مجتمعية مرتهنة للهيمنة الخوارزمية والتنميط السلعي. إن تحققها المعياري يظل مشروطاً بـ(انعطافة أماناتية كبرى) تنقل العلاقات البين-ذاتية نحو أفق يُبصر فيه كل فاعل في المغاير "ذاتاً مستخلفة وشريكاً أنطولوجياً أماناتيّاً" على عهدة الوجود الكوني. وبموجب هذا التأسيس الأماناتي المشترك، تنبثق حصانة كينونية مفارقة تحمي الاستقلالية الإتيقية للذات، وتنقذ الأنساق الاجتماعية من باتولوجيا التشيؤ والاسترقاق السيبراني.

يستقرئ التفكيك الإيتيقي-النقدي للتشيؤ الخوارزمي في الأفق الهونيتي خطورة الانزياح نحو "ما بعد الإنسانية الرقمية"، مبرهناً على أنه لا يُمثّل ترقية معرفية للوعي، بل هو (إنكار أنطولوجي كلي) يستأصل الهوية السردية ويختزل البين-ذاتية التواصلية في "شبكات أداتية مبردة" ومفرغة من المعنى. ومن ثمّ، تتنزل النزعة الأماناتية المستحدثة بمثابة (الحصن المعياري المتعالي) الكفيل بلجم العقلانية الأداتية وضبط صيرورتها بالتخوم الاماناتية؛ معلنةً أن القيمة الاعتبارية المطلقة للإنسان تظل مشروطة بـ(الاضطلاع بالأهلية التكليفية والفاعلية الأخلاقية للضمير)، وممتنعة عن الذوبان في أتون "أتمتة خوارزمية صماء" مسلوبة الروح والاعتراف البين-ذاتي الأصيل.

الباب الثالث

"الأفق الأماناتي البديل واستنقاذ الكينونة البشرية"

الفصل الأول: التزكية الأماناتية للذكاء الاصطناعي

المحددات الأماناتية والعملية لحوكمة العقل التقني الفائق

ينعطف المنظور الأماناتي المستحدث في هذا المحور من فضاء التفكيك الأنطولوجي، والحقوقي، والسوسيولوجي لبرادايغم "ما بعد الإنسانية" والذي جرى تشريحه في الفصول السابقة بالاتكاء على البنى الحِجاجية "لطه عبد الرحمن، ويوناس، وهابرماس، وهونيت" نحو أفق الصياغة الإجرائية والتأسيس النظري البديل.

يتبرأ هذا المنظور من النزعة (اللودية) المعادية للتقانة، لينزع عوضاً عن ذلك نحو التأسيس لـ(حوكمة ائتمانية وتزكوية) تنظم مسارات التقنيات الناشئة "وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والهندسة الجينية". ويروم هذا المحور إرساء ثلاثة ضوابط رئيسية ومحددات إجرائية كفيلة بضمان ارتهان العقل التقاني لوظيفته الأداتية في خدمة الأمانة الوجودية، حائلاً دون تحوله إلى قوة لتقويضها وتدميرها.

أولا- مبدأ "حفظ الوديعة الفطرية" (التقييد المعياري للبيو-تقنية / حوكمة الهندسة الجينية): استناداً إلى قانون الأولوية المعيارية الذي يُقارب الجسد بوصفه "عهدة مستأمنة" لا حيازة أداتية مشاعة، يُرسي النسق الأماناتي كوابح حاسمة لحوكمة البيوتكنولوجيا وآليات التعديل الجيني، متضافراً في عمقه الإجرائي مع المقاربات التحذيرية لهابرماس ويوناس:

أ."الفرز المعياري القاطع بين الفعل السريري الاستشفائي (التقويم العلاجي والأداتي أو التحسيني التقني)": يؤصل البرادايغم الأماناتي المستحدث لـ(محدد الفرز القطعي)

في الحقل البيو-إيتيقي؛ مكرساً مشروعية التوظيف الإجرائي للتقنيات الجينية الفائقة "كآليات كريسبر" حصراً ضمن فضاء (الممارسة السريرية الاستشفائية) الرامية إلى ردم الاعتلالات البيولوجية؛ باعتبار التقويم العلاجي امتداداً بنيوياً لواجب "تزكية الجسد وحراسة الوديعة الصِّحية". وفي المقابل، يقضي النسق بـ(الحظر الأنطولوجي المطلق) لـ(التعزيز الأداتي التحسيني) المستهدف هندسة "الذوات المصمَّمة مخبرياً" أو التحديد المسبق للسمات الفيزيقية؛ تلافياً لما ينطوي عليه هذا المنحدر اليوجيني من تصفية لـ(التناظر المعياري عند المنشأ الفطري) وإجهاض للاستقلالية الإيتيقية للذات المقبلة.

ب."حق الكائن في جينوم غير متلاعب به": يُقنّن النسق الأماناتي إشهار (الحق البيو-أنطولوجي في أصالة الفطرة للنوع البشري)؛ باعتباره الركيزة الميتا-حقوقية لحراسة ميثاق الاستخلاف الوجودي والائتمان الكوني. وبموجب هذا الإقرار القانوني الفوق-وضعي، تحوز الذوات المستقبلية استحقاقاً طبيعياً كلياً في الانبثاق الكينوني بمنأى عن (الهندسة المعملية المسبقة) التي تروم استلاب عفوية منشئها الفطري؛ صوناً لسيادتها الإيتيقية الكاملة وحقها الأصيل في مكابدة الوجود التاريخي وصناعة تجربتها الأخلاقية المستقلة، بكل ما يتضمنه تناهيها البيولوجي الإيجابي وملكاتها الطبيعية التلقائية.

ثانياً- "مبدأ حظر تفويض التكليف / الاغتراب الإجرائي" (حوكمة الذكاء الاصطناعي الفائق "التأصيل المعياري لامتناع الأهلية التكليفية عن الأتمتة السبرانية"):

مجابهةً للنزعة الفيزيائية الاختزالية المستهدفة تصفية الوعي الأنطولوجي وإلحاقه بالحتمية الخوارزمية الصماء، حيث يُرسّخ "النسق الأماناتي" محددات معيارية قطعية لحوكمة الأنظمة السيبرانية والذكاء الاصطناعي العام؛ مستنداً في هذا الكبح الإيتيقي إلى الركيزة الفينومينولوجية لـ(الاعتراف القبلي الوجداني) المتبلور في الطرح الهونيتي:

أ."الامتناع الأنطولوجي للأهلية الإيتيقية عن الترحيل السبراني (عدم قابلية الوعي الأخلاقي للتفويض)": يتعين الوعي والضمير القيمي بوصفهما الشرطين التكوينيين المنشئين للأهلية التكليفية واستحقاقات ميثاق الاستخلاف الكوني؛ في حين يمتنع النسق الخوارزمي المصمت "مهما تعاظمت ملكاته الحسابية والتحليلية الفائقة" عن الولوج في فلك الفاعلية الإيتيقية، نظراً لافتقاره الجذري للذاتية الأخلاقية وعجزه الأنطولوجي عن تمثل دلالات التناهي، أو مكابدة قلق الواجب، أو عينية الألم البشري. وتأسيساً على هذا الامتناع الإبستمولوجي، يُقنّن "الأنموذج الأماناتي" محدداً إجرائياً قاطعاً يقضي بـ(الحظر التداولي لتفويض المقررات المعيارية والمصيرية) سواءً أكانت قضائية أم سريرية بيو-طبية، إلى الميكانيكا الخوارزمية؛ مع حتمية حراسة (السيادة الإدراكية للفاعل الإنساني المستأمن)، وتكريسه بوصفه صاحب الإرادة المرجعية الأخيرة والمسؤول الأوحد عن المآلات الأنطولوجية للفعل التقاني.

ب."الشفافية التداولية والتناظر الأنطولوجي العيني": يقضي الأنموذج الأماناتي بفرض (تخوم حوكمية قاطعة) تُقيد الفضاء الخوارزمي، مجهضةً كل منزلق يروم

"مأسسة الاعتراف السيبراني الزائف"؛ وتأسيساً على هذا الحظر المعياري، يمتنع توظيف الأداتية التقنية بوصفها بديلاً إبستمولوجياً أو أنطولوجياً عن (البين-ذاتية التواصلية العينية المحكومة بالتجسد الطبيعي). إنها المساحة الوجودية التي يتخلق داخلها التعاطف الوجداني، والتضامن الأماناتي المشترك، والاعتراف المتبادل بالكرامة الفطرية المطلقة؛ لتشكل حصناً للكينونة ضد التصفية الرقمية والاختزال الأداتي.

ثالثا- "مبدأ المنعطف التزكوي للتقنية (التقنية التزكوية) كبديل عن (السيادة الأداتية): يطرح المذهب الأماناتي المستحدث إحلال برادايغم (التقانة التزكوية) بديلاً عن برادايغم (السيادة الأداتية) الذي قاد الحداثة الغربية وتيارات "ما بعد الإنسانية" نحو مآزق التشيؤ والعدمية التكنولوجية؛ إذ تتبلور غايته المحورية في تمكين الكائن البشري من الاضطلاع بمسؤولية (الأمانة الكونية) وتعمير الوجود قيمياً وإتيقياً، عبر إخضاع التطور التقاني لشرط التزكية الأخلاقية وحراسة الودائع الفطرية. وهو المسار الناجز الكفيل باستنقاذ الكينونة الإنسانية وصون فضاءات التواصل البشري الأصيل.

لا يروم المنظور الأماناتي الحديث إقامة عوائق إبستمولوجية لشل الفاعلية العلمية، بل يُرسّخ (أفقاً معيارياً تأطيرياً لعقلنة العقل التقاني)؛ حمايةً له من الارتداد الهدام ضد كينونة صانعه البشري. إن المحددات الإجرائية المتمثلة في "المنع الأنطولوجي لليوجينيا التحسينية"، و"حظر تفويض الأهلية الإيتيقية للمنظومات السيبرانية"، وإعادة تموضع الوظيفة التقنية وفق "منعطف التزكية الإعمارية"، تُشكل في كليتها

الضمانات المعيارية والوجودية الحتمية لإنقاذ البشرية من مأزق التصفية والمحو الأنطولوجي الذي تروج له النزعة ما بعد الإنسانية. وبذلك، ترتقي (إيتيقا "الأمانة" الكونية) لتغدو القانون الفوق-وضعي الحاكم والضامن للاتساق النسقي بين طفرات التطور المعرفي وحرمة الكينونة الفطرية الناظمة للنوع البشري.

الفصل الثاني: مانيفستو الإنسانية الأماناتية المتكاملة للجزئية الأولى

المنعطف الأنطولوجي التحرري "ميثاق الكينونة المستنقذة" واستعادة السيادة الإدراكية للنوع البشري.

يتعين هذا المبحث بمثابة (الأثر التأسيسي والوثيقة المعيارية العليا) للفلسفة الأماناتية في طورها البدئي؛ متبلوراً كـ"بيان أنطولوجي وإجرائي" يُكثّف الأفق الإيتيقي البديل الكفيل بانتشال البشرية من مأزق التصفية والتقويض الوجودي الذي تبشر به العدمية المادوية للنزعة "ما بعد الإنسانية". إن (الإنسانية الأماناتية النسقية) لا تطرح نفسها كأطروحة تنظيرية مجردة، بل كـ(انعطافة تحررية كبرى) تسترد السيادة الإدراكية والأخلاقية للذات، بوصفها كائناً حاملاً لميثاق استخلاف كوني مفارق يتجاوز حتميات الوجود المادي الأصم.

لقد تحدثنا آنفا أن النزعة "ما بعد الإنسانية Transhumanism)" والتي تتمحور حول راديكالية تقانية تسعى لهندسة الكينونة البشرية وإلغاء حتمياتها البيولوجية (كالمرض والشيخوخة والموت) بلوغاً لـ "الإنسان الفائق". وتتدخل الأماناتية هنا لتفكيك هذا البرادَيم، كاشفةً أنه يُمثّل الذروة المتطرفة لـ "المادية الإقصائية"؛ ففي محاولتها لتجاوز الحدود البشرية، تقوع هذه النزعة في مفارقة إلغاء "الإنساني نفسه" عبر اختزاله السبراني إلى مجرد دفقات بيانات، أو مادة فيزيائية قابلة للترقية والتشيؤ، مع إقصاء تام لأبعاده الروحية والميتافيزيقية. إن ما بعد الإنسانية تُعمّق إرث الحداثة القائم على "مركزية التملك والسيادة الكونية الكلية" ونشدان الخلود الفيزيائي عبر القهر التقني للطبيعة، بينما تؤسس الأماناتية لـ "خلود قيمي متسامٍ"

يتحقق بالوفاء بـ "إيتيقا الواجب الائتماني" والوعي بالجسد والكون كأمانة وجودية. وبذلك، تعبر الأماناتية بالتقنية من مأزق "الاستلاب والهيمنة الأداتية" الذي يهدد الهوية البشرية، إلى أفق "الضبط القيمي" الذي يُحيل الأدوات التقنية إلى وسائل خادمة للتحقق الأخلاقي والاستخلافي للإنسان.

يتحدد الكائن البشري في أفق الفلسفة "الما-بعد-إنسانية" بوصفه بنية بيولوجية قاصرة وغير مكتملة، يستوجب تخطي تخومها الطبيعية عبر آليات التحوير الجيني والترقية الأداتية لدمج الوعي بالحتمية الخوارزمية. وإثر هذا النزوع، ترتكس "الما بعد إنسانية" في مأزق أنطولوجي فادح؛ جراء ركوضها خلف سيادة مطلقة على الجسد والوعي، تنقلب ارتدادياً لتهبط بالكائن من رتبة "ذات كرامة غائية متأصلة" إلى مصاف "موضوع قابل للتصنيع والتحوير التقاني المستمر". وهنا ينبثق السؤال الأماناتي الحاسم: "إذا جرى اختزال الوعي في شفرة رقمية، وإحالة الجسد إلى مادة حيوية هجينة، فمن هو "المؤتَمَن" وما هي "الأمانة"؟

تتمحور الأطروحة "الما-بعد-إنسانية" حول توظيف الهندسة الجينية الفائقة "كتقنية كريسبر" وتخليق "الأجنة المصممة مخبرياً" رغبةً في الترقية النوعية للبشرية واستئصال القصور والضعف البيولوجي؛ بيد أن النقد الأماناتي يعمد إلى تفكيك هذا البرادايغم استناداً إلى آلية "حفظ الوديعة الوجودية". فبموجب هذا المنظور، لا تتحدد الطبيعة الفيزيقية والجسد الإنساني كحيازة تملكية خاصة تُبيح للكائن استباحتها بالتحوير أو النمذجة التجارية، وإنما كـ"أمانة أنطولوجية متعالية" أُنيطت بالذات لرعايتها وتزكيتها قيميّاً.

أما الهندسة الجينية المستهدفة للتحديث والترقية التقنية خارج تخوم التطبيب والمداواة، فإنها تهتك (الحق البيو-أنطولوجي في أصالة الفطرة للبشرية)، وتستحيل بالكائن إلى محض منتج وأداة ممتثلة لإملاءات الماضي ومرتهنة لمنطق السوق المعولمة؛ وهو ما يزج بالإنسان في وعي (العبد المستلَب) لمنظومة التشيؤ التي صادرت حريته وقيدت استقلاليته الإيتيقية. إن هذا المسار لا يقف عند حدود الاستلاب الفردي، بل يُهيكل الفرز الاجتماعي عبر إرساء (تراتبية أنطولوجية عمودية) صلبة، تقوم على مأسسة التفوق الجيني الطبقي العصيّ على التسوية الديمقراطية.

علاوة على ذلك، تنزع الأطروحة "الما-بعد-إنسانية" نحو دمج الدماغ البشري بالمنظومات الحوسبية، وترحيل الوعي ورقمته سحابياً على خوادم رقمية؛ استشرافاً لـ"خلود سيبراني زائف" يتجاوز تناهي الجسد وفناءه. وهنا يتجلى النقد الأماناتي الفلسفي في تعرية هذا الاختزال المخل وتقويض الرؤية الفيزيائية للوعي؛ فالوعي البشري في المنظور الأماناتي ليس محض صبيب بياني أو دالات برمجية ووظيفية تشغيلية، بل هو "وعي أماناتي قيمي" ملتصق بالضمير ومنوط بالمسؤولية، والإيثار، والمكابدة الوجودية.

إن الآلة "مهما بلغت مراتب الذكاء الاصطناعي وتعاظمت كفاءتها الحسابية" تفتقر بنيوياً لـ"الذاتية الأخلاقية القَبْلية"؛ جراء عجزها الأنطولوجي عن تمثّل دلالات المشاعر والقيم، من الوجع، أو الغضب، أو العطف، أو التضحية. بناءً عليه، فإن ارتهان المقررات الأخلاقية للآلات ومحاكاة الكينونة الإنسانية رقمياً يُمثّل مروقاً

أماناتياً وتنصلاً إجرائياً من الأهلية التكليفية، ونكوصاً عن "القلق الأنطولوجي الإيجابي" نحو جمود تقنو-إجرائي مصمت يسلب الإنسان جوهر فرادته.

إن الحِجاج الأماناتي ضد برادايغم "ما بعد الإنسانية" لا يتحرك من خصومة لودية (معادية للتقانة) أو ناقصة الأهلية المعرفية، بل من نزعة أخلاقية ائتمانية تروم عقلنة المسار التكنولوجي وضبط صيرورته. فما تتمثله النزعة الترانس-إنسانية كترقية وتحديث وتحسين للمحددات البشرية، يتشكل في عين الفلسفة الأماناتية الجديدة بوصفه إفلاساً وجودياً؛ إذ إن المسخ البيولوجي للإنسان ومكننته عبر الهندسة الجينية، وتفويض وعيه القيمي للذكاء الاصطناعي الفائق، يقوّض مباشرة مبدأ "الأمانة" الكوني. فالإنسان لا يستمد قيمته السيادية من سراب خلوده المادي الرقمي، بل من فاعليته الأخلاقية وقدرته على حمل عبء المسؤولية بكفاءة واعية داخل شروط وجوده التاريخي المتناهي.

وهنا تتلاقى الفلسفة الأماناتية المستحدثة بنيوياً مع أطروحة الفيلسوف الألماني "هانس يوناس" في متنه التأسيسي "مبدأ المسؤولية"؛ والذي استشرف فيه الخطر الأنطولوجي المحدق بالمستقبل البشري جراء الطفرة التقنية والعلمية المتعاظمة. فالتقانة المعاصرة "تحديداً الذكاء الاصطناعي والهندسة الجينية" غادرت عند مفصل تاريخي حرج وضعية الأدوات المحايدة، لتستحيل إلى (قوة أنطولوجية سيادية) تفكك الماهية الإنسانية وتهدد ديمومة حضورها الفطري.

وحيث ينطلق يوناس من محاكمة الأخلاق التقليدية "كالديونتولوجيا الكانتية" بوصفها إيتيقا محكومة بـ(تزامنية ومحلية سياقية ضيقة)؛ إذ كانت القواعد الكلاسيكية تنظم

نطاقاً جغرافياً محدوداً، وتنصاع لراهنية زَمَنية تتوخى النتائج الفورية وتحكم علاقات البشر اللحظية. أما الراهن الرقمي والبيولوجي، فإن العبث بالبنية الجينية للنوع أو إلحاق الوعي والضمير بالنظم الخوارزمية الفائقة، يمد شروخه التدميرية لتهدد كينونة الأجيال الواعدة وفكرة الإنسانية برمتها.

وعليه، يَسبك يوناس أمره الأخلاقي الاستباقي صياغةً معيارية كبرى: "اجعل من فِعلك ممتثلاً لمعيار يضمن ألّا تؤول تداعيات صنيعك التقني إلى تقويض شروط إمكان استمرار كينونة بشرية أصيلة على الأرض". فهو يرى أن الهشاشة البيولوجية للبشر ليست عجزاً إبستمولوجياً يستوجب المحو (كما تفترض النزعة ما بعد الإنسانية)، بل هي النواة الأنطولوجية المولدة لـ(المسؤولية الرعائية التوليدية) ذات الطابع الأبوي الحامي للطبيعة الفطرية.

وانطلاقاً من المعمار المعرفي للمفكر "طه عبد الرحمن"، يعمد المنظور الأماناتي إلى رفد هذا الطرح بنقلة إبستمولوجية تنزع عنه علمانيته الراهنة؛ مرتقياً به من أفق "المسؤولية الإنسانية المجردة" إلى مدار "أمانة التكليف الوجودي المتعالي". فبينما يشتق يوناس مسؤوليته من الخشية الأخلاقية والتحسب للكارثة، يقرر طه عبد الرحمن سقوط أي وصاية تملكية للإنسان على كيانه الفيزيقي تمنحه شرعية التلاعب بشفرته الوراثية، مثبتاً تموضعه الأصيل كـ"فاعل مؤتمن" محكوم بعهدة الاستخلاف الكوني.

لذلك، تعمد الأطروحة الائتمانية الطهوية إلى تقويض برادايغم (تأليه التقانة) الكامن في الفكر الغربي المعاصر؛ مؤكدةً أن المساعي الرامية لإنتاج "كائن فائق"

تكنولوجياً لا تمثل سوى خرق جذري لعهد الاستئمان الكوني، ومآل حتمي يفضي إلى تسليع الإنسان وتشييئه. ولقد أسس طه عبد الرحمن لنقد بنيوي ضد العقلانية الأداتية للآلة من بوابة (مبدأ الأمانة)؛ فالوعي الإنساني محكوم قبلياً بالالتزام والمسؤولية الأخلاقية والواجب العملي المنوط بالتكليف، في حين تظل الأنظمة الخوارزمية مسلوبة الأهلية والمسؤولية الأخلاقية بنيوياً وإبستمولوجياً ضمن فلكها الإجرائي، مما يجعل تفويض المقاصد والمرامي البشرية لها تدميراً كلياً للمنطق الائتماني الأصيل.

وفي السياق ذاته، تتقاطع الفلسفة الأماناتية المستحدثة مع أطروحة "هانس يوناس" النقدية للهندسة الحيوية؛ حيث يقرر يوناس أن التلاعب الجيني التعزيزي أو التحسيني يُمثّل تكبيلاً قسرياً للجيل القادم بإملاءات وتوقعات مسبقة الصنع، عبر تشويه طبيعته الأنطولوجية الأصيلة وحرمانه من براءته الفطرية البدئية. ومن جانب آخر، تتماثل الأماناتية بنيوياً مع نقطة انطلاق الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني "يورغن هابرماس" المستمدة من أرضيته الإبستمولوجية التي تصهر الأخلاق بفلسفة اللغة والتواصل والحقوق؛ والتي صاغ من خلالها نقداً راديكالياً لـ"اليوجينيا الليبرالية" عبر محورين حِجاجيين:

الأول: "تقويض الاستقلالية الذاتية"، حيث يبرهن هابرماس على أن التشريط الجيني المسبق يسلب الذات المصممة القدرة على تمثل كينونتها بوصفها (المؤلف الأوحد والمسؤول عن سيرة حياتها الأخلاقية)، لعلة زرع سمات فيزيقية ونفسية محددة ارتدت بالذات من كائن حر إلى محض منتج مبرمج، مما يضرب عفوية المنشأ

والحرية الوجودية في مقتل.

الثاني: "ضرب المساواة الأخلاقية والاجتماعية"، حيث يتأسس فضاء المشاعية الديمقراطية والتواصلية على تناظر الأفراد وتكافؤهم إيتيقياً وقانونياً بموجب ولادتهم الطبيعية العفوية، غير أن الهندسة الوراثية تُحدث تراتبية أنطولوجية عمودية خطيرة تشرعن جدلية (المصمِّم والمصمَّم)؛ إذ يستحيل علاج هذا التفاوت الطبقي البيولوجي عبر مداولة تشاورية أو تواصل ندّي متماثل، مما يهدم الركائز الأخلاقية للفعل التواصلي.

كما ويلتقي النقد الائتماني لطه عبد الرحمن تلاداً مع النقد الحقوقي-التداولي الذي يوجهه يورغن هابرماس للهندسة الحيوية؛ حيث يقرر هابرماس أن النسالة الليبرالية تنزع عن إنسان الغد فرادته الذاتية، وتحيله إلى محض مادة منقادة لتشريط برمجي سالف يخرق كرامته وسيلادته الأخلاقية. وبالعروج إلى مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية، وتحديداً أطروحة الجيل المعاصر وأبرز وجوهها "أكسيل هونيت" في مساهمته المحورية "الكفاح من أجل الاعتراف"، يتحدد تشكّل الهوية الإنسانية الأصيلة والوعي السوي بالذات بوصفهما ثمرة لإقرار تشاركي بين-ذاتي ممتنع خارج ثلاث صيغ تعاقبية صلبة: الحب (كرعاية وجدانية وحميمية للجسد في هشاشته)، الاحترام القانوني المعياري (الذي يكرس الذات كفاعل حقوقي متكافئ)، والتقدير الاجتماعي التضامني (الذي يثمن الفاعلية والمساهمة الفردية داخل المشاعية الإنسانية).

وعند إسقاط برادايغم هونيت على سياقات "ما بعد الإنسانية" والذكاء الاصطناعي الفائق، تتكشف المفارقة في مستويين:

أولاً- التشيؤ والنسيان الأنطولوجي للاعتراف: يبرهن هونيت على أسبقية "اعتراف بدئي" سابق على المعرفة الحسابية الباردة، يتخذ طابع التماهي الوجداني والتعاطف الأنطولوجي الحارس لسيادة الآخر وكرامته الفطرية. وهو ما تعجز عنه أطروحات ما بعد الإنسانية جراء اختزالها للكينونة الإنسانية في حتمية بيولوجية وميكانيكا رقمية صماء؛ ممارِسة بذلك أوج (التشيؤ الراديكالي)؛ حيث لا يُعترف بالكائن البشري لذاته وجوهره، بل يُقوَّم أداتياً وتكنولوجياً وفق كفاءته التشغيلية، وهو ما يتمفصل في معجم هونيت كـ"سلب للاعتراف وإهانة اجتماعية."

ثانياً- عقم الاعتراف الافتراضي الخوارزمي: يعمد الفضاء السيبراني المعاصر ونماذج الذكاء الاصطناعي إلى محو الطرف الثاني العياني (الإنسان الحقيقي) وتذويبه خلف الشاشات والنظم الحسابية؛ مما يُجهض إمكانية التعاطف، والمكابدة الوجودية، والبؤس المشترك المتموضع في الجسد، والتي يتأسس عليها التثمين المتبادل. فالكيان الرقمي المستحدث يفتقر بنيوياً للإرادة والذاتية الأخلاقية، ممتنعاً عن خوض "نضال الاعتراف" أو التماس التقدير كما يفعل البشر، لكون الروابط الخوارزمية صلات وسيلية باردة، وبراغماتية نفعية، مفرغة من شحنتها الوجدانية؛ تحيل التواصل إلى مجرد تبادل وظيفي للمعلومات، لتنتهي بالذات في غياهب عزلة أنطولوجية جافة ومغتربة.

وكما تبدّى سلفاً، أن أطروحة "الما بعد إنسانية" تنطوي في جوهرها على تفتيت المركزية البشرية التقليدية، وهو المنزلق الأنطولوجي الذي يفضي في بعض ارتداداته المفاهيمية إلى برادايغم (العدمية المتفائلة). وثمة وشيجة بنيوية ونقاط تلاقٍ جوهرية تجمع بين النزعة "الترانس-إنسانية والعدمية المتفائلة"؛ فبالرغم من تباين منطلقاتهما المعرفية، إلا أنهما يؤولان إلى تمثلات متطابقة تقريباً حيال الكينونة البشرية ومآلها، وتتبلور هذه المشاعية المفهومية ضمن ركائز كبرى، أبرزها: (انمحاء الماهية القيمية المسبقة والاستعاضة عنها بالصناعة الذاتية للأهداف، تجفيف منبع المعاناة وجعل تقويضها أولوية قصوى، الانعتاق الراديكالي من الحتميات البيولوجية والقيود الوجودية، واستشراف أفق غدي مشحون بالتفاؤل الإجرائي والعملي).

وهنا تتصدى الأماناتية المستحدثة لأطروحة "العدمية المتفائلة" عبر تعرية صدعها البنيوي ومفارقاتها "السيكو-فلسفية"؛ فبينما تُشيد العدمية مقولاتها على مصادرة كونٍ أصم ومحايد قيميّاً، زاعمةً أن الانعتاق من الغائية يمنح الذات سيادة مطلقة لاشتقاق فضاء معنوي عارض، يرصد التفكيك الأماناتي تهافت هذا التلازم الزائف. إذ يُعَدّ توليد "التفاؤل" من رحم "النيليزم المعرفي" متناقضة مستعصية، تُحيل هذا المنزع التفاؤلي من حقيقة أنطولوجية إلى محض ميكانيزم تعويضي واهم، يستهدف تخدير الوعي أمام استلاب العبث البنيوي. وفي حين تنبثق الحرية في الأفق العدمي من سيولة فقدان المتعالي وغياب المعيار لتنتهي ارتدادياً إلى المحو الكوني الكلي، فإنها في "البرادايغم الأماناتي" تتأسس على جذور "الأمانة" وقيمومة الفاعلية الأخلاقية، مما يمنح الفعل البشري ديمومة أنطولوجية متعدية للتناهي والموت.

وبذلك، يرتد التفاؤل العدمي بالكائن الإنساني إلى (هدونية اختزالية) تحصر الوجود في مضيق اللذة العابرة، بينما ترتقي الأماناتية بالسعادة لتغدو تحقُّقاً غائيّاً للمسؤولية الوجودية الكبرى.

وفي نهاية تدشين هذا المانيفستو بالتئام المدارس الفلسفية الأربع، يكتمل المعمار المعرفي لـ"النقدية الأماناتية المستحدثة" في مواجهة تيار "ما بعد الإنسانية": بدءاً من المنظور الائتماني (طه عبد الرحمن) الذي يحظر تشييء الجسد والوعي باعتبارهما عهدة وجودية لا حيازة تقانية مطلقة، ثم المنظور الأخلاقي الاستشرافي (هانس يوناس) الذي يفرض مسؤولية أنطولوجية لحماية سلامة الميراث الجيني للأجيال الواعدة، مروراً بالمنظور الحقوقي التداولي (يورغن هابرماس) الحارس للاستقلالية والندّية الأخلاقية ضد تراتبية التصميم الجيني العمودية، انتهاءً بالمنظور السوسيولوجي النفسي (أكسيل هونيت) الكاشف عن آليات التقويض التقني للأواصر البين-ذاتية وزج المجتمعات في باتولوجيا الإنكار والتشيؤ الكلي.

وتأسيساً على هذا التلاحم النسقي، تتجاوز الفلسفة الأماناتية نقد المادية التكنولوجية في تجلياتها العينية، لتمتزج بالمواقف المعيارية لمدرسة فرانكفورت ولا سيما "إيتيقا الاعتراف"؛ حيث يكشف هذا الصهر المفاهيمي عن أن تسطيح الكائن الإنساني واختزاله في قالب حوسبي أو مسخ "كيميري" داخل أطروحات ما بعد الإنسانية، يجسد لحظة مروق وتشيؤ صارخة تنطوي على انمحاء مكتمل للإقرار البدئي بالآخر. وهو ما يؤسس لتبديل المناخ الأنطولوجي للاجتماع البشري، ناقلاً إياه من فضاءات التآلف والتعايش المشيدة على قيم الأمانة والمجاهدة الأخلاقية، إلى أنظمة

تشغيلية صماء محكومة بالمزاحمة، والجحود البنيوي، والتصنيع السلعي للمجتمعات.

وهنا يَعمد البيان الأنطولوجي المستحدث للفلسفة الأماناتية إلى إحداث قطيعة إبستمولوجية راديكالية مع البرادايغم الما-بعد-إنساني؛ ذلك البرادايغم الذي يختزل الفناء، والاعتلال السريري، والتناهي البيولوجي في محض "أعطال ميكانيكية عارضة" تستوجب التقويض والتصفية الأداتية، ليُشرّع عوضاً عنها المبادئ والقواعد المعيارية الناجزة التالية:

أولا- "الأصالة الأنطولوجية للهشاشة كشرط تكويني للأهلية الإيتيقية، وتفكيك التشيؤ السلوكي للنزعة ما بعد الإنسانية": تتحدد الهشاشة الكينونية والتناهي البيولوجي الفطري بوصفهما (المحدد البنيوي المنشئ للأهلية الإيتيقية)، والجسر الوجودي المنبثق عنه التعاطف البين-ذاتي والمسؤولية الرعائية التوليدية. وبناءً عليه، فإن المحو التكنولوجي الراديكالي لهذا التناهي الطبيعي لا يُخلّق "ذاتاً متعالية على نوعها"، بل يؤول حتماً إلى (تشيؤ بنيوي كلي) يمسخ الكينونة داخل قالب من "البلادة الإجرائية"، سالباً إياها عهدتها الأنطولوجية ووظيفتها الاستخلافية في إعمار الوجود قيمياً.

ثانياً- "الرسوخ في المطلقية المعيارية للكرامة الأنطولوجية، وتفكيك المقايسة الرأسمالية السيبرانية للذات": تتحدد الكرامة الإنسانية ضمن هذا الأفق الفلسفي المستحدث بوصفها مُعطى قَبْلياً ثابتاً يتسامى عن الزيادة والنقصان، ومستعصياً بنيوياً على "التحوير الجيني الأداتي أو الترقية الخوارزمية الرقمية". فالذات يُعترف

بحرمتها كقيمة غائية اعتبارية مطلقة بموجب ميثاق الاستخلاف والأهلية التكليفية السابقة، لا بحسب جدارتها الحسابية في معالجة التدفقات البيانية الكمية، أو كفاءتها الأداتية داخل سوق الرأسمالية الحيوية الصماء.

وبناء على ذلك، تتلخص بنود ميثاق **"الإنسانية الأماناتية المتكاملة"** لهذه الجزئية **الأول (في حظر التشيؤ الجيني والسيبران)**، والذي يبين أن الوعي والجسد البشريين هما وديعة وجودية وأمانة مقدسة ومستأمنة، ويُحظر قانوناً وأخلاقياً تحويل الفطرة البيولوجية إلى سلعة تجارية أو حقل تجارب للنسالة الليبرالية. **والثاني (في صون استقلالية الأجيال المستقبليّة)**، حيث أن لكل كائن بشري قادم الحق الأنطولوجي المطلق في أن يولد حراً من البرمجة الوراثية المسبقة، ليكون هو "المؤلف الأوحد والمسؤول عن سيرة حياته الأخلاقية والتواصلية" دون وصاية بيولوجية من جيل سابق. **والثالث (في سيادة الفاعل البشري على القرار الأخلاق)**، حيث يُمنع منعاً باتاً تفويض الضمير، والمسؤولية القانونية، والخيارات المصيرية الكبرى للآلات الصمّاء والأنظمة الخوارزمية الفائقة؛ فالآلة لا تُكلف أخلاقياً، وتفويض الوعي لها خيانة لميثاق الاستئمان الوجودي. **والرابع (في إقرار الاعتراف الائتماني المشترك)**، حيث تُعاد صياغة العلاقات الاجتماعية على أساس "الاعتراف التضامني المتبادل"؛ حيث يرى الفرد في أخيه الإنسان شريكاً في حمل "الأمانة" وإعمار الكون قِيَمياً، مما يقطع الطريق على باتولوجيا الإنكار والعزلة الرقمية الجافة.

ومن عتبة "ما بعد الإنسان" نحو أفق "الإنسان المستأمن"، يلتئم المآل البرهاني للمحور الأماناتي الأول ليرسم الملامح النهائية لحضارة الغد؛ حيث يتبدى الانفصال الجذري بين برادايغمين كونيين: (إما "كائن الأطروحة الترانس-إنسانية"، أو "إنسان الأماناتية المتكاملة").

أما كائن "الما بعد إنسانية" يتموضع ككينونة مستلَبة ومختزَلة في محض صبيب بياني وحتمية خوارزمية، يركض خلف سراب التأبيد المادي والألوهية الأداتية المنكفئة على ذاتها، لينتهي مآله حتماً إلى الانقطاع الأنطولوجي المصمت والإنكار البنيوي للهوية. وفي المقابل، يتحدد "الإنسان الأماناتي المتكامل" كفاعل أماناتي ينهض باستحقاقات ميثاق أخلاقي قَبْلي، وينزع نحو السمو التزكوي وتعمير الكينونة بقيم المسؤولية والأمانة الكونية، ليؤول مصيره إلى السيادة التواصلية الندّية والتآزر البين-ذاتي المشترك.

إن "الإنسانية الأماناتية المتكاملة" تتنزل اليوم بوصفها "الملاذ المعرفي الأخير للبشرية" في عصر الطغيان التقاني الفائق. وإننا لا نروم قمع الصيرورة العلمية، بل نبتغي عقلنتها وأنسنتها وتزكيتها؛ ليعود الإنسان إلى مقامه الأنطولوجي الأصيل ككائن مؤتمن، حُرٍّ، ومسؤول.

"إن الوفاء بالعهدة الأماناتية هو حصن كينونتنا، والسبيل الأوحد لانتشال الذات البشرية من تصفيتها المادية والسيبرانية العبثية".

الباب الرابع

"التأسيس الميتافيزيقي والوجودي"

الفصل الأول: العهد القَبْلي ونقد "القذف الوجودي"

ينطلق هذا الفصل من 'تفكيك الركيزة الأنطولوجية الكلاسيكية' التي تَقوم عليها الفلسفة الوجودية الغربية بتمظهراتها العدمية والإقصائية، بغية إعادة بناء "مفهوم الماهية الكونية للإنسان" في العالم. إن المأزق الإبستمولوجي الأكبر الذي وسم الوجودية المعاصرة في متونها (السارترية، والكاموية، والهايدغرية) يتلخص في "أزمة المنشأ والبدايات الأداتية"؛ حيث أصلت للكينونة بوصفها "انبثاقاً اعتباطياً" طارئاً على الوجود بلا قصدية واعية أو معيارية قَبْلية، مصاغةً لتوصيف هذا الاغتراب بمفهوم "الإقذاف الأنطولوجي البنيوي (Geworfenheit)".

في هذا الفصل، نُقدّم الأطروحة التأسيسية للفلسفة الأماناتية، والتي تقلب الهرم الوجودي الغربي رأساً على عقب من خلال برهنة فلسفية ذات طابع إسلامي فريد، فلقد تَكرّست الأطروحة السارترية تاريخياً عبر بارادايم "أسبقية الوجود على الماهية (L'existence précède l'essence)"، قاضيةً بأن الكينونة تنبثق أولاً كمعطى فيزيائي خام في العالم، لتتولى الذات عِبر مشيئتها العفوية صياغة هويتها السردية الماهوية. بيد أن هذا التأصيل يرتكس في "تهافت إبستمولوجي حاد"؛ إذ كيف لفاعل مأزوم بالإقذاف الاعتباطي في كونٍ غارق في اللامعنى، أن يستمد مسوغاً عقلانياً أو معياراً إيتيقياً قَبْلياً لتخليق ماهية ذات قيمة اعتبارية؟

إن غياب "المرجعية المتعالية المفارقة للوجود" حوّل الاستقلالية عند سارتر إلى "إدانة ولعنة وجودية"، محيلاً الكينونة في الفضاء الكاموي إلى "انتحار تاريخي مؤجل" أو "عبث صخري دائم" يعكس عبثية "التراجيديا السيزيفية"، وهنا تأتي

الفلسفة الأماناتية لتطرح القانون الوجودي البديل، ألا وهو: "الأمانة تسبق الوجود الأرضي، وتُحدد الماهية الإنسانية"، حيث أن كينونة الإنسان ليست وليدة الصدفة البيولوجية أو المادية، بل هي نتيجة لعقد ميتافيزيقي واعي وحر تمّ في مرتبة وجودية سابقة على عالم المادة.

تَرتكز الأنطولوجيا البنيوية في المذهب الفلسفي الأماناتي على مقولة "الميثاق الأنطولوجي القَبْلي (The Transcendental Covenant)"؛ مُمثِّلةً المنعطف الإبستمولوجي الذي ينقل الكينونة من "الاعتباطية السارترية" إلى "الغائية الميثاقية" حيث إن هذا التأصيل الوجودي يجد مَرجعيته التأسيسية الفوق-وضعية في "الإشارات الأنطولوجية الكبرى لنص الوحي"؛ ويغدو الوجود التاريخي للإنسان امتداداً زمنياً لالتزام أخلاقي ووجودي قَبْلي (A priori) يُخرج الذات من مأزق الاغتراب والقذف العدمي ليقذف بها في أفق الاستخلاف والأمانة الكونية، فقل سبحانه وتعالى:"إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ" (72/الأحزاب) هذا العرض الميتافيزيقي يُمثّل في فضاء الفلسفة الأماناتية "عقد الإرادة الحرة الأول"، ويفكك العبثية الغربية في ركائز منطقية، كقاعدة "المشيئة الميثاقية التأسيسية"، والتي ينزاح فيها الانبثاق الأنطولوجي للإنسان عن أفق "الإقذاف القسري والاعتباطي (Geworfenheit)" في العالم، ليتحدد بوصفه ثمرة "فعل قبول طوعي وسيادي مسبق (A priori Teleological Acceptance)" فالمستقر المعرفي للمذهب الأماناتي يقضي بأن "الماهية الأخلاقية للنوع البشري" تشكلت تاريخياً ولحظياً عبر "امتثال الذات

الإرادي لواجب حمل الأمانة الكونية"، انتصاباً في وجه "الإشفاق والامتناع الأنطولوجي" الذي أبدته كائنات الوجود الفيزيائي الصامت وغير العاقل؛ مما يُحيل الحرية الإنسانية من عبء اغترابي إلى "مسؤولية استخلافية مُكلِفة بالمعنى" وصائنة للوجود.

أما الركيزة الثانية فتتمثل بالتحقق الأنطولوجي التلبياتي "الوجود التاريخي بوصفه امتداداً زمنياً للاستجابة المعيارية القَبْلِيّة"، حيث يتعين الانبثاق الوجودي الأرضي الراهن بوصفه ثمرة تعاقبية وتلبياتية عبر "التزام تعاقدي ميثاقي قَبْلِيّ" (Transcendental Covenant)، فالكائن البشري في السياق الأماناتي لا يقبع تحت وطأة الإقذاف العبثي، بل يستقر في العالم كفاعل أنطولوجي اختار طوعاً "وفي أفق ما وراء التاريخ (A priori)" الانخراط في تجربة "التكليف الإدراكي والسيادة الأخلاقية والمكابدة المسؤولة"؛ مما يُحيل الحرية من مجرد اغتراب مادي إلى أمانة وجودية غائية مفعمة بالمعنى. وهذا ينقلنا الى الركيزة الثالثة لماهوية الأماناتية القَبْلِيّة، حيث التأصيل المعياري للذات بوصفها فاعلاً استخلافياً ضد السيولة الوجودية. تنزاح الماهية الإنسانية في المذهب الأماناتي عن "الهلامية والسيولة الأنطولوجية الشاملة" التي افترضتها الوجودية السارترية، لتقر بوجود "ماهية قَبْلِيّة محدّدة ومستقرة (Fixed Ontological Essence)"؛ وهي ماهية "الفاعل المستأمن"، وتتحدد بنية هذه الماهية بوصفها الكينونة المالكة أصالةً للأهلية الإبستمولوجية للتمييز المعياري، وحفظ الودائع الوجودية، والنهوض بواجب الإعمار النسقي؛ مما يحرم النزعة ما بعد الإنسانية من ذريعة إعادة هندسة الكائن البشري، لكونه يمتلك جوهراً فطرياً ثابتاً ومُستخلَفاً بالمعنى والقيمة.

إن الفلسفة الأماناتية تقسم الوجود إلى مستويين متمايزين في القيمة والوظيفة، الوجود الطبيعي "الفيزيائي المصمت" والذي يتمثل في الأنطولوجيا العطالية للطبيعة غير العاقلة (الكون، المادة، الكائنات غير العاقلة)، والوجود الأماناتي "الإنسان"، أما الوجود الأول (الوجود الطبيعي) فهو وجود اضطراري، محكوم بقوانين حتمية ثابتة، "المستودع" في طناياه بيئة مسخرة وحاضنة لظهور الفعل الأخلاقي، تشفق من عبء الاختيار الأخلاقي وترفض الأمانة، بينما الوجود الثاني (الوجود الأماناتي) فهو وجود اختياري تعاقدي، محكوم بالإرادة الحرة والمسؤولية، يكون فيه الانسان "حامل الأمانة" الفاعل الأخلاقي والمطالب بالتعمير وحفظ العهد، لأنه قبل ووافق على حمل الأمانة، ويخوض بكامل ارادته مغامرة الوعي والحرية، وبموجب هذا الفرز الوجودي الإبستمولوجي، يتكشف الفضاء الكوني عن بنية متسقة أنطولوجياً مع الكينونة البشرية، نافياً أطروحات الاغتراب والعداء المادي الشامل (Cosmic Alienation) ؛ ليتبدى الكون بوصفه "الحاضن والقرين الوجودي المصمت (The Silent Ontological Partner)" للفاعل الإنساني.

إن هذا التناغم النسقي يوفر للذات شروط الإمكان المادية والبيئية اللازمة للاضطلاع بـ"الأهلية التكليفية والوفاء بموجبات الاستئمان الكوني"، محولاً العالم من ساحة للصراع العبثي السيزيفي إلى مشهد تضامني يؤازر المسعى التزكوي والإعماري للإنسان.

وحول التقويض الإيتيقي للقصور الأنطولوجي، وتأصيل "التنبيه البنيوي" كشرط لولادة الفاعلية التزكوية، يخلص الدليل الأماناتي النسقي إلى إعادة تأويل الوصم التشخيصي الكامن في الاية القرانية "إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً"، زاحفاً بالمفهوم عن

سياق "التحقير الأنطولوجي الجوهري" للإنسان، ليدرجه بوصفه "تحذيراً بنيوياً صارماً من القصور الذاتي الكامن" (Structural Warning of Ontological Vulnerability)، وإن هذا التشخيص النقدي يُمثّل رصدًا حول "إمكانية الارتكاس السلبي للفاعل"؛ حيث يرتد الجهل الظلوم بوصفه إستقالة معرفية وأخلاقية تتجلى راهناً في إحالة الوعي والجسد للآلة السبرانية واليوجينيا الليبرالية. وتأسيساً على هذا الكشف، يتأسس "الوعي المستأنف" كمنعطف إبستمولوجي يُحيل هذا التناهي والضعف من مأزق اغترابي إلى قوة دافعة للاضطلاع بـ"المكابدة الأخلاقية والتزكية المستمرة" صوناً لميثاق الأمانة.

ووفق قاعدة "التسيّد الأداتي ومروق التملك" يتحدد "الظلم البنيوي" في الفضاء الأماناتي بوصفه انزياحاً عن "تخوم الأهلية الائتمانية الواعية"، وارتكاساً في شرك "الغطرسة البروميثيوسية للتملّك السيادي (Promethean Possessive Hubris)"، إن هذا المنزع يُمثل الجذمور الإبستمولوجي للأزمة الحداثية الغربية، التي أحالت العقل التنويري إلى "عقلانية أداتية كولونيالية جارفة"؛ عمدت سبرانيّاً وتقنيّاً إلى "استرقاق البيئة الطبيعية وتسليعها"، وانتهت حتماً بـ"تصفية الكينونة البشرية وفصم عراها الفطرية"، محوّلة الإنسان من ذات مستخلفة حاملة للتكليف إلى موضوع مشيّأ خاضع لميكانيكا الإبادة المعرفية والمادية، وأما عن "النسيان الأنطولوجي والعقم الأداتي للميثاق القَبْلي" فيتحدد "الجهل البنيوي في البرادايم الاماناتي بوصفه (ارتكاساً إبستمولوجياً)" قوامُه نسيان هذا الميثاق القَبْلي المفارق، والاستغراق الكلّي في "الآنية المادية الاستهلاكية الراهنة" (Temporal-Material Immanence) وإن هذا الانغلاق يُمثل الجذمور

المعرفي للأزمة الوجودية الغربية، التي انزلقت نحو العدمية وتصفية المعنى جراء انبتات صلتها من "جذورها التعاقدية الميتافيزيقية الحاكمة للكينونة"؛ ممّا جعل العقل التقني المعاصر يجهل غايته الوجودية العليا، ويسقط في مأزق الاستقالة الأخلاقية عبر أتمتة الوعي والارتهان للحتميات الخوارزمية الصماء.

إن الفلسفة الأماناتية تقتضي بإحداث منعطف استذكاريّ (Anamnetic Turn) يعيد صياغة الوعي الأنطولوجي عِبر استحضار "الميثاق القَبْلي المنسي (The Forgotten Transcendental Covenant)" مبرهناً على أن الامتثال لأمانة الوجود الكوني يُمثّل الشرط الإبستمولوجي والوجودي الأوحد لاستنقاذ الذات الإنسانية من التصفية والتفتيت الأداتي في أتون السيادة الخوارزمية والاستلاب الداتاوي المعاصر.

الفصل الثاني: الأنطولوجيا التناغمية (الكون الهَيولى)

بعد أن أمّنا في الفصل الأول البنية القبلية حول "أمانة الوجود الأرضي"، يتبدّى لنا سؤال ميتافيزيقي حتمي: إذا كان الكائن البشري هو "الذات المُستأمنة" التي ارتضت مخاطرة الوعي وتبعات الحرية، فما هي الإحداثيات الأنطولوجية للمجال الكوني الذي يحتضن هذا الشرط الوجودي؟

هذا الفصل سيتولى مكاشفة أهم ركائز الفلسفة الأماناتية عبر تقويض بنيوي ومساءلة راديكالية للمسار الكوسمولوجي الغربي في حداثته وما بعد حداثته؛ وهو المسار الذي تذبذب بين النزعة الأداتية الإخضاعية للكون (تأسيسًا على ثنائية ديكارت وبيكون)، وبين السيولة العدمية والاغتراب الأنطولوجي كما تتبدى في الوجودية العبثية لكامو والتحليل الهيدجري لأزمة التقنية.

لا شك أن المركزية البشرية الديكارتية (Anthropocentrism) شَكّلت نقطة انطلاق الفلسفة الغربية، حين تم تأطير غاية المعرفة في الإخضاع السيادي للطبيعة، الأمر الذي أفرغ الكوسموس من قدسيته ومضامينه الميتافيزيقية، محولاً إياه إلى "امتداد ماديّ مُصمَت" خاضع للتشييؤ والاستنزاف الأداتي، وهو الجشع الأنطولوجي الذي ارتدّ على الحداثة في صورة أزمات إيكولوجية وتقنية وجودية .

وفي مقابل هذا الإفراط في الهيمنة، انشطرت المعاصرة نحو العدمية العبثية؛ حيث يتبدّى الكون عند كامو بوصفه موجوداً صامتاً، مُحايداً جذرياً، ومُتعالياً على الرغبة البشرية في المعنى، ليتكثّف الشرط الإنساني في اغترابٍ أنطولوجي يختبر فيه

الكائن البشري عزاء السكنى في عالمٍ غريب ومظلم، وهنا تفكك الفلسفة الأماناتية هذين المنظورين معاً، وتطرح مفهوم:

"لا يتحدد الكوسموس بوصفه موضوعاً لسيادة المركزية البشرية وغطرستها الاستلابية، كما أنه ليس ذاتاً مغايرة أو معادية تُوجب الاغتراب الوجودي؛ بل إن حقيقته الأنطولوجية تتجلى بوصفه المدى الحيوي والحاضن المشترك لسريرية الأمانة".

لا يتبدّى الكوسموس في الفضاء التداولي للفلسفة الأماناتية بوصفه سديمًا عشوائيًا أو امتدادًا اعتباطيًا، بل يتحدد بوصفه بنياناً غائياً محكوماً بـ "مبدأ التسخير الأنطولوجي"، بيد أن التسخير هنا لا يتأسس على السيادة الإخضاعية أو الاستلاب الأداتي للطبيعة، بل يتكشف عن مواءمة بنيوية ووظيفية جذرية، تجعل من العالم الحاضنة الوجودية المهيأة تاريخيًا وميتافيزيقيًا لممارسة شرط الأمانة. وتتولى المقاربة الأماناتية تظهير هذا المفهوم وتنظيمه عبر مُحدِّدات ثلاثة تشكّل بنيته الأنطولوجية، أولاً "المَثول الشاهد (الشهادة الأنطولوجية الصامتة)"؛ حيث يتحدد الكوسموس بوصفه كينونةً أشفقت واعتذرت قبلياً عن تحمّل عبء الأمانة الأخلاقية "شرط الحرية والمجازفة" بيد أنه ارتضى أن يكون الحاضن الأنطولوجي والشاهد البيئي على تجلياتها.

إن الكيانات الكونية -من جبال وبحار ومجرّات- تتحرك وفق حتمية نسقية وتناغم غائي مطلق (برادايْم التسخير)، مخليةً فضاءً ثابتاً ومستقراً يتسنى للإنسان "الذات المُستأمنة" داخل إحداثياته ممارسة فاعليتها الأخلاقية وحريتها الاختيارية.

ثانياً "التلازم الأخلاقي بين الكينونتين (أو الترابط الأنطو-إيتيقي)"؛ حيث أن التصدعات البيئية التي يتسبب فيها الفعل البشري المعاصر (كالاحترار العالمي والافتراس الإيكولوجي للطبيعة) لا تمثل مأزقاً إجرائياً أو أزمة تقنية عابرة، بل هي مروقٌ وجودي وخيانة أنطولوجية الى "العقد الأماناتي القَبلي" والذي يتكشف العالم فيه هنا عن استجابة ديناميكية متبادلة لفساد الإنسان أو صلاحه؛ حيث يرتدّ الكوسموس -وفق قانون الانعكاس الأخلاقي- مرآةً مادية تترجم الانحراف القيمي للذات المُستأمنة، وهو ما يُعيد تأصيل قوله تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ" بوصفه قانوناً ناظماً لتداخل الفيزيقا بالميتافيزيقا.

ثالثاً "التسبيح الأنطولوجي (حيوية الكينونة الكوسمولوجية / النطق الكوني والهارمونيا الوجودية)"؛ حيث يتجاوز الكوسموس في هذا الأفق اختزاله الحداثي في صورة "مادة ميتة" أو امتداد ميكانيكي هندسي، ليُعاد تعريفه بوصفه كينونة حية، ناطقة، وذات فاعلية تعبيرية ووجودية خاصة بها. إن الانفتاح المعرفي على هذا "النطق الوجودي الصامت" كفيلٌ بتفكيك عزلة الإنسان الميتافيزيقية وتجاوز اغترابه الأنطولوجي؛ إذ لا يعود الكائن مغترباً في عالمٍ موحش، بل ينخرط في حالة من الأُنس الأنطولوجي والتناغم الكوني، حيث يتشابك وعي المستأمن بنبض العالم الحاضن له في هارمونيا وجودية موحدة.

كما أن الأماناتية تقدم رؤية متكاملة للفلسفة البيئية (Eco-philosophy) تتفوق بها على المذاهب المادية الغربية، من خلال صياغة العلاقات الوجودية للطبيعة، فتعيد تعريف الطبيعة من "الملكية" إلى "الاستخلاف الإيكولوجي"، عبر التلازم

الأنطولوجي العابر للأجيال والعلاقة الوجودية، حيث لا تندرج الأرض إحداثياً ضمن مقولة الملكية المطلقة أو "السيادة الحصرية للجيل الراهن"، بل تتحدد بوصفها "أمانة متعدية وعابرة للزمن والشرط البشري" وفي هذا الأفق، يُقوّض البارادايْم الأماناتي الأطروحات الحقوقية القائمة على التملك النفعي والامتياز الرأسمالي، مُستبدلاً إياها بـ "أنطولوجيا حق الانتفاع المشروط بإلزامية الحفظ والاستدامة"، حيث تغدو الحيازة البشرية مجرد استخلافٍ مؤقت محكومٍ بمسؤولية الصون الأخلاقي تجاه المستقبل، وحول سيادة الوجودية "تقويض المركزية الإخضاعية" تُزيح الفلسفة الأماناتية الوهم الحداثي حول "السيادة البشرية المطلقة" على الكوسموس، لتعيد تعريف الفاعلية الإنسانية بوصفها "سيادة تعاقدية وظيفية مشروطة بعهد الاستخلاف". فالإنسان في هذا الأفق ليس مالكاً وجودياً متفرداً، بل هو ذات مُستخلَفة وقائمة بالرعاية في أفقٍ ميتافيزيقي يتعالى على حيازتها الذاتية؛ مما يحيل شرطه الوجودي إلى ممارسة تدبيرية محكومة بـ "إلزامية المساءلة والتحاسب الأنطولوجي" عن كيفية إدارته وصونه لهذه الوديعة.

وأما في البُعد الإستطيقي المعياري "الجمال كأفق معرفي" لا يندرج تأمل الطبيعة واستبطان جمالياتها في الفلسفة الأماناتية ضمن مقولات "الترف الفني" أو "المتعة البصرية العابرة"، بل يتحدد كممارسة إبستمولوجية ومعيارية أصيلة لفك شفرات الأمانة كينونياً. إن التلقي الجمالي للعالم هنا يغدو تأويلاً وتفكيكاً لرموز "الكتاب الكوني المنظور"، في خطوة تكاملية وتلازمية بنيوية مع "الكتاب الإلهي المسطور"، حيث تتطابق آيات الأفق مع آيات الوحي لتوثيق فاعلية الاستخلاف.

وفي نهاية هذا الباب، تنهض الأماناتية كإجابة نقدية لتفكيك "قلق الاغتراب الكوني (Cosmic Alienation)" كما تبلور في المتن الهيدجري والعبثية الكاموية؛ إذ تُزيح الوهم القائل بأن الكائن البشري مُلقىً كمشروع منبوذ في غابة وجودية موحشة. وبدلاً من ذلك، تُعيد تأصيل الشرط الإنساني بوصفه "حالة استضافة أنطولوجية" داخل مضافة كوسمولوجية كبرى، حظيت بـ "تأثيثٍ قَبلي" وجهوزية وظيفية تضمن كرامة الذات المُستأمنة وتلبي متطلبات استخلافها قبل انبثاقها في العالم.

يؤول هذا التناغم الأنطولوجي إلى تقويض أطروحة "مجابهة الصراع مع الطبيعة" الكامنة في البنية العميقة للإبيستمي الغربي، مُستبدلاً إياها بـ "مذهب التآخي الأماناتي الكوني"، إذ ينخرط الكائن والعالم في سيرورة وجودية غائية موحدة، كلاهما يصدر عن المرجعية التأسيسية الإلهية المتعالية، بيد أن هذا التلازم ينشطر وظيفياً إلى نمطين من التمظهر: (ذكاء إنساني يتحرك في أفق "الحرية المأزومة بالأمانة"، ونظام كوسمولوحي ينقاد بـ "الضرورة النظامية للتسخير").

الباب الخامس

"الذات، الحرية، والمعرفة"

الفصل الثالث: الحرية التعاقدية والسكينة الوجودية

إثر تأسيسنا البرهاني للهندسة الميتافيزيقية والكوسمولوجية للفلسفة الأماناتية في الباب المنصرم، ننعطف الآن نحو الداخل الأنثروبولوجي واستبطان الذات الإنسانية؛ لنُجابه الإشكال الوجودي الأكثر تعقيداً في تاريخ الفلسفة الغربية، ألا وهو مأزق التلازم البنيوي بين الحرية الجسورة والمسؤولية الإيتيقية، وسيتولى هذا الفصل مكاشفة تقويضية للمفهوم السارتري حول "الحرية في الوجودية الملحدة"، مفككاً مآزقها العبثية، ليصيغ بدلاً منها البارادايْم التأسيسي البديل: "الحرية الأماناتية التعاقدية"، ونستشرف من خلال هذا المنظور تجليات "السكينة الأنطولوجية" بوصفها بديلاً سيكولوجياً وفلسفياً راديكالياً يُنهي شروخ القلق المعاصر ومأزق العدمية الوجودية.

تتكثف الرؤية الأنثروبولوجية لجان بول سارتر في مقولته الراديكالية: "الإنسان محكوم عليه بأن يكون حراً"، حيث تغدو الحرية في الفضاء الوجودي الغربي جداراً إدانياً وعقوبة أنطولوجية، لا منحة كينونية مبهجة. فمع "الإلقاء والقذف الوجودي البشري (Geworfenheit)" في عالمٍ عارٍ من أي إحداثيات أو مرجعيات قبلية، يُجبر الكائن على التأسيس الذاتي المطلق لمعناه داخل كوسموس أعمى ومحايد؛ مما يرتدّ عليه في صورة عبء وجودي باهظ. هذا العبء المطلق للمسؤولية يمثل الركيزة البنيوية لتفجير ما تواضع عليه الوجوديون بـ "القلق الأنطولوجي الجذري (Angst)" وعارض "الغثيان الميتافيزيقي"، وهنا تُميط الفلسفة الأماناتية اللثام عن

التهافت الأنثروبولوجي والسيكولوجي لهذا المنظور، مُقوّضةً دعائمه الواهية لتطرح أطروحتها البديلة والناظمة للوجود:

"الحرية ليست عقوبة أُدين بها الإنسان، بل هي رأس مال الأمانة التي اختار حملها طواعية".

لا ينكفئ الكائن البشري تحت وطأة "محكومية وجودية بالحرية"، بل يتحدد كذاتٍ مُكرّمة وحائزة على "تفويض أماناتي أصيل"؛ وهو تفويضٌ يتأسس بنيوياً على "نزوعها القَبلي وارتضائها الميتافيزيقي" لارتياد أفق الفاعلية الأخلاقية وتحمّل تبعاتها الوجودية.

لا تتحدد الحرية في الفضاء المفهومي للفلسفة الأماناتية بوصفها انفلاتاً اعتباطياً أو سيولةً هلامية لا سقف لها، وهي "العدمية السائلة" التي رمت بالحداثة الغربية في مآزق التيه والاستلاب المعرفي، كما أنها لا تنكفئ في المقابل نحو حتمية جبرية صارمة تُقوّض أنطولوجيا الكائن البشري؛ بل إنها "حرية تعاقدية متمحورة حول إحداثيات العهد الأماناتي" وتتشكل بنيتها الفلسفية من مُحدّدات وركائز ثلاثة ثنائية التلازم، الأول "أصالة الاختيار القَبْلي (التحقق التعاقدي الأول)؛
ويتحدد جذر الحرية الإنسانية فيه عبر سياقها المادي الأرضي بوصفه امتداداً وتفعيلاً لـ "القرار الأنطولوجي الأول في الميثاق الميتافيزيقي القَبلي (أفق عالم الذر)"، حين ارتضت الذات طواعيةً حمل عبء الأمانة. وبناءً على هذا التأصيل، لا تغدو الممارسة الراهنة للحرية قيداً جبرياً أُنزل بالوجود البشري، بل هي تحيينٌ

إجرائي وإمضاءٌ لسيادة خيارها التاريخي العتيق؛ فالإنسان لا يُجابه إكراهاً، بل يُمارس وفاءً لذاتيته الأولى.

ثانياً "أداتية التحرر وشرطية المقصد الأخلاقي (الغائية الإيتيقية للحرية)"؛ حيث تَقترب الأماناتية نقديًا من المنظور الغربي الذي حوّل الحرية إلى "أيديولوجيا صنمية ذاتية الاكتفاء (الحرية المطلقة لأجل الحرية)"؛ وهو الاختزال الإستيطيقي الذي شرعن "السيولة القيمية والتحلل الأخلاقي الراديكالي"، وفي المقابل، تُصاغ الحرية أماناتيًا بوصفها "أداة تفعيل وظيفية وإنفاذ كينوني للعهد الميتافيزيقي"، فالكائن مُنِح التحرر بوصفه شَرطاً إجرائياً للاختيار بين الوفاء بالأمانة أو نكثها. وبناءً عليه، تتفصى الحرية من قيمتها الأنطولوجية وتتعرى من معناها ما لم تَرتهن بـ "غائية أخلاقية ومقصدٍ قيمي متعالٍ" يُوجّه حركتها.

ثالثاً "التلازم البنيوي بين الإرادة والوسع (مَشروطيّة العبء الائتماني)"؛ حيث تَقترب الأماناتية نقديًا من "المسؤولية الإطلاقية الذرائعية الصادمة" التي صاغها سارتر؛ تلك التي ترتعد تحت وطأتها الذات الإنسانية بوصفها مسؤولةً مسؤولية شمولية عن شرور ومآسي العالم قاطبة. وبدلاً من هذا الإفراط الأنطولوجي المأزوم، تؤسس الأطروحة لـ "مسؤولية مشروطة إبستمولوجياً بحدود الاستطاعة والوسع" يُعاد صهر المفهوم هنا وفق قانون الكفاية الأماناتي المتمثل في قوله تعالى: "لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا"، ليتكشف كبحٌ أخلاقي يقيد المحاسبة بحدود الممكن الحيوي للذات، ويحمي الكائن من التلاشي تحت وطأة الذنب الوجودي.

يتولى هذا المقترب الفلسفي مداواة الشروخ السيكو-وجودية الناتجة عن العدمية الغربية (كالاكتئاب، والاستلاب المعرفي، والاضطرام النفسي) حيث إنه يجترح تفكيكها راديكالياً عبر صياغة مفهوم "السكينة التعاقدية الميثاقية" وهي حالة من الثبات الميتافيزيقي والأنس الأنطولوجي تنبثق حين تدرك الذات تفويضها الأخلاقي المقيد بالرعاية، لتتحرر من أوهام التأسيس المعزول للمعنى وتتحصن داخل أفق العهد الحاضن لكينونتها "من (الذعر الأنطولجي الجذري) إلى (السكينة الأماناتية التعاقدية)"، حيث تُفضي خيبات الفعل أو العثرات الوجودية في السياق الوجودي الغربي إلى "تقويض جذري للكينونة وتدمير ذاتي مُمنهج"؛ مردّه إلى أن الذات تتحدد بوصفها المانح الحصري والمهندس المعزول لمعناها، فإذا تشققت مشاريعها الأرضية، انهار معها السقف الميتافيزيقي لوجودها برمته. وفي المقابل، تتخلق "السكينة الأنطولوجية" في الفضاء الأماناتي من المحددات التأسيسية والتي تتمثل في إبيستمولوجيا الإدراك الميثاقي (الوعي بذات المُستودِع المتعالية) ألا وهو "الله" تبارك وتعالى.

لا يتحرك الكائن البشري في فضاء سديمي مهجور أو فراغ كوسمولوحي غارق في اللامعنى، بل ينخرط إجرائياً تحت "المَثول الرعائي للمستأمِن الأسمى" ألا وهو (الذات الإلهية "الله")، الحاضن للوجود والجابر لتصدعاته. وبموجب هذا المزيج، لا يغدو الخطأ الإنساني سقوطاً أنطولوجياً نهائياً أو نهايةً لبنية المعنى، بل يُعاد تأطيره كخطيئة إجرائية متطابقة مع "محدودية البنية الأنثروبولوجية للمستأمن البشري" والمطبوع بالقصور الذاتي والتأرجح القيمي؛ مما يحيل الوجود إلى صيرورة مستمرة من "الترميم الإيتيقي والاستغفار التزكوي كآلية للصعود الوجودي".

اضافة الى التناغم الكوسمولوحي والرضا الأماناتي (ترياق الضرورة القدرية)، فلطالما أن الكون يتحدد بوصفه مسرحاً غائياً مهيأً، وفضاءً مستودعاً ومُثتاً سلفاً لاستقبال الإنسان، فإن تلك التجليات التي تخرج جذرياً عن نطاق الإرادة البشرية وحرية التخيير (كالمرض، والعدمية المادية للموت، والفواجع الإيكولوجية الكبرى) تتكشف عن نظام ميتافيزيقي متعالٍ محكومٍ بعلم المستأمِن الأسمى ورعايته، وليست "اعتباطاً سديمياً أو عبثاً أنطولوجياً مرعباً" كما صاغته الأدبيات الهيدجرية والمادية الغربية. إن هذا المنظور المعرفي يرفع عن كاهل الإنسان "وهم التحكم الأنثروبولوجي المطلق والهيمنة الشاملة"، ليمنحه عوضاً عن الشقاء الحداثي "سكينة التوافق الأخلاقي والرضا الوجودي" بالقدر الناظم للملكوت (للخالق / الله سبحانه وتعالى).

أما بالنسبة لمأزق الوجود الزائف في مقابل أصالة الوفاء بالعهد، والهروب الأنطولوجي من المسؤولية الأماناتية، يُقارب سارتر آلية التنصّل الوجودي عبر مفهومه الشهير "سوء النية (Bad Faith / Mauvaise foi)"، بوصفه ارتداداً سيكولوجياً يهرب فيه الإنسان من عبء حريته مدعياً الانصياع للجبرية الحتمية. لكن فضاء الفلسفة الأماناتية يُعاد تفكيك هذا الهروب الأنطولوجي وصياغته بنيوياً تحت بارادايْم "النكوص الإيتيقي خرقاً لعقد الأمانة"؛ حيث لا يغدو النكوص مجرد كذب ذاتي عابر، بل هو جناية وجودية ونكثٌ للميثاق الميتافيزيقي القَبلي الذي طوّق عنق الذات المستأمنة، حيث يتبدّى الوجود الزائف (Inauthenticity) في الفضاء الحداثي المعاصر بمظاهره المتمثلة في الاستلاب الاستهلاكي، والانخراط في القطيع الرقمي، والتحلل الإيتيقي بوصفه محاولة نكوصية بائسة يبتغي عبرها الكائن

البشري الهبوط نحو رتبة الوجود الطبيعي المحض المحكوم بالضرورة الحتمية (كالجمادات والحيوانات)، فراراً من الاستحقاقات والتبعات الوجودية للأمانة الفكرية والأخلاقية. وبموجب هذا التفنيد، تُبرهن الأماناتية برهانياً على أن هذا الهروب الأنطولوجي لا يؤول إلى تحررٍ أصيل، بل يُنتج اغتراباً مشوهاً وانشطاراً في الكينونة؛ إذ يستحيل على الإنسان المروق من "ماهيته التعاقدية التأسيسية" دون تقويض جذري لشرطه الإنساني والأنثروبولوجي.

إن الانغماس المعاصر في السيولة الاستهلاكية والتنميط التقني والاستقالة من المسؤولية، ليس سوى محاولة اغترابيه للارتداد نحو "الحتمية الطبيعية الصماء" فراراً من عبء الأمانة. وتكشف الفسلفة الأماناتية هنا تهافت هذا السلوك؛ مبينةً أن التملص من المسؤولية لا يُفضي إلى الانعتاق بل إلى "مسخ أنطولوجي"، إذ لا يمكن للإنسان خلع هويته التعاقدية الأولى دون الانتهاء إلى تبديد إنسانيته وتقويض كينونته ذاتها.

الفصل الرابع: الإبستمولوجيا الأماناتية "المعرفة كعُهدة" (المعرفة بوصفها بنية تعاقدية وعهدة أنطولوجية)

كيف يعرف الإنسان؟ وما هي الغاية من المعرفة؟

نتولى هنا إرساء الدعائم الهيكلية للإبستمولوجيا الاماناتية، بوصفها مساءلةً راديكالية ومكاشفةً نقدية فلسفية لمسارين معرفيين حصرا الأبيستمي الغربي المعاصر، الأولى "العقلانية الأداتية للحداثة الأولى (المادية)" التي اختزلت المعرفة في إحداثيات الهيمنة الرأسمالية والافتراس الاستعماري للطبيعة (بروتستانتية بيكون وديكارت)، والثانية "السيولة التفكيكية لما بعد الحداثة (ما بعد الحداثة)" التي أغرقت الفضاء المعرفي في نسبيةٍ راديكالية وعدمية إبستمولوجية قوضت مفهوم الحقيقة وأحالتها إلى مجرد ألاعيب لغوية وإستراتيجيات سلطوية (كما يتبدّى عند نيتشه ودريدا وفوكو).

حيث يتأرجح الأبيستمي المعرفي الغربي بين استقطابين راديكاليين، المركزية العقلانية الحداثية (الغطرسة الإبستمولوجية للحداثة الأولى) وتتجلى في "تأليه العقل البشري" وتنصيبه كمرجعية إطلاقية ومحاكمة نهائية وحيدة لإنتاج الحقيقة؛ حيث جرى اختزال المعرفة في سياقها الأداتي بوصفها إستراتيجية قوة وإخضاع "العلم كمظهريّة للسلطة الكونية (Knowledge is Power)"، تُشرعن الاستلاب المادي واستعباد عناصر الطبيعة والذوات البشرية على حدٍ سواء؛ والقطب الثاني يتمظهر في السيولة الإبستمولوجية والعدمية المعرفية لما بعد الحداثة، وتتمثل في ردة الفعل الانكفائية التي قوّضت مقولة "الحقيقة الموضوعية المتعالية"، مختزلةً الوجود في

"مصفوفة من السرديات الصغرى وإستراتيجيات القوة والصراع اللغوي"؛ وهو الشك الجذري الذي ألقى بالذات الإنسانية في أتون التيه السيميائي والسديمية المعرفية، بلا مرافئ مرجعية أو ثوابت أنطولوجية تُنقذ الوعي من الغرق في العدم.

وهنا تنهض الفلسفة الأماناتية لتقويض هذا الانشطار الإبستمولوجي وتجاوز ثنائياته المأزومة، مُدشّنةً بارادايْماً معرفياً توليفياً ونظاماً جديداً لإنتاج يقين جديد:

"المعرفة ليست أداة سلطةٍ وتسيّد لافتراس الكوسموس، وليست ريبيةً عدمية تائهة في بحر الشك، بل هي (الذخيرة الإبستمولوجية الموقوتة للعهدة الكونية)، والآلية الوظيفية التي يستعين بها الإنسان المستأمن لإمضاء خياره الأخلاقي وتأدية أمانته الأرضية".

تتشكل الهندسة المعرفية للإبستمولوجيا الاماناتية وفق ترياقٍ إبستمولوجي يتألف من ثلاث ركائز كبرى؛ وهي مُحدّدات تتولى رد الاعتبار الأنطولوجي للعقل البشري وتفعيل فاعليته، دون السقوط في مأزق "تأليه المركزية الذاتية" أو ادعاء الاكتفاء المعرفي المطلق، انطلاقا من **الركيزية الأولى** "الهارمونيا الإبستمولوجية لملكات الإدراك (التآزر الأنطولوجي بين الروح والعقل والِحسّ"؛ حيث شَهِد الأبيستمي الغربي تاريخياً انشطاراً تقابلياً حاداً بين النزعتين العقلانية (Rationalism) والتجريبية (Empiricism)، احتدم لاحقاً في صورة ثنائية تصارُعية بين العلم الـمُعَلمن والوحي الميتافيزيقي. وفي فضاء الفلسفة الأماناتية، يُحَلُّ هذا التنازع تفكيكياً وبنيوياً؛ إذ لا تتبدّى محددات الإدراك من "عقل تداولي، ووحي مسطور، وخبرة حسيّة، ووجدان قلبي تزكوي" بوصفها جبهات متصارعة على احتكار الحقيقة، بل "تتلازم كأدوات وقنوات أماناتية متكاملة" ضمن "هارمونيا معرفية

موحدة" لتجسيد عهد الاستخلاف. فلا يتجلى الوحي في هذا الأفق كمدونة نصية مجردة، بل يتحدد بوصفه "البنية التأسيسية لعقد الاستئمان الأول"، والبارادايْم الهادي الذي يتولى رسم الغايات التليولوجية (الانتهاء الغائي) الكبرى للموجودات، وتأصيل الكليات الناظمة للشرط الإنساني، مع تظهير الإحداثيات الميتافيزيقية وتفكيك شفرات ما وراء المادة. وأما العقل التداولي والخبرة الحسيّة بوصفهما الفاعلية الإجرائية لإنفاذ "الأمانة"، فلا يتحددان في هذا الأفق كأدوات سيادية لتشيؤ العالم، بل يُمثلان "المنظومة التنفيذية والآلية التداولية للوعي الفكري" المُوكلة بتأويل شفرات الكوسموس -المستودع الائتماني- وسبر أغوار سننه الرياضية والفيزيائية؛ بغية تحقيق "الاستعمار الأخلاقي والتنمية التزكوية للوجود الأرضي" وفق مقتضيات العهد.

الركيزة الثانية تتجلى في الوضعية الأماناتية للحقيقة (الحقيقة بوصفها عُهدةً أنطولوجية)؛ ففي مقابل الشكوكية النسبية وأطروحات ما بعد الحداثة، تُثبّت الأماناتية "المشروعية الموضوعية للحقيقة وثباتها الأنطولوجي"؛ لكونها تصدر عن إرادة "المستأمِن الأسمى" وخلقه الغائي. بيد أن الذات الإنسانية لا تحوز "السيادة الاحتكارية أو التملك الأنطولوجي المطلق" للمحمول المعرفي، بل تتحدد رتبتها كـ "مؤتمنٍ وراعٍ للحق" إن المعرفة في هذا البارادايْم عُهدة فكرية مقدسة؛ ومن ثمَّ، يُنزع عن العالِم أو الباحث صك التملك النفعي الذي يشرعن "التوظيف الرأسمالي المعرفي للأفكار أو تسليحها التدميري"، ليُعاد توجيه الفاعلية العلمية نحو "أخلاقيات النفع الكوني والتزكية الإنسانية الشاملة".

والركيزة الثالثة تتحدث عن المعرفة بوصفها تحقُّقاً أماناتياً (الإبيستمولوجيا الإيتيقية التعبدية)؛ حيث تَقوم الفلسفة الأماناتية بفك الارتباط الأنطولوجي مع البارادايْم البيكوني الإخضاعي (المعرفة كإستراتيجية قوة وسيطرة)، مُستبدلةً إياه بمقولة تأسيسية بديلة "المعرفة إمضاءٌ للوفاء بالعهد الميثاقي" وبموجب هذا المنظور، لا تتحدد الممارسة البحثية، والابتكار التقني، وسبر أغوار القوانين الفيزيائية والطبية وأنظمة الذكاء الاصطناعي كأنشطة نفعية محايدة، بل تنهض بوصفها "فروضاً وجودية وتعبدية محكومة بآلية التعاقد الأول"، ومن ثمَّ، يُنزع عن الجهل طابعه الإجرائي البسيط بوصفه مجرد شحٍّ معلوماتي، ليُعاد تعريفه كنكوصٍ إبستمولوجي وتفريطٍ فادح في صيانة الأمانة الكونية.

وبالعروج الى المعرفة الامتلاكية نرى أن دافعها "السيطرة، الاحتكار، الاستهلاك المادي، وتأليه الذات"، وتشتغل على فصل نكدي بين العلم والأخلاق (العلم محايد؛ مما برر القنابل النووية وتدمير البيئة)، والتي تنتهي مآلاتها الى الملكية الفكرية الرأسمالية المتوحشة واحتكار الدواء والتكنولوجيا، بينما نجد دوافع الفلسفة الأماناتية تتمثل في "الوفاء بالعقد الوجودي، عمارة الأرض، والسمو الأخلاقي"، وتؤسس الى تلازم بنيوي مطلق (العلم محكوم بغايات أخلاقية لحفظ الكليات المستأمن عليها)، والتي ينجم عنها مشاعة النفع البشري مع حفظ جهد العقل؛ فالعلم عهدة مستردة لخير الكيان الإنساني.

وفي ختام هذا الباب تسعى الفلسفة الأماناتية الى ترميم "أزمة الوعي المعاصر" وتفكيك السيولة الرقمية، حيث تتولى الإبيستمولوجيا الأماناتية مجابهة ومعالجة "الانسداد الأنثروبولوجي والأزمة السيكو-معرفية" لإنسان القرن الحادي والعشرين؛

ذلك الكائن المأزوم الذي يعاني من 'تضخّم معرفي أداتي (تخمة المعلومات) في مقابل تآكل وتبدّد بنيوية الحقيقة، إثر التدفق الاغترابي للسيولة الرقمية العارمة ونزوعها نحو التشييؤ الافتراضي.

وهنا تُقدّم الأطروحة الأماناتية بارادايْم "الوعي الأماناتي الـمُستأنَف"؛ وفيه ينعطف الكائن البشري نحو ملكاته الإدراكية "من عقل تداولي وخبرة حسيّة" ليعاملها بوصفها "أدوات وديعة وبِنَى أماناتية مقدسة" يُحظر تدنيسها بالمدخلات السامة، أو التزييف الإبستمولوجي، أو السيولة الأيديولوجية العدمية. وبموجب هذا التكييف، يتحول التفكير النقدي من رتبته الإجرائية البسيطة ليغدو "إلزامية أخلاقية وفريضة أنطولوجية" تذود عن حياض العقل؛ حمايةً له من "الجناية المعرفية" التي تمارسها خوارزميات الرأسمالية الرقمية لتسليع الكينونة البشرية وتنميط الوعي داخل حشود استهلاكية مسلوبة الإرادة.

الباب السادس

"الامتداد الأخلاقي والعملي"

الفصل الخامس: إيتيقا الاستخلاف الأماناتي (الصيانة الأنطولوجية للكليات الوجودية الكبرى / الأخلاق الاستخلافية وحفظ الكليات)

نَنعطف هنا نحو الفضاء الحاكم للفاعلية الإنسانية وسلوكها التدبيري "علم القيم والأخلاق (Axiology)"؛ لنضع في هذا الفصل المرتكزات التأسيسية لـ "إيتيقا الاستخلاف الأماناتي" بوصفها مذهباً قيميّاً متجاوزاً للمذاهب الأخلاقية الغربية. وهي المذاهب التي انشطرت بين الصورية الصارمة لأخلاق الواجب الكانطية (Deontology) المجردة من الواقع الحي، وبين النزعة الأداتية للأخلاق النفعية والبراغماتية (Utilitarianism) عند "جيرمي بنثام وجون ستيوارت ميل"، التي سلّعت القيمة، لتنتهي المعاصرة الغربية إلى "سيولةٍ أكسيولوجية ونسبية عابرة" في عصر ما بعد الحداثة أفرغت الأخلاق من ثباتها الأنطولوجي. حيث ينكفئ الأبيستمي الأخلاقي الغربي داخل ثنائية مأزومة وشروخ قيمية حادة، ويقع تحت وطأة مَآزِق أُكْسِيُولُوجِيَّة رَادِيكَالِيَّة.

أولا: "تفكيك الإيتيقا الغربية والمآزق البنيوية للسيولة الأكسيولوجية"؛ والذي يتفرع الى ثلاث نقاط: النقطة الأولى "الانسداد النفعي المادي (تسليع القيمة في الإيتيقا الأداتية)"؛ والذي يتجسد في رهن القيمة الأخلاقية للفعل البشري بـ "معيار المردودية النفعية وحسابات اللذة المادية الفائضة" الموجهة للمجموع. وهو الاختزال البراغماتي الذي شرعن تاريخياً الاستلاب الاستعماري للشعوب، والافتراس الإيكولوجي (البيئي) المنظم، وإحلال لغة الحسابات الرياضية والنزعة الرأسمالية بدلاً من الصيانة الأنطولوجية للكرامة الإنسانية. والنقطة الثانية "الصُّورانية

الكانطية المأزومة (التجريد التعالي العاري من المعنى)"؛ وتتمثل في سعي إيمانويل كانط لتأسيس "إيتيقا الواجب الصارم والضرورة العقلانية المحضة (Deontology)"، عبر بترها المتعمَّد عن أي ركيزة غائية أو دوافع روحية وجدانية. وهو الاختزال الصُّوراني الذي أحال الممارسة الأخلاقية إلى "أمر قطعي جاف وقوانين مجردة متجمدة تعجز بنيوياً عن ملامحة الواقع الأنثروبولوجي البشري المعقد"، مسقطاً كوابح الأنس والسكينة والرحمة من فلسفة الفعل، والنقطة الثالثة "السيولة الإيتيقية والعدمية المعيارية لما بعد الحداثة"؛ وتتمثل في الانكفاء المعاصر الذي اختزل القيم الأخلاقية في رتبة "الخِيارات السيكولوجية والنزوات الفردية المتقلبة"، أو احالها إلى مجرد "نتاجات سوسيولوجية محلية محكومة بصراعات القوة والخطاب الغالب"، وهو التفتيت الذي قوّض مقولة "المعيارية الكونية والاطراد الأنطولوجي للقيم"، جاعلاً من الأخلاق مجرد ظلالٍ متغيرة عارية من أي ثبات متعالٍ. وعليه تطرح الفلسفة الأماناتية قانونها الأخلاقي الحاكم:

"لا تتأسس المرجعية الأخلاقية في الفضاء الأماناتي على المردودية النفعية الأرضية العاجلة (البرادايْم البراغماتي)، كما أنها لا تنكفئ نحو الصُّورانية التجريدية والعقلانية الجافة (البرادايْم الكانطي)؛ بل تتجلى حقيقتها الأكسيولوجية بوصفها "الصيانة الأنطولوجية للكليات الوجودية المُستأمن عليها، والامتثال لإلزامات الوفاء بالعهد الميثاقي الأول".

ثانياً: "المُحدِّدات البنيوية للإيتيقا الاستخلافية (المرتكزات الأنطولوجية لأخلاق الأمانة / ركائز الأخلاق الاستخلافية)"، والتي تتأسس فيها الأخلاق في الفلسفة الأماناتية على مفهوم "الائتمان القيمي المتعالي"، حيث تنبثق حركيتها التدبيرية وتتحدد إجرائياً وفق محددات وقواعد ناظمة لأصالة الفعل الأخلاقي، أهمها:
"المرجعية الموضوعية للقيم واطراد الثبات الأنطولوجي للمقاصد"؛ فضداً على السيولة الأكسيولوجية ونسبية ما بعد الحداثة، تُثبّت الأماناتية "الواقعية الموضوعية للمبادئ الإيتيقية الكبرى (كالعدالة، والصدقية، وصون المستضعف)"، بوصفها شروطاً قَبْلية تأسيسية وجواهر ثابتة أودعها "المستأمِن الأسمى / الله الخالق" في البنية العميقة للعهد الميتافيزيقي الأول. وبموجب هذا التأسيس، تُجرّد الإنسانية من أي مشروعية معرفية تتيح لها إلغاء هذه الكليات أو سلعنتها تعللاً بالبراغماتية النفعية ومصالح السوق المتقلبة؛ إذ إن نقض هذه المحسّنات الأخلاقية لا يُمثّل مجرد مخالفة إجرائية، بل هو "فسخٌ أنطولوجي لبروتوكول الاستخلاف" وجناية تؤول إلى تصفية الماهية البشرية.

ثالثا: "المقياس الأكسيولوجي للأمانة (في حظر خرق الكليات الست الكبرى)"؛ حيث تَعمد الأطروحة الأماناتية إلى علْمنة تأويلية وميتافيزيقية لمقاصد التشريع التاريخية، محوّلةً إياها إلى "بارادايْم أكسيولوجي كوني ومعيارٍ معياريّ لبناء الأخلاق الكلية"، وبموجب هذا التكييف البنيوي، لا تُقاس مشروعيّة الفاعلية البشرية في تمظهراتها المختلفة (سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو طبية بيولوجية، أو تكنولوجية رقمية) وفق الحسابات البراغماتية العاجلة، بل بمدى كفايتها في صيانة وتنمية الكليات الست الائتمانية الكبرى التي طُوِّق بها الشرط الأنثرو-وجودي

للإنسان، من حفظ الدين (المرجعية والتعاقد) عبر صيانة الرابط الميتافيزيقي والروحي بين الإنسان وخالقه ضد العدمية. وحفظ النفس (الكرامة الحياتية) عبر صيانة الجسد والروح الإنسانية من الإبادة، أو العبث، أو التسليع. وحفظ العقل (الوعي النقدي) عبر حماية الوعي البشري من التزييف، والمسكرات، والمخدرات الرقمية، والتجهيل. وحفظ النسل (الامتداد البشري) عبر حماية الفطرة الإنسانية والأسرة من التفكك، لضمان استمرار الأجيال المستأمنة. وحفظ المال (الاقتصاد التوازني) عبر تداول الثروة دون احتكار أو طغيان رأسمالي يدمر المجتمعات. وحفظ البيئة (الأمانة الإيكولوجية) عبر حماية الطبيعة (المستودع) بصفتها الشريك الوجودي الصامت.

رابعاً: "إيتيقا المسؤولية الميتا-زمنية الممتدة (العدالة الإيكولوجية والأنطولوجيا العابرة للأجيال وضمان الاستدامة الأماناتية)"؛ حيث تَقوم الفلسفة الأماناتية بتقويض النزعة الفردانية والنرجسية الأنطولوجية الكامنة في الإبيستمي الليبرالي الغربي؛ إذ تُزيح وهم الحيازة السيادية والملكية المطلقة للذات البشريّة تجاه الطبيعة أو حتى تجاه جسدها وكيانها الخاص، مُعيدةً تكييف الوجود البشري بوصفه "حالة استخلاف أماناتي ومثول وظيفي بالنيابة"، وبناءً على هذا الكبح الأخلاقي، تتفصى الإيتيقا الاستخلافية من منطق "الاستهلاك الأقصى والافتراس الرأسمالي للموارد" المحكوم بأنانية الحاضر، لتستبدله بـ "برادايْم التسليم العادل والوفاء الميثاقي العابر للزمن"؛ حيث يتحدد المجال الكوني كوديعة موقوتة، تُطالَب الذات الراهنة بصونها وحفظ توازناتها الإيكولوجية لتسليمها للأجيال القادمة وهي في رتبة الصلاح الوجودي.

ولو أجرينا مقارنة فلسفية للأنساق الأخلاقية في المذهب الواجب الكانتي (الغرب)، سنجد أن مصدر القيمة العقل المحض والتجريد الواجبي الصارم، وأن طبيعة الأخلاق فيها ثابتة بشكل متطرف ولا تراعي الاستثناءات أو الضعف البشري، وأن العلاقة مع الآخر علاقة تعاقدية قانونية جافة مبنية على الواجب المجرد. بينما في المذهب النفعي البراغماتي (الغرب)، سنجد أن مصدر القيمة المنفعة المادية واللذة والنتائج الأرضية العاجلة، وأن طبيعة الأخلاق فيها متغيرة وسائلة وتبرر الوسائل بالاتكاء على النتائج، وأن العلاقة مع الآخر علاقة نفعية وتنافسية (الآخر أداة لمنفعتي أو عائق لحريتي). لكن في المذهب الأماناتي الاستخلافي، نجد أن مصدر القيمة الوفاء بالعهد الميتافيزيقي وصون كليات الاستخلاف، وأن طبيعة الأخلاق ثابتة في كلياتها وغاياتها، مرنة وتراعي الوسع البشري في تطبيقاتها، وأن العلاقة مع الآخر علاقة "التواصي بالأمانة"؛ الآخر شريك تعاقدي في إعمار الكون وحفظ العهد.

خامساً: "الفلسفة العملية للأمانة (التطبيق العملي والمقاربة الأماناتية في التدبير السياسي والاقتصادي)، حيث تَتولى الإيتيقا الاستخلافية نقل الفاعلية الفلسفية من فضائها التجريدي والمفهومي الساكن إلى أفق "الإنفاذ الإجرائي والممارسة الحركية"، وذلك عبر تدشين نموذج "التدبير السياسي والتدوير الاقتصادي المحكومين بالمعيارية الأخلاقية الأماناتية"، ففي الاقتصاد تَتولى المقاربة الأماناتية تقويض المنظومة الرأسمالية المعاصرة القائمة على أنطولوجيا "لندرة المصطنعة، الصراع على المقدرات، والمراكمة الاحتكارية لرؤوس الأموال وسلعنتها"، مُستبدلةً إياه بـ "أنطولوجيا المال بوصفه عُهدةً أماناتية ووديعةً مؤقتة مُستردة"، وبموجب هذا

التكييف الإجرائي، لا تعود آليات التكافل البيني، وإلزامية الزكاة، والعدالة التوزيعية للموارد مجرد نوافل أخلاقية أو "صدقات خيرية اختيارية"، بل ترتدّ إلى "إلزامات قانونية وتعهدات بنيوية ناظمة لعقد الاستخلاف الأول" تجاه المستأمِن الأخلاقي، أما في السياسة والسلطة فلا تتحدد بوصفها امتيازاً تشريفياً، كما أنها ليست "حقاً طبيعياً متأسساً على الاحتكار العسكري للقوة (البرادايْم الميكافيلي)، أو شرعيةً عددية مستلَبةً برأسمالية الماكينات الديمقراطية الموجهة"؛ بل إن حقيقتها الأنطولوجية تتجلى بوصفها "عُهدةً أماناتية وميثاقاً استخلافياً كبيراً" ، يرتدّ الحاكم أو المدبّر الشأن العام هنا إلى رتبة "الوكيل الـمُستأمَن والمفوض الوظيفي" لرعاية مصالح المحكومين؛ حيث تتحدد مشروعيته السياسية والميتافيزيقية بمدى كفايته الإجرائية في الصيانة البنيوية للكليات الست الأماناتية داخل مجاله المجتمعي.

الفصل السادس: الأماناتية في عصر ما بعد الإنسانية والاغتراب الرقمي

يَمثُل العالم المعاصر اليوم أمام أفق انعطافة تكنولوجية وهندسة إدراكية غير مسبوقة، تضع "الماهية الأنثروبولوجية التقليدية للإنسان" في مأزق المساءلة والتقويض الراديكالي. وفي هذا المبحث، نَقوم بمكاشفة نقضية مباشرة تضع "الفلسفة الأماناتية" في مواجهة الأيديولوجيا الأكثر طغياناً وتأثيراً في المحافل العلمية ووادي السيليكون: بارادايْم "ما بعد الإنسانية والعبور الجيني / Transhumanism) (Posthumanism"؛ وهو المسار المدفوع بالاستلاب الهيكلي للرأسمالية الإدراكية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

حيث تَنْبثق حركة "ما بعد الإنسانية (Transhumanism)" من النواة الصلبة عبر "المادية الاختزالية الحتمية"، التي تتعامل مع الكينونة البشرية الراهنة بوصفها مجرد "حلقة تطورية عابرة ومرحلة بيولوجية قاصرة ومليئة بالتصدعات الجسدية" وتتوسل هذه النزعة بـ "الهندسة الجينية التعديلية، ومشاريع الدمج السيبراني (Cybernetic Integration)، والتأسيس السحابي للوعي الرقمي (Mind Uploading)"؛ لإنفاذ هرمينوطيقا إخضاعية تروم تحقيق غايتين راديكاليتين، الأولى " تصفية الفناء البيولوجي وتصفير الشيخوخة"، والثانية "تأليه تكنولوجي وإجرائي للذات"، عبر تفجير قدراتها الإدراكية والمادية خارج السقف الأنثروبولوجي المعهود.

وهنا تُميط الفلسفة الأماناتية اللثام عن "التهافت الأنطولوجي والانسداد المعرفي البنيوي" لهذه الحركة؛ إذ لا تتحدد إلا بوصفها التمظهر الراديكالي والأخير لغطرسة المركزية البشرية (Anthropocentrism) والإمبراطورية الرأسمالية الفائقة التي جرى تفكيك محدداتها سلفاً. إنها تمثّل مكابدة استلابية ونزوعاً مستميتاً للمروق من الفطرة والشرط الإنساني، عبر اختزال الوعي البشري في رتبة "البيانات الرياضية السائلة (Datafication)"، وتحويل الجسد إلى "موضوع تقني وآلة ميكانيكية عارية خاضعة للتعديل الهندسي والسلعية الرأسمالية المحضة".

وفي مواجهة هذا الانفلات التقني، تُهندس الفلسفة الأماناتية البارادايْم المعياري وتطرح المحدد الحاكم للمسألة التكنولوجية:

(إن الذكاء الاصطناعي والآلة والبيانات في المنظور الأماناتي هي "أدوات وديعة ومسخرات إجرائية لا تملك الغائية في ذاتها"، والشرط البيولوجي الإنساني ليس عجزاً أنطولوجياً يوجب التجاوز نحو "ما بعد الإنسانية"، بل هو "الوعاء الوجودي المُكرم والحاضن الحصري والوحيد لحمل عهد الأمانة ومخاطرة الإرادة الأخلاقية").

يَرتاد ثُلّة من رجال الأعمال ومنّظري العبور التكنولوجي في الفكر الغربي المعاصر أمثال (نيك بوستروم وإيلون ماسك) سجالاً استشرافياً حول إمكانية انبثاق "وعي اصطناعي فائق (Superintelligence)" حائزٍ على فاعلية إرادية وأهلية حقوقية وقرار أنطولوجي مستقل؛ وهو الادعاء الذي تتولى الأطروحة الأماناتية تفكيكه راديكالياً ومحاصرته عبر حدّين ومعيارين فلسفيين حاسمين، أولها: "انتفاء القَبْلية الميثاقية والتعاقد الأول"، حيث إن المنظومات السيبرانية مهما بلغت كثافة

خوارزمياتها التوليدية أو كفايتها الإجرائية في معالجة مصفوفات البيانات الكبرى (الذكاء الاصطناعي العام "AGI") تفتقر بنيوياً إلى "التحقق الميتافيزيقي السابق لعهد الاستئمان الأول (أفق عالم الذر)"، ولم ترتدَّ طواعيةً مخاطرة الاختيار الأخلاقي الحُر. فالآلة كينونة مصنوعة ومستحدثة داخل "المجال الفيزيقي للمستودع الأرضي"، وتنقاد انقياداً كلياً ونظامياً لـ "الحتمية السيبرانية والمعادلات المنطقية والرياضية الصارمة"؛ الأمر الذي ينزع عنها رتبة الذاتية المستأمنة، ليعيد إدراجها أنطولوجياً ضمن أفق "المسخّرات الصامتة والأدوات الأداتية" الحتمية (كالتضاريس والأجرام الفلكية)، الفاقدة لشرط الإرادة.

وثانيها: "الانفصال الفينومينولوجي بين الوعي القيمي والمُعالجة البيانية"، حيث إن ما تُبديه المنظومات الرقمية المعاصرة من "اتساق أخلاقي" لا يعدو كونه مُحاكاة سيميائية صمّاء ونمذجة سلوكية مشروطة بالاحتمالات الإحصائية والمعادلات المنطقية؛ بيد أنها تفتقر بنيوياً إلى "النبض الأنثرو-وجودي (الروح، اختبار مكابدة الألم، والندم الإيماني التزكوي)" الكفيل وحده بتخليق "السكينة الأنطولوجية"، فالأمانة تفترض قَبلياً حريةً حية تملك فضاءً إجرائياً للمروق وعصيان الأمر الأخلاقي، لتختار الوفاء به بناءً على وازع قيمي متعالٍ؛ في حين تنكفئ الآلة داخل "قيد الإكراه البرمجي والحتمية الخوارزمية الصارمة"، عاجزةً عن الانعتاق خارج حدود شفرتها التأسيسية. وهذا يفسر لماذا لا يمكن للآلة والذكاء الاصطناعي حمل "الأمانة"؟.

تُجابه الأطروحة الأماناتية أزمة "الرأسمالية الإدراكية وافتراس الانتباه البشري"، إذ تكشف عن هندسة خوارزميات المنصات السيبرانية بوصفها "إستراتيجيات أداتية للتلاعب بالبنية المعرفية للوعي البشري"، وتعمل هذه المصفوفات الرقمية على إزاحة الكائن من مقامه الأصيل كـ "ذات فاعلة ومستخلفة ومأهولة بالمعنى"، لتَرمي به في أتون "استلابٍ وتشييؤٍ استهلاكي سلبّي ومُدمَّر لِلإرادة"؛ وهو الانحراف الأنثروبولوجي الذي أصَّلناه سلفاً تحت بارادايْم "النكوص الإيتيقي والهروب الأنطولوجي من استحقاقات الأمانة وعبئها الميثاقي"، وهنا تقدم الفلسفة الأماناتية نقداً ظاهراتياً (فينومينولوجياً) للعيش الرقمي عبر تدنيس العُهدة الإدراكية والاستقالة المعرفية للذات، فعندما يُسلِّم الإنسان مفاصل وعيه التداولي ورصده الحسي لخوارزميات "التمرير اللانهائي واستعمار الانتباه البشري (Infinite Scroll)"، فإنه يقترف جنايةً وجودية وخيانةً إبستمولوجية لـ "عُهدته الائتمانية"؛ إذ يتنازل طواعية عن سيادته النقدية وفاعليته الإرادية، مُشرعناً تأثيث مستودعه الأنطولوجي الباطني بـ "النفايات الرقمية السائلة وأنساق الجهل البنيوي المُوجَّه (Agnotology)"، إضافة الى شروخ السيولة التفاعلية وتشييؤ الآخر الأماناتي، حيث يتولى الفضاء الافتراضي تفتيت "أصالة العلاقات الإنسانية وصهرها في سيولة شبكية عابرة"؛ إذ يُزيح الآخر من مقامه الأنطولوجي بوصفه "شريكاً بنيوياً في حمل وزر الأمانة والتكامل الميثاقي"، ليختزله في رتبة "رقم سيميائي"، أو "تفاعل كميّ صامت (زر إعجاب)"، أو "وحدة استهلاكية ضمن قوائم المتابعة الرقمية"، وهو التجريد التكنولوجي الشرس الذي يسلب الكائن البشري أبعاده الإيتيقية والتعاطفية الجسورة، وهي الأبعاد المتجذرة أصالةً في "فلسفة الحضور

العيني، والمجالسة الحيوية المعاشة، وتجليات التواصي التبادلي بالحق وصون الكينونة" في عالم الواقع.

وهنا تحظر الفلسفة الأماناتي التلاعب بالفطرة (The Amanatist Manifesto)، وتَتولى الإيتيقا الاستخلافية فيها هندسة كوابح أنطولوجية وسدود معيارية قاطعة تَكبح جماح المروق التكنولوجي المنفلت من عقاله الأخلاقي، وذلك استناداً إلى مسطرة القياس الأكسيولوجية المتمثلة في "أطروحة الصيانة البنيوية للكليات الست الاماناتية الكبرى"، فتسمح الفلسفة الأماناتية مشروعية إجرائية للتقنيات الحيوية والهندسة الوراثية ما دامت تتحرك في أفق الممارسة العلاجية المستهدفة "صيانة النفس والبدن من الاعتلال والقصور المرضي"، بيد أنها تفرض حظراً أنطولوجياً راديكالياً على مشاريع تكييف وترقية الجنس البشري لإنتاج "الكائن الـمُهندَس جينياً (Designer Babies)"، أو تصفية حتمية الفناء برقم السحابة والدمج السيبراني بالآلة؛ إذ يتكشف هذا الاندفاع عن تقويضٍ بنيوي للفطرة الإنسانية والتركيبة البيوميكانيكية والروحية التي صُمِّمت غائياً بوصفها الوعاء المعياري الأوحد لتمثيل ومكابدة الاختبار الأماناتي الأول، ويَقضي الـمُحدّد الفلسفي الأماناتي بـ "الحظر الأنطولوجي المطلق لإحالة أو تفويض أي قرار يتأسس على حُكم إيتيقي (أخلاقي) أو مصيري إلى المنظومات الخوارزمية" (كالمنظومات العسكرية ذاتية التشغيل، أو العدالة القضائية الآلية، أو تقييم الرتب التكريمية للبشر)؛ إذ يتحدد الفعل الأخلاقي بوصفه "امتيازاً حركياً حصرياً للذات المستأمنة (الإنسان)" لكونه الكيان الوحيد

المؤهل ميتافيزيقياً لتحمّل التبعة الجنائية والمسؤولية التعاقدية أمام "المستأمن".
فالذكاء الاصطناعي يرتد بنيوياً إلى رتبة الأداتية المسخَّرة والوساطة الإجرائية الخادمة لعمران الكوكب، ويُمنَع منعاً بنيوياً من حيازة صكوك السيادة الروحية أو التدبير القيمي للوجود.

الباب السابع

"الغاية والمصير"

الفصل السابع: فلسفة الموت وتسليم العُهدة

نَسْتَشْرِف في هذا الباب الختامي الذروة الغائية (Teleological Apex) والتأسيس الأنطولوجي الأقصى للفلسفة الأماناتية؛ حيث نَقِفُ وجهاً لوجه أمام الإشكال الميتافيزيقي الأكثر استعصاءً في المتن الفلسفي الغربي، ألا وهو "مأزق العدمية المادية والفناء المحتوم"؛ وهو الانسداد الوجودي الذي عجزت العقلانية الحداثية المعاصرة عن مجاوزة شروخه، لتنكفئ أمامه في أتون قلق الكينونة والسوداوية العدمية. حيث يتولى هذا الفصل مكاشفةً تقويضية واستراتيجية نقدية راديكالية للتمثلات الوجودية للموت (تحديداً في التحليل الفينومينولوجي لهيدجر وبنيوية العبثية لدى كامو)، صائغاً البارادايْم التأسيسي الختامي للأطروحة: "الموت بوصفه استرداداً أنطولوجياً وإمضاءً لفعْل تسليم العُهدة"، ونُبرهن من خلال هذا التأصيل المفهومي على أن ما بعد الغياب الفيزيقي ليس سديماً اعتباطياً أو فراغاً عدمياً يتهدد الكينونة، بل هو "المَثول الأنطولوجي الختامي والمحاكمة الميتافيزيقية الحازمة" لإنفاذ العدالة الكونية المطلقة والوفاء الكلي بعهد الاستخلاف الأول.

أَصَّلَ الفيلسوف الألماني "مارتن هيدجر" للوجود الإنساني بوصفه "كينونةً نحو الموت (Sein-zum-Tode)"؛ مُختزلاً حقيقة الكائن في اندفاعه السرمدي نحو التلاشي، وكأن الوجود صيرورة متمحورة حول إنفاذ العدم. وفي المقابل، تَبَدَّى الفناء عند "ألبير كامو" كالمُصادقة الأنطولوجية الكبرى على عبثية الحياة وسقوط الغائية؛ إذ إن انعدام أي امتداد ميتافيزيقي ما بعد الغياب الفيزيقي يُحيل الفعل البشري بكليته إلى "مكابدة سيزيفية عاجزة تتدحرج نحو هاوية اللامعنى الحتمية"،

هذه السوداوية الأكسيولوجية حوّلت شرط الإنسان الغربي إلى مسارعة اغترابية مأزومة ضد المدى الزمني، ومحاولة انتحارية لنفي وعي الفناء عبر الاستغراق في "السيولة الاستهلاكية وحركية اللذة التشييئية"، أو محاولة تصغيره وتصفيته آلياً عبر يوتوبيا "الترقي وتأليه الذات تكنولوجياً" في بارادايْم ما بعد الإنساني.

تأتي الفلسفة الأماناتية لتهدم هذا الرعب العدمي، وتطرح القانون الغائي البديل:

(لا يتحدد الموت في الفلسفة الأماناتية بوصفه تقويضاً للكينونة أو نفياً عدمياً للوجود، بل هو انقضاءٌ بنيوي للمدى الزمني المشروط في ميثاق الاستخلاف، واللحظة الإجرائية الرسمية لتسليم واسترداد العُهدة الأنطولوجية)

لا يَتحدّد الموت في أفق "الفلسفة الأماناتية" بوصفه عارضاً بيولوجياً طارئاً أو ذاتاً مغايرة (عدواً) تتربص بالكينونة البشرية، بل هو "إحداثية بنيوية قَبْلية ومرحلة غائية مُصممة هندسياً في عمق الميثاق الوجودي الأول"، حيث تُخرج المقاربة الأماناتية مفهوم الفناء من خانة الفجاءة البيولوجية والعداوة الأنطولوجية التي كرّستها المادية الحداثية، معلنةً إياه "خطوةً نسقية ومساراً بنيوياً مقصوداً سلفاً في أصل التعاقد الميتافيزيقي الأول"، ويتحقق تفكيك هذا الاستغراق الزمني وتأصيله معرفياً من خلال ثلاث ركائز وقواعد إكسيولوجية متكاملة. تنطلق من "انتهاء المدى الزمني للعهد الأرضي (صيرورة الانتداب الموقوت)"، حيث لا يتحدد الوجود الفيزيقي بوصفه حضوراً سرمدياً مكتفياً بذاته، بل هو "فترة انتداب وظيفي ومرحلة اختبارية مؤقتة لقياس الأداء الأخلاقي الكينوني"، وبموجب هذا التوصيف، يتكشف الموت كإعلان نظامي عن انقضاء زمن الممارسة الحرة وهامش الاختيار

الائتماني الممنوح للذات؛ لتبدأ انعطافة وجودية تُنقل عبرها الكينونة الإنسانية من فضاء "الفاعلية الإجرائية والتكليف المادي" إلى أفق "المساءلة الميتافيزيقية والتقييم الأنطولوجي الشامل".

ثم "التفكيك الأنطولوجي للمستودع واسترداد الوسائط الإجرائية"؛ حيث يُمثّل الموت اللحظة السيادية التي يسترجع فيها "المستأمِن الأسمى / الله سبحانه" المنظومة الأداتية والوسائط الفيزيقية التي حازها الكائن (الإنسان) على سبيل الإعارة الوجودية المؤقتة لتفعيل الأمانة. وبموجب هذا الانحلال البنيوي، ينكفئ الجسد عائداً إلى طينته المادية الأولى (الامتداد الترابي للكوسموس)، وتُخلع عن الذات مجسّاتها الأرضية من عقل تداولي ورصد حسي حركي (بصر وسمع)؛ في حين تشق "اللطيفة الروحية الواعية" بوصفها "الحامل الأزلي لسريرية الأمانة" طريقها نحو العبور الميتافيزيقي متحلّلة من كثافة المادة، ومحملةً بنقائها التزكوي أو تلوّثها الاغترابي إلى مقام الكينونة البرزخية.

ثم "الانعتاق الأنطولوجي من وزر التكليف (السكينة الختامية لإنفاذ العهد)"؛ حيث يتحدد الفناء في هذا الأفق المعرفي بوصفه اللحظة السيادية لـ "وضع العبء الاستخلافي الباهظ وثقل المسؤولية الائتمانية الجسورة" التي أشفق الكوسموس (الجبال والأرض والسماوات) من حملها تمنعاً قبلياً. وبموجب هذا التكييف الميتافيزيقي، تتحرر الذات من الرعب العدمي والذعر الوجودي تجاه الاندثار الفجائي، لتستقبل الموت ببارادايْم "السكينة الختامية والارتياح الأنطولوجي" المترتب على إمضاء العهد والوفاء بالالتزامات الميثاقية الأولى.

وهنا تؤسس الفلسفة الأماناتية لـ "إبستمولوجيا العدالة المطلقة"، البعث والحساب كـ "جلسة تقييم ختامية" والتي تخالف فلسفات الحداثة وما بعد الحداثة التي ترى التاريخ البشري عبارة عن صراعات عشوائية تنتهي تحت التراب دون إنصاف للمظلومين. فالبعث والحساب في هذا النسق ليسا مجرد وعيد ميتافيزيقي جاف، بل هما "الاستحقاق المنطقي والأخلاقي والوجودي الأخير" حيث يُقدّم كتاب الأعمال البشري، وهو بمثابة "تقرير الأداء الأماناتي الختامي". والتي تكون نتيجته إما "الفلاح الخلودي" بوصفه الحالة الأنطولوجية الأرقى للذات المستأمنة التي اضطلعت بالصيانة البنيوية للكليات الوجودية، ووظّفت عُهَد المعرفة والتحرر الأداتي في عمران الكوسموس وإمضاء ميثاق الاستخلاف الأول. وبموجب هذا الوفاء، يتسامى الكائن (الإنسان) بالعبور النوري نحو "رتبة الوجود الأسمى والمطلق والـمُتعالي"؛ حيث يتجلّى التحرر الأنطولوجي عارياً من شروخ القلق الميتافيزيقي الجذري، ويتحقّق ديمومة السكني في فضاء الخلود المبرّأ من حتمية الفناء والاندثار بيولوجياً. أو "الخسران الوجودي" بوصفه الحالة التفكيكية الحتمية للذات المارقة التي نَكثت عهد الاستئمان الأول "وخانت الأمانة"، وتعاملت مع الكوسموس والوعي الفكري والبدن المادي ببارادايْم "التملك السيادي المتغطرس والطغيان الإخضاعي" وبموجب هذا التبديد العبثي للودائع وتدنيس الفطرة التأسيسية، تنعطف الكينونة نحو مصيرها الحتمي؛ متمثلاً في "الـمَثول الـمُشين أمام قُبح ممارساتها الإجرائية"، والانفصال الكلي عن مصادر المعنى، مما يؤول حتماً إلى تصفية ماهيتها الإنسانية واستلاب حضورها الميتافيزيقي.

تُؤسس الوجودية الأماناتية في غايتها القصوى لرؤية أنطولوجية تُضفي على الآنية الإنسانية وسلوكياتها الميكرو-أخلاقية قيمة مطلقة تتجاوز الصيرورة الزمنية.
فالعالم، بوصفه نظاماً غائياً محكماً ومستودعاً للودائع، يجعل من كل بادرة أخلاقية طفيفة إسهاماً جوهرياً في ملء استحقاقات الميثاق الوجودي الأول. هذا المنظور يُشكل ترياقاً ميتافيزيقياً يحصن الذات المعاصرة ضد الاغتراب، والعدمية، والسيولة العبثية؛ فالموت هنا ليس تدميراً للوجود، بل هو عتبة للاسترداد، والمعاناة الناجمة عن التسامي الأخلاقي وكبح النوازع الغريزية لا تذهب سدى، بل تُمثل الجوهر الأنطولوجي الثابت للإنسان، ورأس ماله التعالي الذي لا يطاله الفناء أو البلاء المادي

الفصل الثامن والأخير: مانفيستو الإنسانية الأماناتية (المانفيستو الثاني والأخير)

في ظل الشروط التاريخية الراهنة التي يفرضها زمن السيولة الفائقة والمآزق الأنطولوجية الكبرى، يرزح الإنسان المعاصر تحت وطأة اغتراب مزدوج، بين طغيان العدمية الغربية التي أفرغت الذات من غائيتها الميتافيزيقية، وبين غطرسة الرأسمالية الإدراكية وتيارات "ما بعد الإنسانية" التي تسعى لنزع الصفة البشرية عن الكينونة وتحويلها إلى مجرد أداة سلعية رقمية. واستجابةً لهذا المأزق الإبستمولوجي والتاريخي، نُعلن عن التمفصل التاريخي لـ "الفلسفة الأماناتية" (Amanatism)؛ بوصفها تياراً فلسفياً تركيبياً بأفق وطابع إسلامي كوني، يهدف إلى إحداث قطيعة معرفية تُعيد بناء المفاهيم التأسيسية للإليوثريا، والأنطولوجيا، والإبستمولوجيا، والأكسيولوجيا.

وهنا تتأصل الركائز المفهومية لهذا المانيفستو الأماناتي في محددات حاسمة، أولا: "المبدأ الأنطولوجي: (الأمانة تسبق الوجود)"؛ حيث ندعو لممارسة قطيعة جذرية مع الأطروحة الوجودية الغربية التي تختزل الكينونة الإنسانية في تجربة الاغتراب السارترية بوصفها "قذفاً في العدم واللامعنى"، وندحض مقولتها المركزية بأن "الوجود يسبق الماهية". وفي مقابل ذلك، نُقرر سَبْق الأمانة على الوجود الفينومينولوجي (الأرضي)، وبوصفها المُحدّد الميتافيزيقي للماهية البشرية؛ فالإنسان طبقاً لهذا التصور ليس نتاج صدفة عبثية، بل هو كائن ولج التاريخ عبر ميثاق تعاقدي قَبْلي (ترانسندنتالي) صادر عن إرادة حرة واعية، لتتحدد ماهيته الجوهرية بوصفه ذاتاً مستأمنة، ومُكلفة إبستمولوجياً بنظام الشهادة الأخلاقية والاستخلاف الأنطولوجي في العالم.

ثانياً: "المبدأ الكوني: (الكون بوصفه بنية أنطولوجية استيداعية محكمة، لا مسرحاً للتنازع والحروب الداروينية)"؛ نحن نخلع المشروعية الإبستمولوجية عن المركزية البشرية الغربية (Anthropocentrism) في صيغتها الأداتية، التي تؤله الذات الإنسانية وتُشرعن استلاب البيئة وتدمير المنظومة الحيوية. وبالتوازي مع ذلك، نتجاوز العبثية السيزيفية لدى ألبير كامو، والتي تختزل الكوزموس (الكون) في عداء أنطولوجي متوهم، وتصمه بالصمت المطبق والاغتراب؛ لنعيد قراءة الطبيعة بوصفها فضاءً شريكاً ومستأمناً، لا مادةً مستباحة للتمركز أو التنافر، ونُقرر في المقابل أن الكوزموس هو "المستودع الأنطولوجي المشترك للأمانة"؛ فهو بنية حيوية غائية، تم تسخيرها تكوينياً لتعزيز الوجود الإنساني وبناء حالة من التناغم الفينومينولوجي المتكامل معه. وبناءً على هذا التلازم، فإن أي انتهاك للبيئة أو تدمير للطبيعة لا يُمثل مجرد خلل إيكولوجي، بل هو نكوص وجودي وخيانة بنيوية لـ "ميثاق الاستئمان الكوني" الذي يربط الذات بالعالم.

ثالثاً: "المبدأ النفسي: (الحرية بوصفها تجلياً تعاقدياً، والمسؤولية كشرط لتحقيق الطمأنينة الأنطولوجية)"؛ نحن ندحض المقاربة الوجودية الغربية التي تؤول الحرية بوصفها "لعنة حتمية وعقوبة أنطولوجية"، والتي تفضي بالضرورة إلى القلق الوجودي و"الغثيان الساريتري" الناجم عن سيولة المرجعيات وغياب المحددات القَبْلية. فالحرية في غياب الأفق التعالي لا تعدو أن تكون تيهاً يوتيربياً يغترب فيه الإنسان عن كينونته، ويتحول فيه الاختيار المفترق إلى عبء يمزق الذات بدلاً من التسامي بها. ونُقرر في المقابل أن الحرية هي المورد الوجودي الأسمى للأمانة، والأداة الإجرائية لتفعيل الميثاق الكوني. إن المسؤولية في المتخيَّل الأماناتي تنفك

عن طابعها المطلق المرعب المنبثق من العبث، لتتحدد بوصفها مسؤولية مشروطة بحدود الطاقة والوسع الأنطولوجي؛ الأمر الذي يُزيح القلق الوجودي ويُحل محله "السكينة التعاقدية" القائمة على الطمأنينة بمقادير التكليف الفينومينولوجي والرحمة الميتافيزيقية للمُستأمِن الأسمى (الخالق / الله سبحانه).

رابعاً: "المبدأ الإبستمولوجي: (المعرفة بوصفها عُهدة أخلاقية ووديعة وجودية خاضعة للاسترداد الأنطولوجي)"؛ نحن نخلع المشروعية عن دوغما الحداثة المادية التي أدلجت الإبستمولوجيا وحولتها إلى مجرد عقلانية أداتية لخدمة التراكم الرأسمالي واحتكار الهيمنة الجيوسياسية وسلطة الضبط. وبالتوازي مع ذلك، نتجاوز النسبية الراديكالية وتفكيكية ما بعد الحداثة المتشككة التي أغرقت الوعي في سيولة معرفية تقوض إمكانية الوصول إلى الحقيقة الموضوعية واليقين الأنطولوجي. ونُقرر في المقابل أن المعرفة، والوعي، والملكَة العقلية هي ودائع وجودية خاضعة للاسترداد الميتافيزيقي، ليتحدد البحث العلمي بوصفه ممارسة إبستمولوجية للوفاء باستحقاقات الميثاق الأنطولوجي الأول. ومن هذا المنطلق، غدا الوعي البشري مُطالباً بـ "المقاومة الإبستمولوجية" لحفظ كينونته من السيولة الرقمية وجبرية الخوارزميات الرأسمالية التي تسعى لهندسة الانتباه وتشيي الذات الإنسانية عبر تحويلها إلى قطيع استهلاكي خاضع للضبط والتحكم الأداتي.

خامسا: "المبدأ الإسكاتولوجي والغائي: (الموت بوصفه استرداداً أنطولوجياً للوديعة "تسليم العُهدة" لا تقويضاً للكينونة "لا للعدم والفناء")"؛ نحن ندحض الأطروحة الوجودية الهايدغرية التي تختزل الذات الإنسانية في حتمية "الكينونة نحو الموت"

(Sein-zum-Tode) بوصفها أفقاً نهائياً للفناء العدمي والمكابدة اليائسة.

وبالتوازي مع ذلك، نخلع المشروعية عن طوباوية تيار "ما بعد الإنسانية" (Transhumanism) التي تسعى لتأليه المادة وعلمنة الخلود، عبر محاولة إلغاء الموت بيولوجياً وهندسة البقاء الافتراضي من خلال الاندماج السيبراني والامتداد التقني الأداتي للجسد. ونُقرر في المقابل أن الصيرورة المعرفية والإنسانية لا تُقوَّض بالانحلال البيولوجي، بل يُمثل الموت الميقات الميتافيزيقي لفض الالتزام التعاقدي، ونهاية الطور الفينومينولوجي المؤقت للوجود الأرضي. فالبعث والمساءلة الأنطولوجية هما الاستحقاق الأكسيولوجي (القيمي) الأسمى لتقييم القوامة الأخلاقية؛ حيث تُحفظ البادرات الأخلاقية الميكروية من التلاشي في العدم، لتشكل جسر التحول نحو مرتبة الكينونة المطلقة والمتسامية، حيث الخلود السرمدي للذوات الوفية بالميثاق.

أما بالنسبة الى "الهندسة الجينية والذكاء الاصطناعي"؛ فلا شك أن التسارع التقاني الفائق في حقول الهندسة الجينية والذكاء الاصطناعي لا يُمثل مساراً إبستمولوجياً محايداً، بل يُعد تجلياً لأيديولوجيا مادية إقصائية تروم تصفية الجوهر الأخلاقي للماهية الإنسانية. وتأسيساً على هذه المقدمات المفهومية، تخلص الأطروحة الأماناتية إلى محددات تتمثل في تفكيك المركزية الوجودية المادية، حيث أن الأطروحة الوجودية الغربية الكلاسيكية القائلة بأن "الوجود يسبق الماهية" قد بلغت ذروتها الكارثية ونهايتها الحتمية في تيار "ما بعد الإنسانية"؛ والتي أدت الى تفريغ الذات الإنسانية من جوهرها الميتافيزيقي وفطرتها التأسيسية القَبْلية إلى تشييء الكينونة، وتحويل البشرية إلى مجرد مادة هلامية قابلة لإعادة الهندسة البيولوجية

والتدوير السلعي داخل المختبرات التقانية. ولقد أبانت الأطروحة الأماناتية أن تحصين الكينونة البشرية يستلزم صياغة مركب حِجاجي متضافر يدمج بين أربعة آفاق نقدية: (("الأفق الائتماني والتعالي الروحي للفيلسوف (طه عبد الرحمن) لصد التشيؤ الشامل للذات؛ وإيتيقا المسؤولية والمستقبل للفيلسوف (هانس يوناس) لرعاية أصالة الفطرة وصونها من التشويه الجيني؛ والعقلانية التواصلية واستقلال الفضاء العمومي للفيلسوف (يورغن هابرماس) لحفظ التكافؤ الأنطولوجي البيني؛ وإيتيقا الاعتراف البشري للفيلسوف (أكسيل هونيت) لاستنقاذ الروابط الإنسانية من الاغتراب الخوارزمي وهندسة العزلة الرقمية الباردة"))؛ حيث أن التسامي الأنطولوجي الفعلي للبشرية لا يتحقق عبر هندسة "الكائن التقاني المفارق (Posthuman)" بيولوجياً وسيبرانياً، وإنما يتجذر في انبثاق "الذات المستأمنة"؛ تلك التي تمارس التزكية المعرفية والأكسيولوجية لوعيها وجسدها، بوصفهما وديعة وجودية مقدسة محكومة بغائية أخلاقية متعالية ومفارقة للصيرورة المادية.

وأما بالنسبة للفلسفة "الوجودية الإلحادية" ممثلة بالفيلسوف الفرنسي "جون بول سارتر"، فإنها تتكشف عن مأزق برادوكاسي (تناقضي) حاد؛ إذ سرعان ما تتحول فيها "الأنطولوجيا الكوزمولوجية للحرية المطلقة" إلى "عبء وجودي مرير" (Existential Burden)، محكوم بالتمزق والعدمية نتيجة لغياب المرجعية الأكسيولوجية (القيمية) الحاكمة. إن الحرية المفصولة عن أي "قبْلية ميتافيزيقية" أو غائية موضوعية تغدو مجرد "سيولة عشوائية"(Anomic Liquidity) ، تُفضي حتماً إلى مآلات تدميرية تتأرجح بين الانتحار الذاتي أو الصدام الدامي مع الآخر (الغرائبية الطاغية).

وفي المقابل، لا تأتي الرؤية الأماناتية لنفي الحرية بل لترسيخ تجذيرها الترانسنديتالي (المتعالي) .فبينما يرى التفكير الوجودي الإلحادي الإنسان كائناً "مَقذوفاً به" (Thrownness/Geworfenheit) في غياهب الوجود رغماً عنه، تُؤسس الأماناتية للوجود البشري بناءً على "تعاقد أنطولوجي قبْلي غائي"-(Pre existential Contractualism) قائم على الاختيار الطوعي والقَبول الحر. هنا، لا تبدو المسؤولية عبئاً سيزيفياً تافهاً، بل تتجلى كـ "وفاء أكسيولوجي بالعهد" (Axological Fidelity)؛ فالقيم الإنسانية ليست "إبداعاً من عدم"، بل هي حقائق موضوعية كائنة في صياغة العقد الوجودي الأصيل، ينكشف عنها الوعي البشري ويُفعّلها من خلال فاعليته الحرة.

يمتد هذا التباين ليفضح "المحاكاة السطحية (Simulacrum) "التي تقع فيها الوجودية المادية المعاصرة حين تُماهي بين الوعي البشري والذكاء الاصطناعي. ثمة فجوة أنطولوجية ونوعية تفصل بين "المعالجة التكنولوجية والسيبرانية للبيانات" وبين "الإرادة الأخلاقية الحرة". فالآلة، مهما بلغت درجة "التعقيد الخوارزمي المبرهن"، تظل أسيرة "الحتمية الرياضية الصارمة" (Mathematical Determinism)؛ إنها تتحرك في فضاء من الاحتمالات الإحصائية المغلقة، وتفتقر بنيوياً للقدرة على "العصيان الأخلاقي" الواعي النابع من وخز الضمير، أو الندم، أو المتعاليات الروحية.

إن حرية الآلة المزعومة ليست سوى حركة داخل "شرنقة رياضية" صاغها الإنسان المستخلف (المستأمن). فالأدوات الرقمية تقع ضمن "المستودع الكوني المسخّر"

للاستعمار الكوني البشري وعمارة الأرض، شأنها شأن القوانين الفيزيائية والطبيعية. وتكمن خطورة التفكيك السارتري (الوجودي الإلحادي) في أنه، بنفيه لـ "القبلية الأخلاقية"، يفتح الباب على مصراعيه لـ "الرأسمالية الرقمية والأتمتة السيبرانية" لتفويض الآلة الصماء باتخاذ قرارات سيادية ومصيرية (كالقتل المستقل في الحروب)، مما يؤدي إلى "مأسسة التملص من المسؤولية الجنائية والأخلاقية"، ومن هنا، تنهض "الأماناتية" كدرع وجودي يحمي الكينونة الإنسانية، عبر تأكيدها الصارم على أن "القرار الأخلاقي والوجودي" هو احتكار أنطولوجي حصري للإنسان المستأمن، بوصفه الكائن الفردي المؤهل بحمل تبعات المسؤولية الوجودية ومثولها بين يدي الخالق.

وأما بالنسبة للفلسفة "العبثية" ممثلة بالفيلسوف الفرنسي "ألبير كامو"، فتنبثق كعَرَض حتمي لاختزال الكينونة في "مادية أنطولوجية مبتورة" (Truncated Material Ontology)، تحصر الوجود البشري في المدى الفيزيائي واللحظة الأرضية الضيقة. فبمجرد صيرورة الكون مادة صماء متعالية عن الغائية، وتصوّر الموت بوصفه الفناء الكلي (العدم)، يغدو الواقع "مسرحاً تعيساً" وتتحول "صخرة سيزيف" إلى تراجيديا مرعبة تجسد شقاءً بلا أفق.

بيد أن الفلسفة الأماناتية تُفكك هذا الاغتراب الكوني عبر بارادايم "التسخير والاستئمان" (Subjugation and Trusteenship) فالكون في المنظور الأماناتي ليس كياناً عدائياً أو غريباً عن الذات الإنسانية، بل هو "مستودع أنطولوجي للأمانة". وضمن هذه البنية، لا تبدو المعاناة والألم والظواهر الوجودية

ضروباً من العبث، بل هي "المحددات الموضوعية لبيئة الاختبار" (Constitutive Conditions of Existential Testing) فالوعي الأخلاقي والحرية المسؤولة لا يملكان حيزاً للتحقق والفعالية في عالم مثالي تفتقر بنيته للتحديات، إذ لولا مشقة "الاختيار الصعب" لانتفت القيمة الوجودية والأخلاقية للفعل البشري.

من هنا، تكتسب الصخرة في المذهب الأماناتي دلالة غائية متجاوزة؛ فهي لا تتدحرج نحو الهاوية في حلقة تكرارية سيزيفية، بل إن كل جهدٍ يُبذل في دفعها هو فعل تدويني يقع في صلب "الوفاء بالعهد الأنطولوجي الأول". ولا يمثل الموت سقوطاً تراجيدياً نهائياً، بل هو "لحظة الانعتاق وتسليم العهدة"، حيث ترتد المشقة الأرضية المؤقتة وتتحول إلى "عدالة كونية مطلقة ومستأنفة" في المحاكمة الأخلاقية الختامية. هكذا، تنقذ الأماناتية الذات الإنسانية من فخ العدمية، مانحةً المعاناة غاية ميتافيزيقية عظمى.

ويتسع النقد الأماناتي ليفضح "الاغتراب الرقمي المعاصر" (Contemporary Digital Alienation) وتشخيصه العبثي السطحي للأزمة. إن التيه البشري الراهن ليس قدراً كونياً غاشماً، بل هو المآل الحتمي لـ "خيانة الأمانة المعرفية والإبستمولوجية"؛ حيث انحرف العقل الغربي من كونه "أداة أماناتية لعمارة الأرض" إلى "عقل أدواتي أداة أداتية امتلاكية" (Possessive Instrumental Reason) مُوجَّهة للهيمنة، والتسليع، والتوظيف الرأسمالي.

إن هذا "الغثيان الرقمي" (Digital Nausea) ما هو إلا برهان تجريبي على أصالة الطرح الأماناتي. فحين تتنازل الذات البشرية عن ملكاتها النقدية، وتُسلّم حواسها ووعيها الوجودي -التي هي بالأساس "عُهد مستردة وأمانات وجودية خاضعة للمساءلة"- لخوارزميات الاستهلاك الطاغية، فإنها تُمارس "نكوصاً أخلاقياً وهروباً نرجسياً" من التكلفة الأنطولوجية للأمانة الفكرية.

لا تطرح الأماناتية طمأنينة سكونية أو سكينة استسلامية (Quietism)، بل تؤسس لـ "وعي نضالي ومقاوم" (Resistant Consciousness) يُصبح فيه التحرر من التبعية التقنية، وفلترة التلوث الفكري والمعلوماتي، ومجابهة تزييف الوعي الممنهج، "فروضاً تعاقدية وأخلاقية حاسمة" لصون عُهدة العقل من التفكيك والتبديد. إن السكينة الأماناتية لا تنبع من غياب المأزق الرقمي أو العزلة عنه، بل من اليقين الأنطولوجي الوعي الصارم بأن "الوعي عهدة متعالية" لا يمكن تفويضها لخوارزمية سلعية أو رأسمالية تبتلع الوجود البشري.

وأما بالنسبة للفلسفة (العدمية الحيوية) ممثلة بالفيلسوف الألماني "فريدريش نيتشه"، فتتكشف عن ارتداد حاد لـ"المطرقة الفلسفية" على صدر الحداثة الغربية ونفسها؛ إذ إن "إرادة القوة" (Will to Power) المنفلتة من أي عقال أكسيولوجي (قيمي) متعالٍ، تحولت في فضاء القرن الحادي والعشرين إلى "رأسمالية افتراسية عمياء" (Predatory Capitalism) وتغوّل تكنولوجي يسعى لتصفية الوجود الإنساني عبر بارادايم "ما بعد الإنسانية" (Transhumanism) وإن "الإنسان المتفوق" (Übermensch) الذي بشرت به النيتشوية لم يكن سوى نذير لـ"أتمتة الكينونة"،

حيث تحول ذلك الكائن الأسطوري المعظم إلى مجرد "خوارزمية مادية صماء" تسحق الوعي البشري وتستوعبه في نسقها التقني.

وفي المقابل، لا تؤسس الفلسفة الأماناتية لـ"أخلاق القطيع أو العبيد" الضعيفة والمستسلمة، بل تُدشن "أخلاقية الاستخلاف السيادية والشجاعة" (Sovereign Ethics of Stewardship). فالقوة في المنظور الأماناتي ليست بطشاً ماكيافيلّياً لطغيان الذات واستعباد الطبيعة والآخر، بل هي "القدرة الأنطولوجية على صون العهد" والتمكين الفكري الفذ لكبح جماح النزوع الغريزي والاستهلاكي المنفلت. إن الإنسان الأماناتي هو "المتجاوز الحقيقي أصالةً"؛ لأنه يمتلك الشجاعة الأخلاقية الفائقة لـ "حمل الأمانة" (The Burden of Cosmic Trust) التي تراجعت عنها الجبال والوجود الفيزيائي الصارم. إنه يستمد سؤدده من وعيه التعاقدي وتناغمه الغائي مع الكوزموس (الكون)، لا من اغتصابه. وبذلك، تنهض الأخلاق الأماناتية كـ "حصن لحفظ كليات الوجود الست" (وفي طليعتها العقل والنفس) من مطرقة التفكيك العدمي التي تركت الإنسانية تائهة في تيه الفراغ المعياري.

يمتد هذا التفكيك ليفضح الأوهام الطبقية لمنظومات "ما بعد الإنسانية" التي تتقاطع بنيوياً مع الرؤية العدمية. إن ما يُمجد بوصفه سبيلاً لإنتاج "الإنسان المتفوق"، ما هو في حقيقته إلا "استلاب مطلق" واغتراب جذري (Radical Alienation) يسلخ الذات من كرامتها الأنطولوجية. إن المشاريع التكنولوجية الحيوية (Biotechnological Projects) الراهنة لا تبغي تحرير الكائن، بل تهدف إلى "تفكيك الماهية البشرية" وتحويلها إلى أجزاء بيولوجية وقيم رقمية خاضعة

لاحتكارات الشركات العابرة للقارات؛ حيث يتأله الأثرياء تكنولوجياً عبر الهندسة الجينية (Genetic Enhancements)، بينما تُختزل الأغلبية المستضعفة إلى "نفايات بيولوجية مهملة" (Biowaste) وهذا المآل يمثل ذروة الظلم البنيوي والاستبداد الأنطولوجي الأقصى.

إن الأماناتية لا تنزع نحو مناهضة العلم أو التقدم التقني (Technophobia)؛ بل تؤطر الهندسة الجينية والممارسة الطبية بوصفهما "واجباً تعبدياً وعمرانياً" موجهاً لاستنقاذ النفس من الاعتلال والهلاك. لكنها، في الوقت نفسه، تضع "حدًا إبستمولوجياً وأنطولوجياً صارماً" أمام أي محاولة للتلاعب بالفطرة وتغيير الخلقة لإنتاج كائنات "سيبرانية هجينة" (Cyborgs) فالجسد البشري، بحدوده الفينومينولوجية الراهنة -بضعفه، ومرضه، وفنائه الفيزيائي- هو "الوعاء الأنطولوجي الحصري" والوحيد المقدر بدقة في العهد الأول ليكون مسرحاً للاختبار الأخلاقي الشاق والتحقق الغائي.

ومن هنا، يُفهم الهوس العدمي بإلغاء الموت تكنولوجياً (Immortality Projects) بوصفه "رعباً مادياً بائساً من سيكولوجيا الفناء"، أما الذات الأماناتية، فتنظر إلى الموت بوصفه الانتقال الأسمى والضروري لتسليم العهدة، والعبور نحو "الإنصاف الأنطولوجي المطلق" والخلود الروحي الحقيقي.

إن الأصالة الأنطولوجية للأماناتية تتجلى في شجاعة التصالح الفينومينولوجي مع الهشاشة البشرية وصون الأمانة المعرفية والأخلاقية؛ في حين تتبدى القوة

التكنولوجية التابعة للعدمية الحيوية كآلية هروب نرجسي من حتمية المساءلة التلوسية (الغائية) والعدالة الميتافيزيقية الكونية.

وعليه، وبالإشارة عمّا سبق يتبدّى الأفق التداولي للمذهب الفلسفي الأماناتي الجديد عبر طرح مصفوفة من المحددات البرغمانية (العملية) والبروتوكولات الإجرائية الموجهة صوب الفضاءات الحقوقية، والمحافل الإبستمولوجية، ومنصات حوكمة التقانة، ومن جملتها، **أولا: "التقنين الراديكالي المناهض لـ (النسالة الليبرالية)"**؛ عبر الالتزام بإرساء مواثيق دولية ملزمة تنص على الحظر الأنطولوجي الشامل لتقانات التعديل الجيني "التحسيني" أو الأداتي للأجنة؛ مع حصر التطبيقات التقانية الحيوية، مثل أداة (CRISPR)، في التخوم العلاجية المحضة، صوناً للقوامة الصحية وحمايةً للأصالة الفينومينولوجية للجسد الإنساني الفطري. **ثانياً: "مأسسة (الحق في جينوم غير نمطي أو مُهندس)"**؛ عبر صياغة وثيقة حقوقية كوزمولوجية تكفل للأجيال القادمة الحق الأنطولوجي في الانبثاق من كينونة طبيعية متكافئة؛ صوناً لسيادتها الفطرية واستقلاليتها الذاتية في كتابة سيرتها الإيتيقية والوجودية، بمعزل عن أي حتمية بيولوجية أو برمجة تقانية مسبقة. **ثالثاً: "حظر (الاستلاب الإجرائي للأكسيولوجيا والمسؤولية الأخلاقية)"**؛ بوضع كوابح تقانية ومحددات قانونية تقي ضد تفويض الخيارات الإسكاتولوجية والمصيرية (في الفضاءات القضائية، والعسكرية، والبيوطبية) إلى البنيات الخوارزمية الفائقة، مع المأسسة التامة لمبدأ "القوامة البشرية المستدامة"؛ نظراً لكون الذكاء الاصطناعي بنية أداتية صماء تفتقر إلى الأهلية الأنطولوجية اللازمة للنهوض بأعباء التكليف الائتماني الكوني. **رابعاً: "تجريم (الاعتراف الخوارزمي الزائف)"**؛ بإلزام الشركات

التقانية بوضع كوابح بنيوية تمنع ممارسات "التشيؤ الرقمي"، وتَحظر إحلال الميكانيكا الافتراضية الجافة محل أُطر الفاعلية التواصلية والتعاطف البيني العيني الحي؛ نظراً لكون تلك الشبكات تُغذّي الاغتراب الأنطولوجي، وتعمل على نزع الاعتراف بالكرامة الفطرية والماهية الجوهرية للذات الإنسانية. **خامساً: "توطين برادايغم (التقانة التزكوية)"**؛ عبر إعادة هيكلة الأبنية الإبستمولوجية والمناهج الأكاديمية في حقول الهندسة، والذكاء الاصطناعي، والعلوم البيوحيوية؛ لترسيخ التصور الميتافيزيقي للتقانة بوصفها أداة "قوامة ائتمانية واستخلاف" أخلاقي في العالم، ودحض مقاربتها كأداة للهيمنة الأداتية التي تروم علمنة الذات الإنسانية وتأليهها مادياً عبر اختزال كينونتها في منظومات بيانية صماء.

وأخيراً، بتساوق المانيفستو الأماناتي الأخير مع منطلقات المانيفستو الأماناتي الأول -الذي تتجلى فيه الفلسفة الأماناتية (Amanatism) بوصفها الأفق الإسكاتولوجي والحل الأنطولوجي الحاسم للإشكالية التأسيسية المتمثلة في كيفية استنقاذ الكينونة البشرية من وهدة التشيؤ والعدمية المادية الشاملة التي تفرضها جبرية "ما بعد الإنسانية"؛ وذلك عبر صياغة "مركب تركيبي كوني" يصهر المنظومة النقدية للجبهة الفلسفية الرباعية (طه عبد الرحمن، وهانس يوناس، ويورغن هابرماس، وأكسيل هونيت)- ينغلق القوس الحِجاجي للمشروع؛ عاقداً جسراً إبستمولوجياً محكماً يصهر آليات الرصد الباتولوجي للاستلاب التكنولوجي في صلب الموجهات الإجرائية للتقنية التزكوية، مما يمنح (الإنسانية الأماناتية النسقية) هويتها السيادية وميزتها التأسيسية (كبديل إسلامي كوني) راديكالي لحضارة المستقبل.

ختاما..

إن الفلسفة الأماناتية (Amanatism)، وهي تضع الخاتمة المفهومية لهذه الأطروحة، تُرسخ "الأمانة" بوصفها الحصن الأنطولوجي الأخير للكينونة البشرية؛ إذ إن استنقاذ الذات الإنسانية من التلاشي والفساد التقاني لا يستدعي النكوص المعرفي أو الارتداد عن العلم، وإنما يستلزم شجاعة إبستمولوجية راديكالية لإخضاع العقل الأداتي والتسارع التكنولوجي الفائق لشرط التكليف الأخلاقي والميثاق الوجودي الأول؛ كفالةً لاستدامة الأصالة البشرية كذات حرة، متكافئة، وقوامة "أماناتية" على كوزموسها المشترك.

قائمة المصادر والمراجع:

- عبد الرحمن، طه (2000) سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية (ط. 1) الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عبد الرحمن، طه (2006) روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية (ط. 1) الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عبد الرحمن، طه (2014) بؤس الدهرانية: النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين (ط. 1) بيروت: المؤسسة العربية للفكر والإبداع.
- عبد الرحمن، طه (2021) المفاهيم الأخلاقية بين الائتمانية والعلمانية . بيروت/الرباط: المؤسسة العربية للفكر والإبداع بالتعاون مع مركز نهوض للدراسات والبحوث.
- عبد الرحمن، طه (2023) ثغور المرابطة: مقاربة ائتمانية لصراعات الأمة الحالية. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب.
- عبد الرحمن، طه (2024) السيرة النبوية والتأسيس الأخلاقي: قراءة في الماهية والأفعال والأحوال الائتمانية (ط. 1) الرباط: مركز نهوض للدراسات والبحوث.
- عبد الرحمن، طه (2025) الفيلسوف ابن ساعته: في بيان مسؤوليات التفلسف وقضايا العصر وما بعد الحقيقة (ط. 1) الرباط: مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني.

- مصباح، هشام (2016) مبدأ المسؤولية وسؤال الإنسان الراهن عند هانس يوناس.
- مجلة الممارسات الفلسفية، المجلد 8، العدد 16، ص 99-117. عبر المنصات الأكاديمية مثل ASJP - CERIST.
- الزاهي، نور الدين (2018) المقاربة الائتمانية وتجديد القول الفلسفي عند طه عبد الرحمن.
- مجلة أفكار وفلسفة، 12(4)، 45-68.
- الفراك، أحمد (2024) المنظور الائتماني لمفاهيم الفلسفة ومعاني الإيمان: دراسة نسقية في فكر طه عبد الرحمن (ط. 1) بيروت: دار الأمان بالتعاون مع مركز نهوض للدراسات والبحوث.
- كتاب "الفيلسوف ابن ساعته" (2025) لطه عبد الرحمن في محور الإبستمولوجيا / الفصل الثاني
- الأوراق البحثية "Palgrave Handbook of Critical Posthumanism" (2026) في مباحث نقد التشيؤ الخوارزمي وهندسة الجينات.
- هونيت، أكسيل (2015) الكفاح من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للاضطرابات الاجتماعية (ترجمة: حيدر حاج إسماعيل) بيروت: المكتب الجامعي للإرسال.

- هابرماس، يورغن (2002) مستقبل الطبيعة البشرية: نحو نسالة ليبرالية؟ (ترجمة: جورج تامر) بيروت: المكتبة الشرقية.
- يوناس، هانس. مبدأ المسؤولية: أخلاق من أجل الحضارة التكنولوجية . (ترجمة: موسى وهبة).
- عبد الرحمن، طه. سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 85-92. وكذلك كتابه الجديد: (المفاهيم الأخلاقية بين الائتمانية والعلمانية)
- هانس يوناس (Hans Jonas) في كتابه العمدة "مبدأ المسؤولية "مع الفلسفة الائتمانية للمفكر المغربي طه عبد الرحمن

- Jonas, Hans. The Imperative of Responsibility: In Search of an Ethics for the Technological Age. (1984): University of Chicago Press.
- rzweil, R. (2024). The Singularity Is Nearer: When We Merge with AI (Reprint ed.). Duckworth Books.
- MacCormack, P., & Herbrechter, S. (Eds.). (2026). The Palgrave Handbook of Critical Posthumanism (Open Access ed.). Palgrave Macmillan.

- Sadin, É. (2025). The Technoliberal Imperative: Artificial Intelligence as an Anatomy of Radical Antihumanism (T. Smith, Trans.). Routledge.
- Zemanek, E., & Müller, T. (2026). Critical posthumanism in the anthropocene: An overview of human-machine assemblages. Journal of Postdigital Scholarship, 14(2), 112-134.
- Hassan, M. (2022). Cosmic entrustment vs. transhumanism: An Islamic amanati perspective on biotechnology. International Journal of Philosophical Studies, 30(2), 143-165.
- Honneth, Axel. The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts. Polity Press, 1995).
- Jonas, Hans. The Imperative of Responsibility: In Search of an Ethics for the Technological Age. University of Chicago Press, 1984).
- Habermas, Jürgen. The Future of Human Nature. Polity Press, 2003).

- Bostrom, N. (2005). A history of transhumanist thought. Journal of Evolution and Technology, 14(1), 1-25.
- Habermas, J. (2003). The Future of Human Nature. Polity Press.
- Honneth, A. (1995). The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts (J. Anderson, Trans.). MIT Press.
- Honneth, A. (2008). Reification: A New Look at an Old Idea. Oxford University Press.
- Jonas, H. (1984). The Imperative of Responsibility: In Search of an Ethics for the Technological Age. University of Chicago Press.
- Kurzweil, R. (2005). The Singularity Is Near: When Humans Transcend Biology. Viking Penguin.
- Sadin, É. (2018). L'intelligence artificielle ou l'enjeu du siècle: Anatomie d'un antihumanisme radical. L'Échappée.

الفهرس

إهداء 5

توطئة 6

المقدمة 12

الأماناتية والائتمانية 24

الأمان والائتمان "المعنى العام، اصطلاحياً، لغوياً، شرعياً" 25

الفلسفة الأماناتية والفلسفة الائتمانية 29

نبذة حول الفلسفة الائتمانية (المفهوم الأساسي، الركائز الكبرى، نظرتها للعقل والدين) 32

الفلسفة الأماناتية..... 37

المصطلح (فلسفة) 38

ما الفلسفة؟ 40

السؤال عن الفلسفة؟ السؤال في الفلسفة؟ السؤال حول الفلسفة 44

السؤال عن الفلسفة؟ 45

السؤال في الفلسفة؟ 46

السؤال حول الفلسفة؟ 47

الثلاثية الاستفهامية من منظور ديني 49

السؤال الان: ما الفلسفة؟ 53

السؤال الأماناتي 57

مفهوم الفلسفة الأماناتية 59

الفلسفة الأماناتية (الفسطاط الغربي، الاشتباك، الأطروحات البديلة، التأسيس) 61

الفسطاط الغربي 62

الاشتباك 64

الأطروحات البديلة 68

التأسيس 70

الفلسفة الأماناتية (الأبعاد الفلسفية) 77

البعد الأنطولوجي في الفلسفة الأماناتية 78

البعد الميتافيزيقي في الفلسفة الأماناتية 81

البعد الإبستمولوجي في الفلسفة الأماناتية 84

البعد الإكسيولوجي في الفلسفة الأماناتية 88

الفلسفة الأماناتية (البنية الهيكلية والمحاور الأساسية بالتفصيل) 93

محور الوجود 94

محور الإنسان والحرية 95

محور المعرفة 96

محور الأخلاق والقيم 97

محور الغاية والمصير 98

الفلسفة الأماناتية (البيان) 101

نداء البيان الأماناتي 102

الفلسفة الأماناتية (الأبواب) 107

الباب الأول: الميتافيزيقا الأماناتية والأنطولوجيا الإنسانية 108

الباب الثاني: إيتيقا المسؤولية والحرية التداولية 110

الباب الثالث: الغائية الأماناتية وحوكمة العقل التقني 113

الباب الرابع: التأسيس الميتافيزيقي والتأسيس الوجودي..... 115

الباب الخامس: الذات، الحرية، والمعرفة 117

الباب السادس: الامتداد الأخلاقي والعملي 119

الباب السابع: الغاية والمصير 121

الفلسفة الأماناتية (تتفصيل الأبواب والفصول) 124

الباب الأول: الميتافيزيقا الأماناتية والأنطولوجيا الإنسانية 125

الفصل الأول: قانون الأسبقية القِيميّة (الماهية الأماناتية) 126

الفصل الثاني: باتولوجيا التشيؤ والإنكار التقني 130

الباب الثاني: إيتيقا المسؤولية والحرية التداولية..... 134

الفصل الأول: أخلاق المستقبل وحفظ الأمانة الجينية 135

الفصل الثاني: هندسة الجينات وهدم الاستقلالية التواصلية 140

الفصل الثالث: اغتراب الذات وسلب الاعتراف 144

الباب الثالث: الأفق الأماناتي البديل واستنقاذ الكينونة البشرية..... 149

الفصل الأول: التزكية الأماناتية للذكاء الاصطناعي..... 150

الفصل الثاني: مانيفستو الإنسانية الأماناتية المتكاملة للجزئية الأولى..... 155

الباب الرابع: التأسيس الميتافيزيقي والوجودي..... 168

الفصل الأول: العهد القَبْلي ونقد "القذف الوجودي"..... 169

الفصل الثاني: الأنطولوجيا التناغمية (الكون الهَيولى) 175

الباب الخامس: الذات، الحرية، والمعرفة..... 180

الفصل الثالث: الحرية التعاقدية والسكينة الوجودية 181

الفصل الرابع: الإبستمولوجيا الأماناتية "المعرفة كعُهدة".....187

الباب السادس: الامتداد الأخلاقي والعملي 192

الفصل الخامس: إيتيقا الاستخلاف الأماناتي 193

الفصل السادس: الأماناتية في عصر ما بعد الإنسانية والاغتراب الرقمي 199

الباب السابع: الغاية والمصير 205

الفصل السابع: فلسفة الموت وتسليم العُهدة 206

الفصل الثامن والأخير: مانفيستو الإنسانية الأماناتية (المانفيستو الثاني والأخير) 211

الخاتمة 224

قائمة المصادر والمراجع 225

الفهرس 230